



مكتبة الباحث محفوظ بن ضيف الله شيحاني الجزائري

مخطوطة

نَتِجَةُ النَّظَرِ فِي نُحْبَةِ الْفِكْرِ

المؤلف

أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشموني القسطيني السكندري

الملاحظات

أصل هذه النسخة المصورة محفوظة في مكتبة المخطوطات في جامعة ميشيغان الأمريكية، تحت رقم: 499 .

ينتج للنظر في خبة الفكر تاليف الشيخ الامام العالم العلامة وحيد عصر كمال
 الدين محمد بن الشيخ الامام العالم العلامة ابي عبد الله محمد بن الشيخ بدر الدين
 الحسن بن علي بن محمد بن سرف الدين محمد بن خلف الله التيمي الدار في السهم
 بالسنة المالكية في ربيع الاول سنة
 احدى وعشرين وثمان مائه
 تقوى الله برحمته امين يا رب
 العالمين

١٢٢

حطة الكاح
 الحمد لله الذي اهل الكاح وعم المعاني الرفاح وشهد له لاله الا الله وحده لا شريك له
 المحض من كرم والسمح وحطه شهدان سيدنا محمد اعدده ورسوله الهادي
 الى سنن النجاة والفلاح صلى الله عليه وعلى آله اجمعين
 فان الكاح من سنن الانبياء وشعار الاتقياء حبة من ثمرات الجنة
 والسما جعل الله به البعيد قريبا والاجنبى نسيبا قال الله تعالى وهو ارحم
 الراحمين

وقفت هذا الكتاب المسمى بخبة الفكر
 وقفا صحيحا طاب بالرضا الله العليم
 وهاديا من عذابه لا يلم بحيث
 لا يباع ولا يوهب ولا يرهن
 واجرى على كل من
 يوم لا ينفع ولا ينون
 الا من اتى الله
 بقلب سليم وانا
 الفقير الى الله تعالى
 احمد لولي
 محمد بن
 رقة



UNIV.
 OF
 MICH.
 499

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
الحمد لله الذي شرح حرج الصدوق والفحمة الفكر في علوم الخبر وفي فتح مخرج الأمور من
مسالك العبر للصحيح النظر واستهدانا لا اله الا الله شهادة بتحمل لقايلها من كلهم فيها وفي
كروا من جوارحنا ونسبنا حين يصير في الحجة مفردا وفي كفاية مدرجات الجند والعقوبات
التي توجب مدح وتحمل معقد صدق في جنات ونهر واستهدانا محمد عبده ورسوله المفضل
على كل سابق ولا حق ونبينا المرسل بالشرع الحسن الى كافة الخلق من الجن والبشر فقد ابهرنا
التوحيد مرفوعا وادبار الشرك مقطوعا ليس له اثر في الدنيا ولا في الآخرة ولا في
وتصير المحل من الامور موضوعا يوم القيام فيكونوا من الحفوة وسلم تسليمها بسم العبد من
اضطراب قلبه وهو موقوف عند ربه ويحظي بالنضار والنظر ما به **ع** فان الكمال
المستحق للفكر في مصطلح اهل الاثر من مصنفات الشيخ الامام مفتي الانام مالك ناصية القول
وفارس ميدانها وحائز قصب السبق في حلقة رهاها الوارد من فنون المعارف انفسار
صافية الملايس من محاسن الاعمال بنا باضا في حافظ السند في التحريف والتبديل الرجوع
اليه في علي الترتيب والتعديل وحيد دهره في الحفظ والاتقان فريد عصره في البساطة والعمارة
فيلسوف على الاخبار ويجريها امام طائفة الحديث وأخيه بها المقدم في معرفة الصحيح والقيم
من الخبر الى الفضل شهاب الدين ابن حجر من الله هذا الشهاب كاحرس به سما السند ورواه
ابن المنار من عرف الجنة وجعل سعيد في العلم مشكورا وجزاه مما صنف في خبره آموه
قدرته ترتيبا بديعا وسلك في تهذيبه مسلطا متينا فهو ان صغر حجمه كيف على علم
غير ان الفاظه ضاقت بمعانيه صدره وعلية عبارته عن فهم المستدين قدرا لانه يشهد الى
غرماني بلطفه كعب الى المستأق بالخبر من لاجرم ان المستعمل به يحتاج الى فك رموزه
ورفع المانع عن الوصول الى جواهر كنزه ولم يكن عليه شرح يستعين به الطالب ويتوصل
به الى نيل ما فيه من المطالب فلذلك لم يني الامام المصنف لشرح ودرج مقفل لفظه وفتح
فان تدبت له مستعينا بالله سبحانه وتعالى على ذلك وسلك في شرح معانيه وحل
تركيب مبانيه ارب المسالك وانا اسأل من فضلك ان ينظر بعين رضاه وان لم يكن موافقا

ن
الاصح

سني

سني نواه فان بضاعتي في العلم مزجناه والاعتراف عند الكرام من اللوم نجاه وارغب الي كل فاضل
يتق على هذا التصنيف ان يصلح ما وجد فيه من خلل او تحريف فان التعاون على البر والتقوي
مطلوب والمجرب اذا خطاه نصيب من الاجر مكتوب والله اسأل ان ينفع به خالاه وملا ولا يجعل
ما علمنا من العلم علينا وبالله انه على كل شيء قدير وبالله الجوابه جدير الحمد لله الذي لم يزل
علما قديرا **ش** ابدء الحافظ المصنف اجزل الله نوابه وجعل الفردوس ما به تصنيفه بالمود
لوجوه احدها التماسي القرآن الكريم وثانيها التبرك بذكر اسمه العظيم وثالثها ابتغاء جميل ما
شرع فيه لما رواه ابو داود والنسائي في عمل اليوم والميلة وابن ماجه وابوعوانه وابن جبان
في صحيحهما من حديث ابي هريره رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل امر ذي
بال لا يبدا فينه بالحمد لله فهو اقطع ومعني ذي بال صاحب حال يهتم به ومعني اقطع ناقص البر
واربعها الله ام يتشع ما يجب عليه من شكر الله تعالى على ما انعم به عليه من تليته بالعلوم
الشريفة التي هذا التصنيف اثرها ولعمري انوارها فان شكر المنعم واجب شرعا **ش**
ومستحسن عقلا وانما قلنا بشي مما يجب عليه لانه لا طريق الي القيام به ولا سبيل الي الخروج
عن هذه واجبه لان التوفيق للحمد على النعمة نعمة مستجدة تقتضي حمدا جديدا لا تنفد قوة العبد
بمجد ولاه على ما اولاه ابد لعدم تناهي نعمة نعماء وانحصارها قال تعالى وان تعدوا نعمة
لا تحصى ولعمري حسن العاقل الامام ابو الوليد الباجي رحمه الله تعالى حيث قال
الحمد حمد معرف بان نعمه ليس محصيا وان ما بالعباد من نعم فان موجب
الانام مولها وان شكري لبعض النعمة من خير ما نعم بوالها والحمد هو الشناء على الجليل
بصفات الخلق وحاسن الافعال على جهة الاجلال ويكون باللسان وحده قال الله تعالى
وقل الحمد لله وقال واخذوا على ان الحمد لله واما الشكر فهو علم يشعر بتعظيم النعم كونه منعم
ويكون بقلبه اسيا بالقلب واللسان والجوارح قال الساعدي
افادكم النعماني ثلثة بيدي ولساني والضمير المحجبا فالشكر بالقلب
اعتقاد ان الله تعالى ولي النعم كلها قال الله تعالى وما يكفر نعمتي الله والشكر باللسان
اظهار النعم بالحدث بها والثناء على مسديها قال الله تعالى وما ينعم ربك فحدث والشكر

بالجوارح استعملها في طاعة الله تعالى قال الله تعالى اعملوا آل داود شكرا وعلينا هذا فبين الحمد
 والشكر معنى وخصوص من وجه الحمد من جهة انه يكون على النعمة وغيرها وخصص من جهة
 انه لا يكون الا باللسان وغيره وخصص من جهة انه لا يكون الا في مقابلة نعم ومعنى الالف
 واللام في الحمد يصح ان يكون استغراق الجنس فيدخل في ذلك حمد سبحانه لنفسه وحمدا
 حامدين له من خلقة وان تنوعت صيغها وتعددت معانيها ويصح ان يكون المحدث الذي
 والمعبود اما الحمد المتعارف بين الناس واما الحمد الذي حمد تعالى به نفسه في الارض
 ويصح ان يكون تعريف الجنس الذي ترجع اليه انواع الحامد ومعنا التعريف حينئذ لا
 شارة الى ما يعرفه كل احد من ان معنى الحمد ما هو اثر اللام في الله للاختصاص فبازم
 اختصاص جنس الحمدية لتعاقبه بيبث في افراد الحمد لغيره تعالى ولو ثبت شي من افراد
 لغيره تعالى ثبت جنس الحمد في ذلك الفرد فلا يكون للجنس اختصاصه تعالى فان قلت لم قال الحمد ولم
 يصر احد الله **قلت** لوجوه احدها التام في الحكم الكريم لانيها ان الجملة الاسمية
 دالة على النبوت والاستقرار والجملة الفعلية على التجدد والحدوث فالتامان مضمون قول القائل الحمد
 بئوت الحمد لله تعالى فيكون قابلا صادقا ولو قاله وهو غافل بخلاف الحمد لله فانه يفيد اسما حمد
 لا يبق عن قصد فلا يصدق الا اذا التمجيد يليق وهو من سنة الغفلة مفتق والحمد لله من قوله الله
 متعلقة بحدوف تقدير واجب ومستحق وانما ثبت لفظ الجلالة عربي لا سرياني معرب وهو
 اسم للذات الواجب الوجود الموصوف بالاوهية والحق معبود وهو تعالى لا اسم العلم لغيره تعالى
 في احوال واصناف عليه وامتناع الوصف به وعدم يطرأ احتمال الشك اليه واختص سبحانه بانه ^{قضى}
 السند الجاهلين عن التسمي به قال تعالى هل تعلم له سميا وله خصوصيات لا يوجد لغيره من اسمائه
 تعالى ولذلك قيل انما سم الله الا عظمه ثم قيل هو غير مستوف وقبل مستوفى فحق سيبويه اصله
 من لاه يليه احبب والاكثر ونعني ان اصله لا من اللفظ العين بمعنى عبد حذف الحرف بعد القاف
 حركتها على اللام فيكون الحذف قياسا وزوم الادغام وغير قياسي ومعركتها فيكون الحذف
 غير قياسي وزوم الادغام قياسي وقال المحرر له ولم يقل للعالم او غيره من اسمائه تعالى لوجوه
 احدها الدلالة على استحقاقها تعالى الحمد لذاته فان هذا الاسم يدل على الذات بالذات وفي حقا

الجنونية

البوتيد والسلبية بالزوم ويجب لذاته تعالى الجمال والنزعة عن النقائص واسم العالم مثل يد على
 الذات باعتبار معنى مقصود وهو العلم فلو قاسم للعالم التوهم ان الحد مستحق للعالم لان ترتب العلم
 على الوصف يستلزم بالعلم نعم بعد التبيين على استحقاق الذات تعرض لبعض الصفات تبينها على حقوقها
 استحقاقين وبما اننا انما لفظ الجلالة لم يطبق على غيره تعالى والثبات ان اكثر العلم اذهبوا الى اننا اسم الله
 الاعظم والذي اسم موصول لا يجر اضافة الكلام الا بصله وعياد وضع وصل الى وصف المعارف بالحق
 وقوله لم يكن معنى زال وما يعرف منها مسبوقة بنى او سببه ملازمة الصفة للوصف من كان قابلا
 لها على حسب ما قبلها والعالم من قام به العلم اسم فاعل من علم يعلم علم او يني منه للبا لغة علم باعتبار
 كثرة المعلومات وحقيقة العلم لا يقبل المبالغة وعلم الله تعالى علم صفاته الذاتية تعلقالا لا يتعلق بالمكن
 والوجب والمستحيل بدليل قوله تعالى علم صفاته الذاتية تعلقالا لا والله بكل شيء عليم فهو سبحانه
 يعلم جميع ذلك جملة وتفصيل بعلم واحد قديم باق قائم بذاته لا يتناهي ولا يتغير بتغير المعلومات ولا
 يتجدد بتجدد الحوادث والقدير اسم فاعل من قدر مني للبا لغة باعتبار كثرة المقدرات وهو الفعال
 لما سأل على ما يشاء القدرة على نوعين قدرة اليجاد وقدرة كسب فقدره اليجاد الخالق والخلق وعلوه في
 قدرة واحد قديم قد استوي في حكمها قليل الممكن وكثيره وليست بمنتهية كما ذهب اليه الفلاسفة
 ومن تابعهم لقوله تعالى وان تقولوا استبدله فوما غيركم الا لاية وقدرة الكسب المخلوق خلقها الله تعالى
 لعباده ليكتسب بها ما يوجده الله تعالى من افعاله على غير العادة قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون
 وهذه القدرة التي للعبد نافعة لانها يسفعلها مقدور واحد وكذلك يسفعل علم معلوم واحد
 وهي مع ذلك طارية على خلقها لا يوجدها الله تعالى للقادر بها الذي وعلمها الامتارنة للفعول لا قبله
 لانها عرض ولا عرض لا يتبقى كبر زمان فان قلت قد اقدم الوصف بالعلم في الذكر على الوصف بالقدر
 قلت لو جردت احد هما ان العلم اعلم الصفات الذاتية تعلقالا تقدم بخلاف القدرة فانها لا تتعلق
 الا بالمكنات الثاني ان إيجاد القدرة للقدور انما هو على وقول العلم فان قلت لم يخصها بين الصفتين
 بالذكر دون غيرها من الصفات قلت لو جهن احد هما للتعرض ببناء به على الله تعالى به علم لان
 يزيد علما وبنائه عليه بانه قد يران يجعله قدرة على رعايه ما اودع لديه من العلم وقوة على نشر
 اذا انني عليه الموم ما غناه من تعرضه المتنا الثاني الى ان هذا الامر الذي شرع فيه من

الامور العلمية وانه قد منع من الحضرة الالهية فتدراعي ايراد ذلك في اسلوب بدیع وسبيل منيع من
 وصلي الله على سيدنا محمد الذي ارسله الى الناس بسيرة ونذير **اس** هذا دعا اورده بصيغة المثنى
 تقاولا بالواقع تكون مسلي لماضي ذكر الوجود وفسر العمل الصلاة من الله تعالى بالرحمة ومن الملازمة
 بالاستغفار ومن الادمين بالدعاء وتفسيرهم للصلاة بالرحمة يقتضي صحة ان يقال رحم الله محمد
 لان اللغتين اذا استويا في الدلالة صح قيام كل واحد منهما مقام الآخر ويؤيد ذلك تقرير النبي صلى
 عليه وسلم الاعرابي على قوله اللهم ارحمني ومحمد اوقوله صلى الله عليه وسلم في التشهد الذي عليه
 الصحابة رضي الله عنهم السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وقدا في صحة ذلك طائفة من العلماء
 ورواوا لفظ الصلاة ابلغ من لفظ الرحمة لتضمن الصلاة معنى العطف والقبال ولاجل هذا
 تعذر علي ولم تتعقد بنفسها كما تعدي رحم ولمنع قوم من العلماء ان يصلي على غير الانبياء الاتباعا
 ولم يمنع احدا ان يرحم على غير الانبياء الاتباعا والى المصنف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الشا على الله تعالى ليعوم بسيرة من واجب شكر النعمة المحمدية فانه صلى الله عليه وسلم هو
 الواسطة بين اعدو وبين ربهم يتلوه من وجها بما اودع فيه من شروط الخصوصية ويعلق اليهم فكل
 نقر ظاهره وباطنه عاجله واجله انما اتصلت لهم بواسطة صلى الله عليه وسلم ومن جملة النعم
 الواصلة الى المصنف هذا التصنيف وقام **صلى الله عليه وسلم** من اسدي اليكم معروفا فافكاه
 فان لم تستطعوا فادعوا له حتى تروا ان ذلك فاعنى ولا ريب في بحر الامه عن مكافاة فلذلك
 توجهوا الى الدعاء والتسأ عليه ولعول صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب لم تزل الملايكة تستغفر
 له مادام اسمي في ذلك الكتاب اخرج الطبراني في معجم الاوسط وايضا السيوطي في كتاب التواب
 والمستغفري في كتاب الدعوات من حديث ابى هريرة لكن بسند ضعيف فان قلت لم عطف
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على التسا على الله تعالى قلت لان الله تعالى لما جمع في كتابه
 العزيز بين اسمه الكريم واسم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بواو العطف المشتركة في قوله تعالى
 ومن بطع الله الرسول وقوله تعالى واطيعوا الله ورسوله وقرن اسمه باسمه في الاذان
 كما قال احسان بن ثابت رضي الله عنه اعز الله محمد النبي خاتم من الله مستودع يديح وتعالى
 وخم الاله اسم النبي الى اسم اخا قال في الحسن المؤذن اشهد وفي كلمة

الهداية

السُّبَّاحَةِ وَفِي السُّتَيْدِ وَفِي الْخُطْبَةِ وَفِي سَبْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَنِي اللَّهِ نَاسِبًا أَنْ يَعْطَفَ
 الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَلَى النَّبَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالسَّيِّدُ هُوَ الرَّبُّ الَّذِي الَّذِي سَوَّدَ مِنْ دُونِهِ وَاصْلَهُ سَيِّدُ عَلِيٍّ
 وَزَنَ فِيهِ جَمْعَةُ الْوَاوِ وَالْيَا فَالْأَسَادُ قَوْمٌ سَوْدٌ بِسَيَادَةِ وَسَوْدٌ أَوْ سَيِّدٌ وَدَّةٌ فَهُوَ سَيِّدٌ
 وَتَحْمِيدٌ مِنَ الْإِبْنَةِ الْمُبَالِغَةِ بِهَا فِي أَوْصَافِ الْمُفْعُولِينَ وَالتَّكْرِيرُ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ وَمَعْنَاهُ الَّذِي كَثُرَتْ
 خَصَالَتُهُ الْمَجْدُودَةُ قَدْ **السَّاعِرُ** إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرَمِ الْجَوَادِ الْحَمِيدِ • وَهُوَ أَيْضًا الَّذِي تَحْدُ
 حَمْدًا بَعْدَ حَمْدٍ وَلَا يَكُونُ مُتَقَرِّبًا وَمَصْدَحُ الْأَمْرِ تَكَرَّرَ فِيهِ الْفِعْلُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَأَمَّا مَنْ لَا يَحْدُ الْأَمْرَ
 وَاحِدًا فَيُقَالُ لَهُ مَحْمُودٌ قَالَ السَّاعِرُ • فَاسْتَعْمِدُوا لِمُحَمَّدٍ • سَمِيَّ بِصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَى جِهَةِ التَّعَاوُلِ بَأَنَّهُ يَكُونُ حَمْدًا كَمَا أَحْرَبَ السَّيِّحُ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْيَمَنِ بْنِ عَبْدِ الْمُطِيفِ الرَّبِّيِّ
 قَرَاهُ مِنْ عِلْمِهِ أبا إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَوْسُفَ الْعُطَيْيِّ لِجَارِهِ وَقَرِيٍّ عَلَيْهِ وَأَنَا حَاطِرٌ أبا مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ
 بْنِ بَسْرٍ الْخَوَافِيِّ أبا الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقُرَوَيْنِيُّ أبا الْبُكَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْكَامِلِ
 السُّخَّارِيِّ الْقُرَوَيْنِيُّ أبا الْوَلِيدِ الْأَسْعَدِ هُوَ هَبَّةُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْقُسَيْرِيِّ
 أَحْرَبَ سَالِمَةُ الزَّاهِدَةُ الزَّاهِدَةُ جَدِّي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَاقِ قَالَتْ أبا السَّيِّدِ الْعَلِيِّ
 أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ سَنَةَ أَرْبَعٍ مِائَةً أبا مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ بِطُوسَ سَابِقِينَ مُحَمَّدُ
 بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَارِجِيِّ سَالِيٍّ مُنَاجِرٍ فِي النُّصْرِ النَّعَاسِيِّ بْنِ مُوسَى خُجَارٍ عَنْ خَارِجَةٍ عَنْ
 دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَنِّ بْنِ عَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ الْمَوْلِدُ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَنِّ
 عَبْدِ الْمُطَلِّبِ بَكْبَشٍ وَسَمَاءُ مُحَمَّدٍ أَفْتَقِلْ لَهُ يَا أَبَا الْحَارِثِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَسْمِيَةَ مُحَمَّدًا وَلَمْ تَسْمِهِ بِأَسْمٍ
 أَبَا يَهُوذَا قَالَ رَدَّتْ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَمُحَمَّدُ النَّاسِ فِي الْأَرْضِ فَكَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ حَمَدَ اللَّهُ
 جَلَّ وَعَلَا وَحَمَدَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ الْعَالِيَّ وَحَمَدَ الْمُهْتَدِ وَنَ مِنَ النَّاسِ فِي الْأَوَّلِيِّ بِمَا هَدَى إِلَيْهِ وَنَفَعَ
 بِهِ مِنَ الْعَمِّ وَالْحِكْمَةِ وَسَجَّدهُ كَافَّةً الْخَلْقَ فِي الْأَخْرَى بِالسَّفْعَةِ الْعَامَّةِ فَتَكَرَّرَ فِيهِ مَعْنَى الْوُجُودِ كَمَا هُوَ
 مُتَضَيٌّ الْقَطْرُ مِنَ الْخَلْقِ وَالْخَلْقُ فِيهِ مَعْنَى اسْمِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَمْ يَسْمِ أَحَدٌ مُحَمَّدًا قَبْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ الْأَنْفَرُ قُلُوبُهُمْ أبا وَهْبٍ حِينَ سَمِعُوا بِأَنَّهُ بَنِيَّ مِنَ الْعَرَبِ قَدْ قَرَّبَ مِنْهُ اسْمُهُ مُحَمَّدًا أَنْ يَكُونَ فِي
 ذَلِكَ الْبَنِيَّ الْمُنْتَظَرُ وَلَدَاهُ كَمَا اخْتَرْنَا السَّيِّدَ الْعَالَمِ أَبُو الْيَمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُطِيفِ بْنِ الْكُوَيْكِبِ الْأَسْكَنْدَرِيِّ
 إِذَا مَا سَأَلْتُهُ أَنَا عَلِيٌّ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ قُرَيْشٍ الْخَزَوِيِّ سَمِعَا أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَوْسُفَ الدَّسْتَقِيِّ

مفعول

واسماعيل بن عبد القوي بن عزون فالأباهبة الله بن علي البوصيري ومحمد بن حمد اليرباعي
 أتاه علي بن الحسين الفراء بن عبد العزيز بن الحسن بن اسمعيل بن الضراب أنا أبي الخنا أبو بكر أحمد بن
 مروان ثنا عبد الله بن مسلم بن قتيبة ثنا يزيد بن عمرو ثنا العلاء بن الفضل ثنا أبي عن أبي عبد
 الملك بن أبي سويح عن أبي خليف بن عبد الخفري قال سألت محمد بن علي بن سواد بن جهم بن
 سعد كيف سماك أبوكم محمد قال ما لي قد سألت كما سألتني عنه فقال خرجت رابع أربعة من بني
 تميم أنا أحمد وسفيان بن مجاشع بن دارم ويزيد بن عمرو بن ربيعة وأسمان بن مالك بن جند
 بن العنبر يزيد بن جفنة الغساني فلما قدمنا الشام نزلنا على غدير فيه شجيرات وقربه قاي لدير
 التي فأسرف علينا وقال إن هذه اللغة ما لي لأهل هذه البلد قال قلنا نعم نحن قوم من مصر فقال من
 أي المضر بنين أنتم قلنا من خندف فقال ما أنت سبعت وسيطكاني فساروا إلى الله وخذوا الخيلكم
 من ترشد وأفانه خاتم النبيين واسم محمد فلما انصرفنا من عند أبي جفنة وهربنا إلى أهلنا
 ولدا لكر رجل منا غلام فسماه محمدًا تاميلًا أن يكون ابنه ذلك النبي المبعوث ثم أهولاه الذين
 سموا بهذا الاسم لم يربيع أحد منهم النبوة ولا ادعاهما الحد له ولا ظهر عليه سبب يشكك أحد
 في أمره والله أعلم حيث يجعل رسالته وقوله أرسلني بعثه يقال أرسلت فلانًا في رسالة
 وقوله أرسلني بعثه يقال أرسلت فلانًا في رسالة فهو رسول ورسول والجمع رسل ورسول
 والرسول مومن أم يتبليغ ما أوحى إليه ويجب له التبليغ وأما النبي مومن كوشف بالغيب
 وحيا ولم يور بالتبليغ وعدد الرسلين ثلثمائة وثلاثة عشر وأحمد آدم وآخرهم نبينا محمد ^{صلى الله}
 عليه وسلم وأولو العزم منهم خمسة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ونبينا محمد ^{صلى الله}
 وسلم وعدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا **فتبينه** في قوله أرسلني
 أسأله إلى أن الرسالة ليست بمكتسبة كما زعمت الفلاسف حيث قالوا إن الإنسان يكتبها
 بالأخذ في الرياضات والغروب عن الدنيا وما فيها من اللذات والتخلي بالأخلاق الكريمة
 والتخلي عن الصفات الذميمة إلى أن يصل إلى حالة يتمكن بها من سياسة نفسه وغيره وتبليغها
 لعباده النفيض فإذا حصل ذلك فاض عليه من العقل الفعال ما يكشف له به حقائق الأشياء
 أو يكون عنده من قو النفس ما يظهر بها على يديه خوارق العادات فانه باطل لبوت القائل

المختار

المختار ولا صفة ذاتية للرسول كما ذهب إليه الكرامية لا ستواي مع الخلق في نوع البسيرة قال الله تعالى قل أنا
 بشر مثلكم يوحى إلي وأما بي راجع إلى تخصيص الله جل وعز عبدان من عباده بالوحي اليه واصطفاه
 لذلك قال الله تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس والناس جميعا واصلدانا من خذفت
 الحرمة تخفيفا وعوض من احراف التعريف ولذلك لا يكاد يجمع بينهما أو قول الساعر
 ان الدنيا يطلع على الاناس الامنيها ساذ ويرد فانا سبي جمع انسان فتكون الياء عوضا
 من النون وجمع انسي وني وحي بن خالويه ان العرب قالت ناس من الجن وهن مجاز واصلد في بني
 آدم سمو بذلك لانهم يستأثرون باسم الحبر كما قال الساعر وما سبي الانسان الا لاسنه
 ولا القليلة ان يتقلب اولاهم يوسون اي يعرفون كما سبي الجن جننا لا جتنا بهم اي سترهم
 واللف واللام في الناس هذا الاستعراق والبشير اسم فاعل من بشرت الرجل البشيرة بالفتح بشرا
 وبشوره عدل به عن القياس بما يسر الخبر مأخوذة من البشيرة وهي ظاهر الجسد لان البشيرة تغير
 بشيرة وجهه بالبشارة واذ كانت البشارة مطلقة فهي في الخير وتستعمل في الشر مقلدة
 نحو قوله تعالى فخرج بعد ايلهم وفي فعل البشارة لغتان المستد يد وي اللغتان العلية والتخفيف
 وهي لغة هامة وفري بالاعتين في الضارع والندير اسم فاعل من انذر عدل به ايضا عن القياس
 وهو الخبر بالخوف ولا سبي لاجبار بالخوف كما انذار لان الزمان فيه استماع لاحترام النذر
 من ذلك الخوف فان لم يكن الزمان مستعاسم على علاما والشعارا واخبارا والمعتبر في البشارة بالخبر
 الاول فقط وفي الانذار بالخبرون كلهم ولذلك قال الفقهاء فيمن قال العبيد من بشر في بقدر وم
 زيد فهو مرفوضه واحدا بعد واحد اول فقط وفي الانذار يعتقدون لان مقصود البشارة
 لا يحصل بالماضي بخلاف النذارة فان الخوف يزيد بتوالي النذرين ولو بشره الكل دفعه واحدا
 عتقوا جميعا لان بالكل حصلت البشارة والرسول صلى الله عليه وسلم بشر المؤمنين بالنعيم
 المقيم وانذر الكافرين بالعذاب الليم فان قيل اذا كان المعبر في البشارة بالخبر الاول فكيف
 سميت الرسل مبشرين وهم انما ارسلوا واحدا بعد واحد فاجواب انهم سمو بذلك لان كل رسول
 لامته اول خبرهم بما ارسل به اليهم فان قلت لم قدم الوصف بالبشارة على الوصف بالندارة
 قلت تاسيسا بالقرآن الكريم وقد مت فيه البشارة لسعة رحمة تعالى وتوينا سابقا لغضب

هو الخبر

اذا

عتق

تقيعا

وتلطفاني رد الشاردين عن باب واسمالة المنقطع عن جنابه **ص** وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليمًا كبيرًا **ش** الآل خاص الرجل الدين يول امره اليد من قرابة وصحبة ودين
 وقد يقع الآل مكان الأهل والمراد بالآل هنا قرابة النبي صلى الله عليه وسلم لا دنون وقد
 اختلف في أصل الآل فقيل له ول دليل ما حكاه الكسائي عن العرب انهم قالوا في تصغير
 اوبل فابدلوا الواو الفاء لتركها وانفتاح ما قبلها كما فعل في باب ودار واختار هذا المذهب
 غير واحد من المحققين كابن العديم السهيلي وابي الحسن بن البادس ومعناه عندهم
 غير معنى الأهل وقيل أصل اهل دليل قوله في تصغيره اهيل فابدلوا الهاء ع ثم الحذف الفاء
 كراهة اجتماع الموحدين ولا يضاف الآل لأنه لسرف من اولى العلم المذكور قال الساعسي
ص نحن اهل الله في بلدتنا **ص** لم نزل الا على عهد آدم **ص** ونقول ان السلطان ولا تقول ان الآل
 سكاك ولا يضاف الى النساء ولا الى البلاد فلا يقال فلانة ولا ان مكة ونقل عن الاخفش
 انهم قالوا ان المدينة والبعرة وضاقت في الظاهر بلا خلاف واما اضافته الى المصنف فغيرها
 الكسائي وابو جعفر النحاس وابو بكر الزبيدي واجازتها غيرهم ومنه تعبد **ش** قول الساعسي
ص وانصر على آل الصليب **ص** وعابدين اليوم الك **ص** وجمع الآب والواو والنون في حالة الرفع
 وبابا والنون حالة النصب والجر كما جمعوا اهلا والصحاب جمع وقيل جمع صاحب وجمع الصبي
 اصحاب وجمع الاصحاب اصحاب وصاحب الانسان من بينه وبينه في النطة وان قلت
 وتختلف مراتب الصبي بحسب كبر النطة وقلتها وسياتي الكلام على معنى الصحابي في الا
 صلاح عند ذكر المصنف له وجعل الآل تبعاً للنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة بعطف
 النسق لان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم كيفية الصلاة على ذكره بتعاله ولما هم من
 حق القرابة فقد طولبنا بمودتهم قال الله تعالى ولا استأكم عليه اجر الا المودة في القربى
 وعطف الصبي عليهم لانهم سبقوا الى الايمان وقاموا لجد صلى الله عليه وسلم اتم القيام
 ولفظ السلام موضع التحية ومعناه الدعاء بالسلامة من المكاره وشوايب النقص
 وعطف السلام على الصلاة للاقتداء بالقرآن الكريم والكه بالمصدر الموصوف بالكثرة
 للزيادة في المبالغة **ص** اما بعد **ش** اما في هذه الجزة والتسديد بحكمة موضوعه

للدلالة

للدلالة على انقطاع ما سبق واستئناف اللاحق واصل ما بعدهما يكن من شيء بعد ما سبق من الحمد
والصلوة فخذ منهما ويكن وقامت اما مقامهما ولقيامهما مقام المبتداء وهو مهمما لزمها الى الابد
لان البتة ليزم الاسمية ابقاء هذا الازم بعد الامكان ولقيامهما مقام الشرط لزمها الغا لزم
الشرط في الاكثر وفصل بين ما والغاء كراهة اجتماع اد التي شرط واسترط في الفاصل بينهما ان يكن
مفرط لان الغرض يحصل به وبعد نقيض قبل وهو اسم لزمان لاحق لزمان سابق والعامل فيه
اما لقيامهما مقام فعل الشرط وهو هنا مبني لان ما اضيف اليه حذف تخفيفا للعلم به ونوي
معناه دون لفظة فصار كعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق اعرابا وكان بناؤه على حركة تنبها
على ان البناء على وكاتب الحركة ختم لانه حال الاعراب بحرك بالفحة والكسرة دون الضمة فعمل
البناء بحركة الحركات او تحالف الحركة ببناء حركة اعرابه **ص** فان التصانيف **ش** الفاجواب
اما والتصانيف جمع تصنيف وهو مصدر تصنف الشيء اذا جعلته اصنافا وفي العرف عبارة
عن جمع مسائل في فن من الفنون العلمية على وجه يراعى فيه الترتيب ويميز البعض عن البعض
ص في اصطلح على الحديث قد كثرت **ش** الاصطلاح عبارة عن الالفاظ مخصوصة لاهل فن
من الفنون العلمية يتداولونها بينهم للدلالة على مقاصدهم والحديث في اللغة ضد التعدير يقال
حدث يحدثوننا وحديثنا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ولما حدثنا فان قومك ويطابق
على قليل الخبر وكثيره لانه حديث سياتفسا ويطابق ايضا على المعنى القايم بالنفس يقال حدثت
نفسى بكذا وفي الاصطلاح ما يرفع الي النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وفعله فيكون السنة اعلم منه
وقيس ومن تقديره فيكون السنة مراد قوله والسنة في الغالب تستعمل في الاحكام
ص وتبسط واختصرت **ش** البسط هو التعبير باللفظ الكثير عن المعنى اليسير والا
ختصار هو التعبير باللفظ اليسير عن المعنى الكثير ومنه قوله صلى الله عليه وسلم او تبنت
جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا وهو ما خوذ من خسر الانسان وهو ما استند وفوق
متنزه ومن اختصار الطريق وهو سلوك اقرب **ص** فسا لى بعض الاخوان ان المختصر لهم
المهم من ذلك **ش** الفا السببية والاخوان جمع اخ وجتمع ايضا على اخى واكثر ما يستعمل
الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة والتخلص التبيين والمهم الامر السديد والاسراء

بذلك إلى الاصطلاح أهل الحديث **ص** فاجبت إلى سؤاله رجا الاندراج في تلك
 المسالك **ش** الرجا تعلق الأمل بامر يحصل في المستقبل مع الأخذ بما يحصله من العمل
 والمسالك التي أسار إليها في الطرق التي سلكها الأئمة من الحديث في تصانيفهم من البسط
 والاختصار فرجاء الاندراج في تلك المسالك هو الحامل للمصنف على الإجابة إلى ما سأل
 فيه ليحصل له بذلك جزيل الأجر وجميل الذكر مثل ما حصل لهم فان احل الأعمال الجارية
 للمؤمن بعد موته علم الذي ينفع الناس به من بعد كما قال صلى الله عليه وسلم اذا
 مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلثة الاصح من صدقة جارية او علم ينفع به او ولد صالح
 يدعو له اخرجه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة **ص**
 فاقول الخبر اما ان يكون له طرق بلا عدد معين او مع حصر بما فوق الاثنين أوهما أو يولد
ش فهذا تقسيم للخبر باعتبار وصوله اليينا والخبر قسم من اقسام الكلام يطول على
 المعنى القائم بالنفس وهو مدلول العبارات قال الشاعر ان الكلام في العواد وانما
 جعل اللسان على العواد دليلا ويطلق على العبارة الدالة عليه وهو الأكثر وهل هو
 حقيقة فيها او حقيقة في النفس مجاز في اللفظي او بالعكس اختلف فيه كاختلاف في الكلام
 وقد يطلق على الاسرار الخالية مجاز كقول الشاعر **ه** وتجري العينان ما العقب كثر
 وهو عند الحديثين مرادف للحديث وقد تقدم تفسيره وقيل الحديث ما جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ولهذا يقال لمن يستعمل يعرف أيام الناس ولجأ
 اخباري لمن يستعمل حديث النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وما بال كسر والتسديد
 للتوزيع كما في قوله تعالى انا هديناه السبيل اما سكر او ما كفورا ولا فصح ان تستعمل
 مكررة كالأية وقد يستعمل غير مكررة ويستعمل عن تكرارها باو وقوله طرق اي اسانيد
 كثيرة بحيث يحصل العلم بخبرها وقوله بلا عدد معين اي بلا استراط عدد معين في تلك
 الطرق وهذا هو الصحيح كما سيأتي بيانه فان المعبر في حصوله التواتر انما هو فائدة الخبر
 بجرده العلم فان قلت من اين يفهم اعتبار الكثرة من كلام المصنف قلت من قوله طرق لانه جمع
 طريق وفعل في الكثرة يجمع على فعل بضم الفاء يعين وباسكانها وما في الفاء يجمع على افعة

الحديث

بكسر العين كقول الساعى **هـ** فلما جفت به قربي **هـ** تمت الهرة او خليفاه **هـ** فان قلت هذا القسم
 موقوف على ما سيذكر المصنف وكثرة الطرق التي هي احدى شروطها التي بلغت الرواة فيها الى حد
 يمنع توقفهم على الكذب عادة وهم الذين يفيد خبرهم العلم السامع وليس في كلام المصنف ما يفسر
 بذلك قلت اسرار الى ذلك بقوله بعد وهو المعتمد للعلم اليقيني بسرويه وقوله او مع حصصهم
هـ اما ومع اسم معناه الصيغة اللاتية بالذكور اي ويكون الخبر طريق يصحدها حصص بعد معين وذلك
 اما ان يكون عاقل الا يبين اي عاقل يدعيها كالملازمة وغيرها من العدد الذي لا يحصل خبره
 العلم السامع كونه قاص عند حد التواتر واما ان يكون بهما اي باثنين سواء كان الاثنان كذا
 بعضه كذلك وبعضه بالكثر فان الحكم هنا انما هو للاقل واما ان يكون بواحد ولكل واحد
 من هذه الاقسام لعب كما يذكر **ح** فالاول للتواتر **س** اي القسم الاول وهو ما يكون
 له طرق بلا عدد معين هو التواتر من تواتر الرجال اذا جاوا واحدا بعد واحد بينهما فترة من
 قوله تمام ارسلنا رسلا تتر اي رسولا بعد رسول بينهما فترة والمراد بالتواتر في الخبرين
 ان يجيبوا متفرقين مثال التواتر حديث من كذب علي متعمدا فقد روه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عدد كثير من الصحابة قال البزار في ربيعى وقال بعض الحفاظ ليس في الدنيا حديثا جامع
 على رواية العشرة غيره ولا يعرف حديث يروى عن اكثر من ستين نفسا من الصحابة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا هذا الحديث الواحد ولا يخص هذا الحديث بهذه الزيادة
 كما قال فقد ذكر ابو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن اسحق بن مندة في كتابه المسبح بالمسبح
 من كتب الناس ان حديث المسبح على الخفين رواه اكثر من ستين من الصحابة ومنهم العشرة فان
 قل هذا التعريف يدخل فيه بعض اخبار الاحاد وهو المشهور الذي لطرق كثيرة قلت قد اخترت
 عن ذلك بقوله فيما سياتي بسرويه فان من شروط التواتر ان يكون رواة قد بلغوا في الكثرة
 الى حد يستعمل اتفاقهم على الكذب وليس ذلك بشروط في المشهور **ح** وهو المعتمد للعلم
 اليقيني بسرويه **س** اختلف الناس في فائدة الخبر المتواتر العلم فاكثرهم قالوا انه يفيد
 سواء كان عن امور موجودة كالبلاد السائية او عن امور ماضية كالانبياء والامم الخالية
 وقالت السمنية بضم المهملة وفيح اليم فرقة من عبدة الاصنام ان الخبر المتواتر لا يفيد الا الظن

الظن الغالب وقالت طائفة ان كان عن الامور الموجودة يفيد العلم وان كان عن الامور الماضية
فلا يفيد والدليل على انه يفيد العلم مطلقا اننا علم بالغروية وجود البلود السائمة كبعثاد وخر
سان والاستفصال الماضية طخا لا اربعة الراشدين بمجرد الاخبار فلو لم يكن الخبر المتواتر يفيد العلم
مطلقا لما علمنا ذلك لاحتج القائلون بانه يفيد الظن بان الجمع الذي بلغ حد التواتر مركب من
الاحاد وكل واحد منها انما يفيد الظن بان الجمع الذي فكذلك للجمع واجيبوا بان العلم انما
يحصل عقيب سماع مجموع الاخبار لا سماع بعضها والحكم الثابت للمجموع مغاير للحكم الثابت
للاحاد وذلك بمسألة الري الحاصل للعطسان عقيب سماع جرات من المافان الري
انما حصل بالمجموع الجرات ولم يحصل باحادها فاسماع يحصل له الظن بسماع اول خبر
ثم لا يزال ذلك الظن بتزايد الخبرين حتي تنكامل الاخبار الموجبة لحصول العلم الضروري
ولا يحتاج السامع الى التيقن لكثيفة حصوله واحتج القائلون بالتفرقة بين الامور الماضية
والامور الحاضرة بان الامور الماضية قد غابت عن المحس فتطرق اليها احتمال الخطا والسيما
بخلاف الامور الحاضرة فانها قد اعتضدت بالمحس فبعيد نظر والخطا اليها واجيبوا بان حصول
الفرق ليس مانع من الاستدلال في الحكم ثم القائلون بان المتواتر يفيد العلم اختلفوا في العلم
الحاصل منه هل هو ضروري وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكن دفعه ولا يحتاج
في تحصيله الى النظر واستدلال او هو نظري وهو الذي يتوقف حصوله على النظر والاستدلال
فذهب الجمهور من الفقهاء والتكلمين الى الاول وعبر عنه المصنف باليقيني واليقين هو الاعتقاد
الجامع المطابق للثابت الذي لا يقبل التسكيب واحتجوا على ذلك بان العلم المتواتر حاصل
لمن ليس له اهلية للنظر والاستدلال كالعوام والصبيان فان النظر ترتيب امور معلوما و
مضمونة ليتوصل بها الى العلم الوظن ولو كان نظرا لما حصل لهم قوله بسروط يعني ان افادة
الخبر المتواتر العلم انما تكون مع وجود السروط المعبرة فيه عند الايمه وانما يبينها المصنف لانها
ليست من مباحث الاستدلال مباحة تتعلق بصفات الرجال وصيغ ادائهم ليعلم هل هو
صحيح فيعمل بها وضعيف فيترك والسروط المعبرة في المتواتر هي الصيغ التي لا اول
ان بتعدد الخبرون تعدد ما يمنع معه اتفاقهم على الكذب عادة لانهم ان لم يبلغوا هذا الحد لم يكن

خير

خبرهم مفيد السامع بنفسه العلم وقد اختلف الناس هل للتواتر عدد معين يستدل بحصوله على
 حصول العلم فذهب الجمهور الى انه ليس له عدد معين والدليل عليه اننا نقطع بالتواترات من غير علم
 بعدد مخصوص قبل العلم بها وبعد ذلك لا نزن الانسان بحرك باول خبر يروى الا بالبرهان
 بدرايد المخبرين مراد اخفيا نحو ترايدضو الصبح وعقل الصبي ونحو ذلك حتى يبلغ القطع
 واليقين فلذلك نقدر على القوة البسيطة ادراك عدد عندك يحصل العلم وذهب قوم الى
 ان للتواتر عددا معين لا يحصل العلم باقل منه والقاليلون بذلك اختلفوا في تعيينه فقل
 سبعون وقيل اربعون وقيل تسعا عشر وقيل غير ذلك وكل واحد منهم متمسك بدليل جاء
 فيه ذكر ذلك العدد الذي عينه فافاد العلم والجواب انه لا يلزم من افادة العدد للمعنى العلم
 في صورة افادة مثل ذلك العدد في موضع اخر لان الحال في ذلك يختلف باختلاف الوقائع
 واحوال المخبرين والسامعين السوط الثاني ان يكون ما خبر وابه امر محسوسا لا معقولا لان
 المعقول ان كان من الاوليات فلا يحتاج الى التواتر لان كل واحد يعلم ذلك بمجرد العقل وان
 كان من النظريات فكل واحد منهم يخبر عن نظره في بواردها والغلط جازي على كل واحد منهم
 وفي المحسوس المخبرون به تواردا على محل واحد السوط الثالث ان يستوي كل واحد من طرفي
 اسناد الخبر ووسطه في كون المخبرين عددا يحصل خبرهم العلم فاحد الطرفين الطبقة للخبر
 عنده كالصحابه والطرف الاخر الطبقة المخبره لنا والوسط ما بينهما من طبقات المخبرين في نفس
 بعضها عن عدد التواتر خرج الخبر عن كونه متواترا لان خبر اهل كل عصر مستقل بنفسه فلا
 بد فيه من وجود السوط المذكور ولذلك لم يكن خبر اليهود عن موسى عليه السلام بتكذيب كل
 فاسخ لشريعتهم متواترا **ص** والثاني المشهور وهو المستفيض على رأي **ش** يعني
 ان العسر الثاني من اقسام الخبر وهو ما طرق محصوره بالكره في اثنين هو المشهور عند المتأخرين
 سمي بذلك لوضوح امره يقال سمره الامر مشهور سمره وسمره فاسمهم وهو في المستفيض
 على رأي بعض الفقهاء سمي بذلك لانستاره وسبأه في الناس من فاض الما يفيض فيضا وفضوه
 اذ الكرمي سأل على نصف الوادي فايده بان الاولى المشهور ينقسم الى مشهور صحيح وخوحد
 ذي اليد في السهو والى مشهور غير صحيح وخوحد في طلب العلم فريضه على كل مسلم وحديث

الذئبان من الراس وينقسم ايضا الى مشهورين اهل الحديث وغيرهم نحو حديث السهم من
 سلم المسلمون من لسانه ويده والى مشهورين اهل الحديث خاصة وهو الكثير النسيان
 ذهب الجمهور الى ان الخبر المشهور من قبيل الاحاد فلا يفيد الا الظن لقصوره عن التواتر
 وذهب ائمة الحديث كما نقله الامام الحافظ ابو سعيد العلاء الى انه يفيد العلم النظري
 اذا كانت طرقه متباينة وقد سلت من ضعف الرواه ومن التعليل مثل حديث امرت ان
 اقابل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان قلت اذا كان الخبر المشهور يفيد العلم لم يبق
 فرق بينه وبين التواتر فالجواب ان الفرق بينهما في ثلثه وجه احدها ان العلم الذي يفيد
 الخبر للتواتر ضروري والعلم الذي يفيد المشهور نظري وثانيها ان التواتر لا يستلزم فيه
 عدالة نافية اذ كانت العادة تحيل اجتماعهم على الكذب والمشهور لا بد من عدالة نفعية
 وسلامته طرقه من التعليل ولذلك كان حديث الذئبان في الراس وخبر من الاحاديث التي
 تعدد طرقها وبنائها خارجها ولم يستعمل من التعليل لا يفيد العلم بخبره في حديث امرت
 ان اقابل الناس وحديث الامم بغسل الجمعة ونحوها من الاحاديث التي حتمت طرقها وتبين
 سلمها من التعليل وثالثها ان الخبر للتواتر يحصل العلم به لكل من وصل اليه والمشهور لا يحصل
 العلم به الا للعلم بالحديث المتخبر فيه العارف باحوال الرجال المطالع على العلل **ص** والمالك
 العزيز **ش** اي والعلم الثالث وهو ما رواه انسان يقال له العزيز سمى بذلك اما لقلة
 وجوده لا يقال عن السريغ بكسر العين في المضارع عزاء وعزارة اذا قل حيث لا يكاد
 يوجد واما لانه قوي واستند بحجة من طريق اخرى فهو خبر عزيز يفتح العين في المضارع
 عزاء وعزارة ايضا اذا استند وقوي ومنه قوله تعالى فعزيزنا بناتك اي قوتنا وشددنا
 وجمع العزيز عزازا مثل كريم وكرام كما قال الشاعر **هـ** بين الوجع اليته ومعاقل
 في كل نايبة عزاز الآف **هـ** وليس شرط الصحيح خلافا لما نزع **ش** ليس العزيز
 المذكور سوطا في صحة الخبر خلافا لابي علي الجبائي من المعتزلة فانه نقل عنه انه لا يقبل
 الرواية اثنين عدلين ولا يقبل رواية العدل الواحد الا اذا اعتضد ما رواه باجتهاد
 او ظاهرية او عمل في بعض الصحابة وانتشار بينهم وحكي عنه القاضي عبد الجبار منهم انه

لا يشترط

لا يقبل في الزنا الا خبر يرويها ربعة وظاهر قول الحاكم في علوم الحديث وصف الحديث الصحيح
 ان يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي زائل عند اسم الجهاد وهو ان يروي عنه
 تابعين عنه لان لم يتدا وله اهل الحديث بالقبول الي وقتنا هذا كالتسهادة على الشها
 انه يستطو العدد في قبول الخبر فان تشبيه الرواية بالتسهادة على الشهادة اقيض
 ان يكون الحديث قد رواه اثنان عن اثنين حتى يتصل كذلك من الصحابي الذي زال عنه
 اسم الجهاد الي هنا غير انه لم يستط ان يروي اثنان عن النبي صلى الله عليه وسلم كما اشتهر
 الجاهلي وليس مراده ان يكون كل واحد من الاثنين يروي عنه راويان مغايران لمن
 يروي عن الاخر بل لئلا يشبه التسهادة على التسهادة وهي لا تستط فيهما ان يشهد على
 كل اصل فرعان بل يكفي ان يشهد كل واحد من ساهدي الفرع على كل واحد من ساهدي
 الاصل ولو شهد واحد على شهادة واحد واخر على شهادة اخر لم يقبل لان شهادة
 كل واحد معنى يثبت عند الحاكم فلا يثبت باقل من اثنين هذا مذهبنا ومذهب ابي
 حنيفة والسافعي واحمد رحمهم الله تعالى وقول يستط للسافعي ان يشهد على كل اصل فرعان
 وهو قول عبد الملك بن مالك بن بطة من الحنابلة ولو كان الامر على ذلك لم يخفى من الصحيح
 بطايل اصل قال الامام ابو حاتم بن حبان ان رواية اثنين عن اثنين الي ان تنتهي اليك لا توجد
 اصلا والدليل على عدم استطو العدد في القبول الادلة الدالة على قبول خبر الواحد
 الواحد مما استطو ولا يجر قياس الرواية على الشهادة لانها يفرقان في اوصافها استطو
 العدد في الشهادة وانما فرق السمع بينهما في ذلك لان الرواية لا تخص شخصاً دون شخص
 وتبين عليها القواعد الكلية فالتميز في ما منفية بخلاف الشهادة فانها تقتضي سرعاً خاصاً فتعق
 التهمة ولذلك تقبل الشهادة العامة كيف كانت كالتسهادة على العدد من اهل الكفر وعلى الامور
 العامة للمسلمين في سلمهم وموافقهم وان كان الساهد واحد منهم احتج من استطو العدد
 بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل خبر ذي اليمين وحده حتى وافقه غيره وبان ابا بكر رضي الله
 عنه لم يقبل خبر المعيرة وحده في توريث الجدة السادسة حتى اخبره بذلك محمد بن مسعود وبان
 عمر رضي الله عنه لم يقبل خبر ابي موسى وحده في الاستبذان حتى اخبره به ابو سعيد وغير

ذلك من الاخبار التي توقفت في قبولها ولم ينكر علم احد وكان ذلك لاجماعا وجوابا ان التوقف
الذي نقل عنهم انها كان لحصول ربيته او معارض لالان العدد بشرط توقف النبي صلى الله عليه وسلم
في خبر ذي الريدن لانه اجتره بواقعة وقعت منه صلى الله عليه وسلم في جمع عظيم ولم يخبر به بالحد
غيره فكان ذلك ربيته توجب التوقف واما ابو بكر رضي الله عنه فلم يرد المعيرة وانما طلب الاستظهار
بقول آخر وليس فيه ما يدل على انه لا يقبل قوله اذا انفرد واما رضي الله عنه فانه كان يفعل ذلك
سياسة لينبت الناس في رواية الحديث وقد صرح بذلك فقال اني لم ابرأكم ولكني خست
ان يقول الناس علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما توقفهم على هذا توقفين الادلة
ص **والرابع الغريب** اي والغريب الرابع وهو ما ينفرد بروايته واحده في الرواة
في اي وضع كان ذلك الانفراد واقعا من السند من المسيب الغريب سمي بذلك لبعده عن افادة
العلم فاي سلك الغريب منه ما هو صحيح كافر الصريح وهو كثير ومنها حديث سيفين بن عيينه
عن عمرو بن دينار عن ابي العباس بن الاعرجي الشاعر عن عبد الله بن عمرو قال لما حضر النبي صلى الله
عليه وسلم اهل الطائف فلم ير منهم شيئا فقال انا قاتلون ان سأل الله عدا فقال السليبي
ان رجوع ولم ينفرد فقال لهم اغدوا على القتال فغدا فاصابهم جراح فقال لهم انا قاتلون عدا
فاجبهم ذلك فغدا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم في صحيحه عن ابي بكر بن ابي شيبة
وعنه عن سيفين **قالت** الحاكم لا علم له بالحدث به عن عبد الله بن عمرو وغيره ابي العباس
السائب بن فروخ الشاعر ولا عنه غير عمرو بن دينار ولا عنه غير سيفين بن عيينه وما هو غريب
صحيح ومنه ما هو غير صحيح وهو الغالب في الغريب ولذلك قال برهم النخعي كانوا يكرهون الحديث
الغريب **قالت** ملك رضي الله عنه من العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي يدرناه الناس وقلة
احمد بن حنبل لا يكتبوا هذه الاحاديث الغراب فانها من اكبر وعامة ما عن الضعفاء وايضا منه
ما هو غريب من جهة المتن والاستناد معا وهو الحديث الذي ينفرد بروايته راو واحد ومنه
ما هو غريب من جهة الاستناد دون المتن وهو الحديث الذي يكون مسنونا برواية جماعة
من الصحابة فينفرد واحدة النقات بروايته عن صحابي آخر ليس يعرف ذلك الحديث من روايته
الا من طريق ذلك الواحد فهو غريب من هذا الوجه وان كان المتن غير غريب لكونه معروفا عن جماعة

خبر صحيح

حصلنا

من

من الصحابة وهذا هو الذي يجمع مع الحسن ويقول فيه الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يحد
 ما هو غريب من جهة المتن دون الاسناد **ص** وكلها مسوي الأول **ش** كل الاقسام
 المتقدمة الخبر مسوي المتواتر اخبارا واحدا وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي الا
 صلاح ما عدم منه شرط من شروط التواتر بان كان اخبارا عمالين محسوسا وعن محسوسا
 لكن رواه لا يمنع الكذب منهم عادة في كل طبقاته او في بعضها فايدك العمل بخبر الواحد وآ
 عند الائمة الاربعة وحملة اهل العلم ووجوبه بالسرعة والدليل على ذلك وجوب احدها
 ان الصحابة قد قبلوا خبر الواحد وعلوا به في وقايح كثيرة منها على ابا بكر خبر الغيرة ومحمد
 بن مسلم في توريث النبي صلى الله عليه وسلم الجدة السدس وعمل عمر بن الخطاب بن سفيان في توريث
 المرأة ذرية زوجها وخبر عبد بن عوف في اخذ الجزية من الجوس وعمل عثمان بن عفان بخبر فرقة
 بنت ملك في السكينة وغير ذلك مما تكرر ولم ينكره احد فكان اجماعا ولم يخالف ايضا فيه احد من
 التابعين والاختلاف انما حدث بعدهم فان قيل لعل علمه بتلك الاخبار لا مورس حقت بها
 والظلم في خبر الواحد الجرد فالجواب انهم صرحوا بانهم انما علوا باخبار الاحاد لاجل
 انها اخبار احاد من ذلك قول عمر لما اخبره حماد بن ابي عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم فغني
 في الجنتين بغرة لولم نسمع هذا القضيينا بغيره وخرج بن عمر يرجوعه عن الخبر بحدس رافع
 ولو افترق باخبار الاحاد التي علوا بها ما لاجده علوا ونقل وجواز الوجود لا يكفي في الوجود
 والالكان كل ممكن موجودا الثاني ارسال النبي صلى الله عليه وسلم احادهم بما به الى القبائل
 والجهات لتبليغ الرسالة وتعليم الاحكام واخذ الصدقات وقيام الحج عليه بذلك
 ولو لا ان خبر الواحد يجب العمل به لما قامت عليهم الحج بذكر ذلك **س** ان خبر الواحد
 في الفتوي مقبول بالاجماع فكذلك يقبل في باب الرواية قياسا عليه والجامع حصول
 الظن اما في الفتوي فلان المعنى يغلب على ظنه ان ما اقر به حكم الله تعالى وما في الرواية فلان
 السامع يغلب على ظنه ان ما رواه المحدث ثابت بل يقول خبر الواحد اولى بالقبول لان
 نظر الحظ في الاجتهاد اكثر منه في الرواية فان الراوي يستتر فيه العدالة والضبط لما رواه
 خاصه والمجهد يقتصر اجتهاده الى سماع الدليل والنظر في سند ومتنه ودلالة اللفظ

عليه ما بالنظر في عموم وخصوصه واطلاقه وتقييده وكونه غير منسوخ
والنظر في الجرح والتعديل ان كان الدليل من الاحاد وان كان قياسا افتقر الى معرفة الحكم في الاصل
ومعرفة العلة بطريق من الطرق الدالة عليها وتحقيق وجودها في الفرع وعدم المانع وما قل فيمنع نظر
الخطاوي بالثبوت كما كثر فيه ذلك فابعد خبر الواحد المخرج عن القرائن اذا كان رواية على ما يفيد
الظن دون العلم عند الجمهور وهو مروي عن احمد وذهب بعض اصحاب الحديث واهل الظاهر الى
انه يفيد العلم وحجته قوله نقلا ولا نقف ما ليس لك به علم وقوله وما يتبع اكثرهم الاظنان ان الظن
لا يفيد من الخواص شيئا الى غير ذلك من الايات الدالة على المنع من اتباع الظن وقد جمعنا في العمل بخبر الواحد
فلو كان لا يفيد الا الظن لكان العمل بمخالفة الخصوص واجتراح الجمهور وجوبه من جهة انه لو فاداهم
لا طرد ذلك في كل خبر واحد ولزم اجتماع العلم بالسبب ونقصه اذا ورد خبران متعارضان لا يمكن
الجمع بينهما ولا ترجيح لاهدهما على الآخر ولو جب تحضية المخالف له بالاجتهاد وتبديعه وتفسيره
كما في مخالف التواتر وذلك خلاف الاجماع السابق ان كل عاقل يجد من نفسه اذا تواردت عليه
اجتماعه بسبب زيادة اعتقاد صحة ذلك الخبر فلو كان خبر الاول يفيد العلم لم يحصل ذلك لان
العلم لا يقبل التفاوت اذا كان يقينيا واجابوا عما احتج به اولئك بان المراد بالاية التي عن
اتباع الظن في التوحيد والاعتقاد لان المطلوب في العلم وبان الايات الواردة في ذم الظن تخص
منها الفتوى والسهادة فتعني ان يكون الظن المذموم هو الظن الذي لم يتدبر عليه مارة شرعية
ولو سلم فالعمل بخبر الواحد مما هو اتباع للاجماع المنعقد على وجوب العمل به واتباع الاجماع لا
يكون اتباعا للظن ولما ليس بعلم **ص** وفيها الردود والمقبول لتوقف الاستدلال بها
على البحث عن احوال رواها دون الاول **ش** في اخبار الاحاد المقبول وهو يلجأ اليه
كون رواة علم انصافهم بالصفات التي معها يغلب على الظن صدقهم فان ملكا يقول الخبر على
غلبة الظن بصدقنا قلده وفيها الردود وهو ما كان بخلاف المقبول سواء علم انصافه بترك
الصفات في طرح او جهل حاله فيتوقف فيه وذلك لان الاستدلال باخبار الاحاد متوقف
على العلم باحوال رواها للتوقف على البحث عنها فكل راو علم انصافه بصفات المقبول يغلب على الظن
صدق فوجب قبول خبره وان جاز ان يكون فيه كاذبا او غافلا لها وكل راو لم يعلم انصافه

في الصفات

بتلك الصفات غلب على الظن عدم صدق فتعين خبره وان لم يكن ان يكون ضادا وقوله
دون الاول اي دون القسم الاول وهو التواتر فان هذه القضية التي المقبول والردود
لا تعرض له بل هو مقبول كما لا يستدل به لا يتوقف على النظر في صفات رواة
بل على الكثرة التي يحصل معها العلم على ما سبق تقريره **ص** وقد وجد فيها ما يفيد العلم
النظري بالقرآن على المختار **ش** اختلف العلم في افادة خبر الواحد المحفوف بالقرآن
للعلم فذهب قوم الى انه لا يفيد العلم وذهب الامدي وابن الخياط وابن الجاوي وطائفة الى
انه قد يفيد العلم وهو المختار والدليل على ذلك ان القرآن المجتهد بالخبر يقوم مقام الخبرين
في افادة الظن وتزايد لا يابحد تأويلها في انفسنا بالضرورة فان القرينة وحدها
قد يفيد الظن واذا انضمت الي الخبر المعيد للظن قامت مقام خبر اخر ثم لا يزال الظن يتزايد
بتزايد القرآن الى ان يحصل العلم واذا كانت القرآن بمثابة الخبرين كان خبر واحد مع عشرين
قريب منزلة لثلاثة احدى وعشرين خبرا بل ربما افادت القرينة الواحد ما لا يفيد خبر جماعة
من الخبرين بحسب ارتباط دلالتها بالدلول عقلا فان خمسة مثل لواخير واعني موت شخص
لم يحصل العلم بصديقهم فاذا انضم الي ذلك وضع النفس عند باب ذلك الشخص وسامع صرخ
من داخل الدار وخروج والد ذلك الشخص ممزق الساب بالكلية وهو ذو منصب وهيئة
لا يخالف عادته الاعنى ضروره فان كل عاقل سمع ذلك الخبر وشاهد تلك القرآن يحصل العلم
بان ذلك الشخص قد مات وكانت هذه القرآن قائمة مقام بقية العدد في التواتر واستدل
العاقلون بعدم افادته العلم بان لو افاد العلم لما جاز انكشافه عن الباطل فانه قد يقطع بموت
انسان بالخبر المحفوف بالقرآن ثم يكتشف الامر ان ذلك الانسان لم يموت وان اظهر موت
انما كان خوفا من السلطان او لغرض اخر ومع هذا الاحتمال لا يحصل العلم واجيب باننا
لا نسلم ان الحاصل في مثل هذه الصورة علم بل اعتقاد ونحن لا ندعي ان خبر الواحد مع
القرآن يفيد العلم في جميع الصور وانما المديعي انه قد يفيد العلم وذلك لاينا في عدم حصوله
في كثير من الصور والباقي في قوله بالقرآن يعني ان تكون للمصاحبة فالعلم لا يوجد ويصح
ان تكون للسببية فتتعلق بتقيد مثال خبر الواحد المفيد للعلم ما اخرج البخاري وسكر

في صحيحهما ما لم يثبت عليهما فانه قد خفت به قرآن بجلالة قدرهما ورسوخ قدرهما في
 العلم وتقدمهما في العروة بالصناعة وجودة تميز الصحيحين غيره والبلوغ في العلم الرب في الاجتهاد
 والامانة في وقتها وتلقي الامانة لكانت بهما بالقبول وقد اختلف الناس فيما استخرجوا من
 هذين في العلم بصحة وانما يفيد الظن فذهب ابو بكر الجوزي وابو عبد الله الحميدي وابو
 الفضل محمد بن طاهر المقدسي وابو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق وابو عمرو بن الصلاح وجماعة
 الى انه يفيد العلم بصحة وذهب آخرون الى انه انما يفيد الظن حجة القائلين بحصول العلم ان الامة
 اجتمعت على تلقي ما فيها بالقبول وتلقي الامة للخبر المخط عن درجة التواتر بالقبول يفيد العلم
 النظري بصدقه عند جماهير العلماء من السلف والخلف كما نقل الشيخ ابو العباس بن تيمية
 عنهم واحج القائلون بعلم افادته للعلم بان اخبار احاد واخبار الاحاد لا تفيد الا الظن
 وانما قبلة الامة لا ينبغي عليها العمل بالظن وجوابهم ان الامة في اجماعها معصومة عن
 الخطا وظن ما هو معصوم عن الخطا لا تخفي وقد اجمع علماء المسلمين على صحتهما قال الحافظ السليفي
 سمعت القاضي ابا حاتم الجبلي يفرجه يقول سمعت ابا المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف
 الجويني يفتي بوري يقول لو حلف انسان بطلاق امراته ان ما في كتاب البخاري ومسلم مما حكما
 بعنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما اتمته الطلاق ولا خنثه لاجماع المسلمين على
 صحتهما والاجماع حجة قاطعة **من** ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند ولا فالاول
 الفرد المطلق والمالي الفرد النسبي **سواء** الغرابة وهي التفرد اما ان يكون في اصل السند
 وهو طرفه الذي فيه الصحابي ولا تكون كذلك بل تكون في اثنيائهما وطرفه الاخر بالنسبة
 الى شخص معين بان يكون الحديث قد رواه جماعة من التابعين عن الصحابي ورواه عن
 كل واحد منهم جماعة فينفرد براويته ذلك الحديث عن رجل منهم واحد من الرواه لم يرو
 ذلك الحديث عن ذلك الرجل غيره وان كان قد رواه عن الطبقة التي فوق شيخه واستخرج
 شيخه جماعة فالقسم الاول وهو ما يكون الغرابة في اصل السند ويسمى بالفرد المطلق
 بذلك تكون التفرد غير مقيد بشخص وبلد سواء كان التفرد في جميع السند او في اصله
 فقط مثله حديث انما الاعمال بالنيات فانه تفرد به عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الخطاب

ويجوز

وتقريبه عن عمر عليه بن ابي وقاص الليثي وتقريبه عن علي بن محمد بن ابراهيم البجلي وتقريبه عن محمد بن يحيى
 بن سعيد الانصاري ورواه عن يحيى العلدي الكثير والخمر العقير والقسم الثاني وهو ما يكون الغرض
 لا في اصل السند يسير بالفرد النسبي سيئ ذلك لكون الفرد حصل بالنسب الى شخص معين او بلاء
 معينة مثال الفرد بالنسب الى شخص معين ما رواه مسلم عن ابي غسان ملك بن عبد الوحد
 عن عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد عن جده عن عبد الله بن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقارن الناس حتى يسلموا وان لا آله
 الا الله الحديث فهذا الحديث قد تقرب به ابو غسان عن عبد الملك بن الصباح ولم يقرب
 به عبد الملك عن شعبة بل تابعه حري بن عماره عن شعبة فهو قريب بالنسبة لفرد ابي
 غسان عن عبد الملك لا مطلقا لوجود متابع لعبد الملك عن شعبة ومثال الفرد بالنسبة
 الى اهل بلد ما رواه ابو داود عن ابي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن ابي نضرة
 عن ابي سعيد قال امرنا ان تقربا فحة الكتاب وما يتسوقا الحاكم ابو عبد الله تقرب
 بذكر الامر اهل البصرة من اول الاسناد الى اخره ولم يسرهم في هذا اللقط سواهم **ص** وقيل
 اطلاق الفردية عليه **س** اطلاق للمحدثين اسم الفرد على ما يكون فردا نسبيا قليل واكثر ما
 يطلقونه على ما يكون فردا مطلقا واسم الغريب على العكس في ذلك فالكثير ما يطلقونه على
 النسبي واطلاقه على المطلق قليل **ص** وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل
 السند غير معطل ولا اسناد هو الصحيح لذاته **س** لما ذكرنا اخبار الاحاد فيها القبول
 والمردود سارع في بيان القبول وهو قسمان الصحيح والحسن وقدم الكلام على الصحيح لانه
 اعلى رتبة وحده يستلزم على الفاظ تتوقف معرفتها على فهمها وهي العدل والضبط والتصل
 والسند والمعلل والساذ فالعدل من له هيئة راسخة نفسا يتحمل على امره التقوي
 والروية جميعا ليس معها بدع والدليل على اشتراط العدالة في قبول الرواية الاجماع فلا
 يقبل رواية من اقدم على الفسق عالما به بالاتفاق والضبط على قسمين ضبط كتاب وهو
 صيانته عن طرق التزوير والتغيير في حين سماعه فيه اليان يؤدي منه وضبط حفظ وهو
 ان يثبت ما سمعه في خياله بحيث يتعذر زواله عن القوة الحافظة ويمكن من استحضاره

متى سأل المتصل باسم اسناده من التقصير يجب كان كل واحد من رجال اسناده سمع من فوقه
حتى ينتهي الي منتهاه والسند عبارة عن الطريق الموصلة الي المتن ومور واية الشخص عن الشخص الي
ان ينتهي الي الاصل وذكر القاضي ابو عبد الله بن جماعة انه ما يخذ اما من السند ومور او ما يرتفع
وعلا عن سفي الجبل لان السند يرفع الحديث الي قابله ومن قولهم فلان سند اي معتمد فسي
طريق المتن سندنا لا اعتماد الحديث في صحة الحديث وضعفه عليه والمعلل ما فيه علة وهي عبارة
عن سبب عامض فادح في الحديث مع ان ظاهره السلامة منه والساذم رواه الثقة
مخالفاً رواه من هو اوثق منه لم يضبط وكثرة عدد اذ عرفت هذا فاعلم ان قوله وخبر الوا
بمنزلة الجنس بسبل الصحيح وغيره وباقي قبوله كالفصل فقوله بنقل عدل احتراز عما كان ينقل
غير العدل وهو قسمان احدهما الضعيف وهو ما ثبت فسق ناقله والثاني احد قسمي الحسن
وهو ما نقل من هو مستور ان ثبت عدالة ولا فسق كاسياني بيانه وقوله تام الضبط احتراز عما كان ينقل
عدل غير تام الضبط وهو قسمان احدهما القسم الثاني من الحسن وهو ما رواه عدل قيل الضبط لكن يرتفع
عن كثر خطاؤه ولم يقبل تفرده وهو ليس عند المصنف بالحسن لذاته والثاني الضعيف كونه رواه
قد علم منه وصف الضبط بكثرة مخالفة للثقات المقيتين وقوله متصل الاسناد احتراز عما يتصل
اسناده وهو المعلق والمنقطع والمعضل والمردس والمرسل وسياتي ببيانها فاما ما من اقسام الضعيف
عند الجمهور وقوله غير معلل ولا سناد احتراز عما يكون كذلك فانه قسم من الضعيف عند المجتهدين
توله خبر الاحاد مبتدأ خبره قوله هو الصحيح وهو الحدود وحده ما نقله فان قلت لم قدم المرفوع
على المرفوع قلت لان معرفة المرفوع اقدم من معرفة المرفوع عند العقل فقدم الوضع ليطابق الوضع
ما عند العقل وقوله لذاته اي لنفسه لا من خارج عنه احتراز به عما يكون صحيحاً باعتبار ما خارج عنه
كالحديث الذي يكون في رواته عدل وليس الضبط لكن ارتفع عن حاله لم يقبل تفرده فانه حسن واذا
روى من اوجه متباينة ارتفع الي درجة الصحيح فان قلت العلل التي يعلى بها الحديثون للحديث سيما
هو قادح ومنها ما ليس بقادح فكان ينبغي ان يزيد في الحديث قيد القادح فيقول غير معلل بقادح
حتى لا يخرج عن التعريف العلل ما ليس بقادح فانه من قبيل الصحيح الجواب من وجهين احدهما
انه لم يزد قيد القادح فيه ليكون حد للصحيح المجمع على صحته فان بعض اهل الحديث يرد الحديث

لما

بما

بكله سواء كانت قاده عام غير قاده الثاني ان الحديث اذا اطلقوا المعلن فراده بما فيه سبب
 خفي فادع مع ان ظاهره السلامة منه واعلم ان مرادهم بالصحيح ما وجدته في شروط الصحة ظاهر
 لاما هو مقطوع بصحة باطن الجواز والخطا والنسيان في الثقة وكذلك مرادهم بالضعيف ما ليس فيه
 شروط الصحة ظاهر لاما هو مقطوع بغيرها عنه باطن الجواز صدق الطائفة واصابة من هو كبر
 المخاص وتتفاوت رتبة بتفاوت هذه الاوصاف **ش** يعني ان رتبة الصحيح متفاوتة
 بحسب تفاوت الاوصاف المقصية للصحة في القوة فان تلك الاوصاف لما كانت مفيدة للظن الذي
 عليه مدار الصحة وكانت لها درجات بعضها فوق بعض وكان الظن بعضها اقوي من بعض بحسب
 قوة الامور المقصية لذلك كانت مراتب الصحيح متفاوتة فليكون رواة كلهم في الدرجة العليا
 من العدالة والضبط مثل الاحاديث التي قيل في كل واحد منها انه صحيح الاحاديث مطلقا في اعلار رتبة
 في الصحة بما يكون في رواته من قدر من اعلار رتبة واما مثل الاحاديث المخرجة في الصحيح التي
 لم اجد في سببها انه صحيح الاحاديث مطلقا وان كان رواة الجميع قد سئلوا اسم العدالة والصدق
 فانهم متفاوتون في الحفظ والاتفاق عند اهل هذا الشأن وكذلك ما يكون فيه تلك الصفات
 كلها موجودة بل خلاف فانه يكون اعلار رتبة ما وقع خلاف في وجود بعضها فيه كحديث انقر البخاري
 باخرجه وحديث انقر به مسلم اذا كان في رواية واحد من يكون البخاري ترك حديثه بسببه
 وقعت في نفسه كالايزيل العدالة والثقة استغنا عنهما كجائز سئل وسهيل بن ابي صالح لما
 قيل في حماد انه دخل في حديثه ما ليس منه ولما تكلم في سماع سهيل من ابيده فيقول حقيقه وم
 ذلك عند مسلم فاخرج احاديثهم لا نقف السببه عند اعلار رتبة ايضا مما لم يقع خلاف في انعدام
 وصفها فيه ولكن وقع الخلاف في كون ذلك الوصف المعدوم شرط في الصحة كالاتصال فان
 من قبل المرسل لا يستلزمه والضبط فان بعضهم يطلق الصحيح على ما نقله عدل وان لم يكن ضابطا
 متقنا وفايده ما ذكرنا يظهر عند التعارض **ص** ومن ثم قدم صحيح البخاري ثم مسلم ثم شرطها
ش يعني ومن اجل ان تفاوت الاوصاف المقصية للصحة بسبب لتفاوت رتبة الصحيح قد مر
 صحيح البخاري وهو ابو عبدالله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم الجعفي بن محمد الجعفي واسكان المهمل مولا
 علي بن عبيد بن كعب الحديث في الصحة وهذا قول الجمهور وذهب بعض المغاربة الى تقديم كتاب مسلم

على كتاب البخاري قال ابو مروان الطبري كان سيوف من بفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري واستدل
لجمهور رويهم من احدى اقسام الصفات التي تدار الصحة عليها في اتصال السند مع عدد الرجال وانما انهم
والسلامة من السند وذو العلة وهذه الصفات في كتاب البخاري تترى فيها في كتاب مسلم واشد وشرط
فيها اشدا ما رجحانه من حيث الاتصال فلا في الاسناد المعنعن وهو الذي يقال فيه فلان عن فلان
لا يمكن له البخاري في كل الوصول الا اذا كان المعنعن والمعنعن عنه قد ثبت لقائل واحد منهما الاخر ولو
واحد بخلاف مسلم فانه يكتب ما كان للقاء ونقل الاجماع على ذلك واما رجحانه من جهة عدالة الرجال
وضبطهم فمن وجوه احدى انه قد علم بالاستقرار انه ما يخرج حديث من كان من المقات المقيمين قد لازم
من اخذ عنه ملازمة طويلة ولا يخرج حديث من يتلو هذه الطبقة في الملازمة ولا لقان في غير المتابعة
الا حيث تقوم له قرينة بان ذلك الحديث مما ضبطه رواية بخلاف مسلم فانه يخرج هذه الطبقة المائية
ثانيها ان الذين تكلم فيهم من رجال صحيح عثمان ونفسا والذين تكلم فيهم من رجال مسلم ما به وستون
نفسا ثلثها ان البخاري لم يذكر من اخرج حديث من تكلم فيهم واذا كان لاحد منهم نسخة كبيرة انتقاها
ولم يخرجها كلها الا ترجمه عن عروة عن بن عباس فانه اخرجها بأكملها بخلاف مسلم فانه قد اخرج غالب تلك
النسخة كلية الزبير عن جابر وسهيل بن ابي صالح عن ابيه والعلاء بن عاصم عن ابيه ومحمد بن مسلم
عن ثابت وغيرهم رابعها ان الذين انفرد البخاري بهم ممن تكلم فيهم اكثرهم من سيوفه الذين اقيم
وما من حديثهم وميز قويم من موهم بخلاف مسلم فان الذين انفرد بهم من تكلم فيهم اكثرهم ممن
لديهم اخره واما رجحانه من جهة السلامة من السند وذو العلة فلا في ما انتقد على البخاري من الا
حديث نحو من ثمانين حديثا وما انتقد على مسلم نحو من مائة وثلاثين حديثا الوجه الثاني ان
العلماء اتفقوا على ان البخاري اجل من مسلم وعلم بصناعة الحديث واسمى قدما في ذلك منه وقد
صح ان مسلما كان يستفيد منه ويعترف بان ليس له نظير في علم الحديث واذا كان كذلك
كان كتابه ارجح واستدل لمن قال كتاب مسلم بسبب اداة ائمة هذا الشأن المرجوع اليهم في معرفة
الصحيح بذلك منهم الحافظ ابو علي الحسين بن علي النيسابوري شيخ الحافظين عبد الله فانه قال
ما حدث ادم الساجي من كتاب مسلم وشيخ مسلمين قاسم فانه قال في تاريخ حديث ذلك صحيح
مسلم لم يضع احد مثله وجوابه ان كلام الحافظين علي هذا لا يلزم من ان يكون كتاب مسلم

ما

اجمع من كتاب البخاري بالكلام يصدق بان يكون مساويا له في الصحة ولو سلم فعارض بكلام شيخه
 الامام ابي عبد الرحمن النسائي فانه قد ما في هذه الكتب اجود من كتاب محمد بن اسمعيل واما
 قول بن قاسم فان اراد انه لم يرا احد في جودة الترتيب وحسن التهذيب لكونه جعل الحديث موا
 يليق به به فصح طريقه التي ارضاهها وساق في الفاظه المختلفة التي رواها من غير تقطيع لها في ال
 بواب فسر على الطالب النظر في وجوهه وحصوله الذي يجمع ما ورده من طرقه في البخاري فانه
 يذكر ذلك الوجوه المختلفة في ابواب متفرقة متباعدة ويورد اكثرها في غير باب الذي هو اولي به
 لمعني دقيق لمحة وذلك نفي جماعته من الحفاظ رواية البخاري احاديث هي موجودة في غيره في غير
 مظانها فضعف على الطالب جمع طرقه وحصوله الذي يجمع ما ذكره منها فذكر كسرها كس لا يلزم منه
 ان كتاب مسلم ارجح فيما يرجح الى الصحة من كتاب البخاري وان اراد نفي التولية في الصحة فنوع
 وقوله مسلم اي وبعد صحيح البخاري قدم صحيح مسلم بن الحجاج القشيري من انفسهم ليساوي
 على ساير كتب الحديث وقد انقائمة السليين على تلبية بالقول وقوله ثم شرطهما اي وبعد صحيح
 مسلم قدم ما وجد في شرط البخاري ومسلم وخرجاه وقد اختلفا في الحديث في شرطهما ما
 اذا شرط لهما فمذكور في كتابيهما ولا في غيرهما واتما اخذ ذلك من تصنيفهما في كتابيهما فقام
 الحافظ ابو الفضل محمد بن طاهر شرط البخاري ومسلم ان يخرج الحديث للجمع على لغة نقلته الي
 الصحابي المسطور من غير اختلاف بين النقات الالابات ويكون اسناده متصل غير منقطع وتعبته
 شيخنا الحافظ ابو الفضل بن الحسين بان النسائي ضعف جماعة خرج لهم الشيخان واحدهما
 وقام النووي وغيره المراد بقولهم على شرطهما ان يكون رجال اسناده في كتابيهما ولذلك
 يعترض الامام ابو الفتح بن وهب على الحاكم حيث ينقل صحيح الحديث على شرط البخاري مثلما
 فيه فلان ما لم يخرج له البخاري وكذلك فعل الحافظ ابو عبد الله الذهبي وتعرف الحاكم بوقوله ذلك
 فانه يقول في الحديث الذي يكون قد اخرج الشيخان واحدهما الرواة صحيح على شرط الشيخين
 او على شرط البخاري او مسلم واذا كان بعض رواة لم يخرج له قال صحيح الاسناد فقط
ص فان خفف الضبط فاحسن لذاته **ش** يقال خفف القوم خفوا قالوا اي فان قل
 الضبط فاحد رجال السند مع اعتبار رتبة الاوصاف المتقدمه في هذا الصحيح وهي الاتصال

حرز

وعلمه الرجال والسلام من الشدة وذو الاعلال هو الحسن لذاته اي لا يخرج عنه وقد بعث الحسن
 لغيره وهو ما يكون حسنه بسبب اعتضاد نحو الخبر الضعيف لكون رواية الشيخ الحفظا فانه اذا روي
 ارتقى الى درجة الحسن وخرج بقبيل خفة الضبط الصحيح لانه لان سره تمام الضبط واستراية
 الوصف الضعيف **تنبيه** في تعيينه بخفة الضبط اسعارا بان حال راوي الحسن لذاته مرتفع
 عن حال ما بعد ما يتقرب منه منكر فائدة اعلم ان الحسن ايضا علي مراتب متفاوتة والخافط الذي في اعلا
 مراتب الحسن يهذب حكم عن ابيه عن جده وعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومحمد بن عمرو عن ابي سلمة
 عن ابي هريرة بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي وامثال ذلك كثير وهو قسم يتبادر بين الصحة والحسن
 فان عد من الحفظ يصح هذه الطرق وينبغي بها انما اذ في مراتب الصحيح ثم بعد ذلك امثلة كثيرة متناهية
 فيها بعضهم يحسنها واخرون يضعفونها الحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن خنزة وحجاج بن ارطاة و
 ودراج وامي الشيخ وخلق سوام **ص** وبكثرة طرق يصح **ش** يعني ان الحسن لذاته اذا روي
 من طرق كثيرة مهابا تفرد لا يبلغ درجة الصحيح فانه يرتقي بذلك عن درجة الحسن الى درجة الصحيح
 ابني ويجوز ما في روايته من خفة الضبط مثاله ما أخرجه البخاري من حديث ابن عباس بن سهل بن سعد
 عن ابيه عن جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم واي هذا وقد ضعفه لسوء حفظ احمد بن حنبل
 ويحيى بن معين والنسائي خديته حسن لكن لما ما بعده عليه خلق عبد الميمن بن العباس وان كان هو
 ايضا ضعيفا ارتقى الى درجة الصحة فلذلك أخرجه البخاري **ص** فان جمعا فلتردد في الناقل
 والافا اعتبار اسنادين **ش** اسنادا الى اشكال او رده الشيخ ابو عمرو بن الصلاح على الترمذي في
 جمعه بين الحسن والصحة في حديث واحد نحو هذا حديث حسن صحيح وتعتبر الاشكال ان الحسن فانه
 عن درجة الصحيح في الجمع بينهما في حديث جمع بين ذلك القصور وتغير الجواب ان الخبر المقول
 فيه ذلك ان كان من الافراد فاطلاق الوصفين عليه لاجل تردد علم الحديث في رجاله وانما اذا قد يكون الروا
 عند معدل في مرتبة من يكون حديث صحيحا ويكون عند اخر في مرتبة من يكون حديث حسنا فساد
 ان يقال في خبره حسن صحيح اي حسن باعتبار قوله صحيح باعتبار اخر وبرد عليه ان يجمع بينهما في الحديث
 الذي لا خلاف في روايته وان كان الحسن في مثله ان ياتي بلفظ والي هي لاحد الشئيين والاشياء
 وان كان الخبر المقول فيه ذلك ليس في الافراد فالحكم عليه بانه حسن صحيح باعتبار اسنادين أحدهما

ينقضي

يقتضي الحسن والاخر يقتضي الصحة فان قلت الحسن على قسمين احدهما ما تقدم تعريفه وهو
 ما يكون رواية على اقليل الضبط مرتفعاً عن حال من لا يقبل انفراذه ولا يكون معللاً ولا
 ساذاً والثاني ما يكون رواية مضعفاً بغير كذب ولا سبب مفسق وليس ساذاً ولا معللاً
 فايهما الذي يجمع الترمذي بينه وبين الصحيح قلت الذي يجمع الترمذي بينه وبين الصحيح
 هو الاول وليرفع الترمذي كما لم يعرف الصحيح كونه معلوماً عندهم واما القسم الثاني فانما
 يذكره منفرداً ويقول حديث حسن وهو الذي عرفه كونه صحيحاً عليه فاحتاج الى تعريفه وهذا
 عرفه بالاستقرار من فعله **قايده** قال ابن سيد الناس ومما يورد على الترمذي قوله حسن
 غريب اذا القريب ينافي الحسن من جهة انه شرط في الحسن ان يروي بخير من وجه اخر وبثبوت وخير
 رافع للريبة عند **ص** وزيادة راويهما مقبولة ما لم تكن منافية لمن هو اوثق **ش**
 يعني ان الراوي الذي يكون على تام الضبط وهو راوي الصحيح او قليل الضبط مرتفع حاله
 عن حال من يرد ما انفرد به وهو راوي الحسن اذا انفرد بزيادة في الحديث عن سائر رواة شيخه
 فان زيارته تقبل بشرط ان لا يكون منافية لما رواه من هو اوثق منه من غير ضبط او كونه عدلاً
 وهذا هو الصواب الذي ذهب اليه المحققون من الفقهاء والاصوليين والمحدثين والدليل على ذلك
 انه لو انفرد بفعل الحديث جلة ولم يخالفه من هو اوثق منه لكان مقبولاً فلهذا اذا انفرد بزيادة
 فان قيل بان زيادة يوجب هنا في غيره من الثقات بخلاف تفرد به بحديث فليجاب ان هذا
 مدفع بان قاطع السماع والاخرون ما قطعوا بالنفي وعدالة توجب ان يقول قوله فيعمل
 على انه حفظ ما لم يحفظ غيره او ذكر ونسب اياه فان قيل رواية الثقات الذين لم يذكر الزيادة
 تقوم مقام تعريجهم بعد ما وقعهم مقدم على رواية الثقة المنفرد بالزيادة فالجواب انه ليس
 كالتعريض بل يعين على الدهول الساع اجماعاً بين ظاهر عدالة راوي الزيادة وعدالة السائر
 لها واما اذا روي الموصوف بالاول وصف السابقة ما يعارض ما روت الجماعة فالرجوع الى
 قول الجماعة والحفاظ واجب عمل بالترجيح ومعنى ذهب الى قبول الزيادة من الثقة سواء قلنا
 المجلس وتعدد كثير الساكنون عنها او قلنا الحاكم ابو عبد الله وابو حاتم بن حبان فقد اخرج
 كل واحد منهما في كتابه الذي التزم صحة احاديثه كبراهم الاحاديث المتضمنة للزيادة التي انفرد بها

راو واحد والذين روه بدونها أكثر عددا واحفظ وانق من رواها في ذلك حديث عثمان
 بن فارس عن ملك بن معقول عن الوليد بن العيزر عن أبي عمر والسبياني عن عبد الله بن مسعود قال
 سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة في أول وقتها الحديث
 اتفق الشيخان عليه وكذلك أهل السنن من حديث جماعة كثيرين عن ملك بن معقول وكلامهم
 فيه الصلاة لوقتها أو على وقتها ولم يقل الصلاة في أول وقتها سوى محمد بن يسار بن دارو
 الحسن بن بكرم البزار وهما نقتان عن عثمان بن عمر بن فارس وقد رواه غيرهما عن عثمان بن عمر
 بدون هذه الزيادة كرواية الجماعة أخرجه الحاكم في المستدرک بهذه الزيادة وقال فيه صحيح
 علي بن سفيان ومن ذلك حديث الدراوردي عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد
 الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة أخرجه
 بن حبان في صحيحه وهو عند الشيخين وباقى الأئمة من حديث ملك وسفيان بن عيينة وغيرهما
 عن صفوان بن سليم بدون قوله كغسل الجنابة من ذلك ومن يثبت حديث عائشة من قولها ما رواه
 نكتة بغير إذن وليها وشاهد عدل فنكحها بباطل الحديث صحيح الحاكم وبن حبان وتقدم بذكر النسابة
 فترى تدون العدد الذين روه بدونها وكلامهم سمعوا من ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري
 عن عروة عن عائشة وفي كتابي الحاكم وبن حبان من هذا الحديث وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رواه
 مطلقا ونقل عن معظم أصحابي حديثه وحكاه القاضي عبد الوهاب عن الشيخ أبي بكر الأبهري المالكي
 ونقل الخافظ أبو سعيد العلوي أن المتقدمين من أئمة الحديث يكتفي بن سعيد القطان وعبد
 الرحمن بن مهدي ومن بعدهما كالحديث بن حنبل وعلي بن الليث ويحيى بن معين وكذلك من بعدهم
 كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازي ومسلم والترمذي والنسائي ومناهم الدارقطني
 والخليلي يفتي بعضهم في الزيادة قبله ورد الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند الواحد منهم في كل
 حديث ولا يكون في السلسلة بحكم كل يوم جميع الأحاديث قال وهذا هو الحق الصواب **ص** فان
 خولف بأرجح فالأرجح المحفوظ ومقابلة السناد **ش** يعني أن الراوي المقبول خبره وهو
 راوي الصحيح والحسن إذا خالف فيما رواه من هو أرحم منه بنزدي ضبطه وأكثره عدد سبله رواه
 هذا الترجيح المحفوظ وما رواه الرجوع المقابل له بالسناد فالخالف الواقعة من القبول ينسأ عنها

يتم

شيان المحفوظ والساذ المخفوظ مارواه المبتول مخالفان هو دونه فخرج بالمبتول المعروف والمنكر فان
 راوي كل منهما مقبول ونخرج بقولنا مخالفان دونه الساذ فان مخالفة راويين فوقه مثله مارواه
 الحاكم مصححه والترمذي والنسائي وابن ماجه عن طريق ابن عيينه عن عمرو بن دينار عن عوسجه عن
 ابن عباس ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولى مواعته فقلت
 ورواه حماد بن زيد عن عمرو بن عوسجه ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينه
 وتابعه محمد بن مسلم وقصه حماد بن زيد فيه والساذ مارواه المبتول مخالفان هو اوي منه فاختار
 بالمبتول عن المعروف والمنكر وبالمخالفة لئن هو اوي منه عن المحفوظ وهذا هو المعتد عليه في تعريف
 الساذ وسيذكر ذلك لاقراده بروايته يقال ساذ يشذ بضم الشين وكسر هاء اي انقذه مثله مارواه
 ابو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم ركعتي الفجر فليضع علي يمينه قال
 البيهقي خالف عبد الواحد بعد الكثير في هذا فان الناس تماروه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 لامن امره وانقره عبد الواحد من ثقات اصحاب الاعشى بهذا اللفظ **ص** ومع الضعف الراجح
 المعروف ومقابل المنكر **ش** الخالفه اذا كانت مع الضعف ينسأ عنها شيان المعروف والمنكر
 فاذا روي في ضعفه لكونه مجهول الحال او سبيل الحفظ مثلا سبيل الخالفه فيه ضعيفا فخرج
 عليه لكونه خفيفا وضعيفا واحسن حالا من سبيل مارواه هذا الراجح مع وفاء مارواه الرجوع المتقابل له
 منكر افعلي هذا المعروف مارواه الضعيف مخالفان هو اقوي منه ضعفا فخرج بكون الراوي ضعيفا
 الساذ والمحفوظ ويكون مخالف الاقوي ضعفا المنكر مثله مارواه ابن ابي حاتم في العلل عن طريق
 جبيب ابن جبيب وهو اخو حمزة بن ابي جبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العراب بن حريش
 عن ابن عباس مرفوعا من اقام الصلوة وانا الزكوة وحج وصام وقرئ الضيف دخل الجنة قال
 ابو حاتم رحل جبيب هذا منكر والمعروف من الثقات روايته عن ابي اسحق موقوفا والمنكر مارواه
 الضعيف مخالفان هو لحق منه ضعفا مثله مارواه النسائي وابن ماجه عن رواية ابي زكريا يحيى
 بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن ابيه عن عاصم رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال كل اليلج بالتمرفان بن ادم اذا اكلم غضب الشيطان الحديث قال النسائي هذا

حديث منكر قال بن الصلاح تغرد به ابو ذكوان وهو شيخ صالح اخرج عنه مسلم في كتابه غير انه لم يبلغ مبلغ
من يحمي تغرده قال شيخنا الحافظ عبد الرحيم واما اخرج له مسلم في المتابعات **ص** والغرد النسي
ان وافقه غيره فهو المتابع **ش** تقدم تفسير الغرد النسي وانما الغرد به الراوي عن شيخ معين
فاذا وافقه احد من يصلح حديثه للاعتبار به على رواية ذلك الحديث سمي حديث ذلك الراوي الذي
حصل منه الموافقة متابعا بكسر الباء اسم فاعل من تابعه على كذا متابعه وبتاء او بالتباع الوفا
والتابع ان حصلت لشيخ الراوي في قوة في القاصه وان حصلت للراوي نفسه في التامة لان
الوهن يلحق اول الاسناد غالبا اذا بعد ما بين طرفيه لكثرة الوسايط فاذا توبع الراوي قوي الاسناد
بالتابعة وزال وهنه وسمي الحاكم ابو عبد الله في المدخل المتابعة ساهلا مثلها مارواه الشيخ
في الامار عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السهر
تسع وعشرون يوما فلا يقصموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا
له فظن قوم ان الشافعي تغرد بذلك وقد تابع الشافعي على لفظ فاطكو العدة ثلاثين العتبي عن
مالك رواه البخاري في صحيحه فقال حدثنا ابو عبد الله بن مسلم العتبي بن ساهل عن عبد الله بن
دينار عن عبد الله بن عمر فساقه باللفظ الذي ذكره الشافعي فهذه متبعة تامة صحيحة وبتين لها
ان مالكا رواه عن عبد الله بن دينار ايضا في عن بن نافع وعبد بن زيد اما حديث نافع فاحتر
مسلم من طريق ابى اسامة عن عبد الله بن عمر بن نافع عن بن عمر فذكر الحديث وفي اخره فان غم عليكم
فاقدروا ثلاثين واما حديث عبد بن زيد فاحترجه بن خزيمة في صحيحه من طريق عامر بن عبد بن
زيد عن ابيه عن بن عمر بلفظ فان غم عليكم فظنوا ثلاثين فهذه متبعة ايضا لكنها ناقصة
تبيين اعلم انه يدخل في المتابعة والاستسهاد رواية من لا يحد بحديثه متفردا
وانه ليس يصلح للمتابعة كل ضعيف ولذلك يقول الدارقطني في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان
لا يعتبر به واما يفعلون هذا لكون المتابع بكسر الباء اعتمادا عليه وان يدخل ايضا في المتابعة
والاستسهاد من يكون عدلا ليس من شرط السيقين فيرجح حديثه فيها لا في غيرها **ص** وان
وجد متن يتسببه فهو الشاهد **ش** اذا وجد متن يتسببه لفظ الحديث الغرد او يتسببه
معناه فقط قد رواه صحابي اخر في ذلك المتن الموجود شاهد لكونه عضدا وايد وروده مثال

الشاهد

الساهد للفظي الحديث عبد الله بن دينار عن بن عمر المتقدم مارواه النسائي وهو رواية عن دينار عن محمد بن
 حنين عن بن عباس بلفظ حديث بن دينار عن بن عمر ومثال الساهد للفظي مارواه البخاري عن ادم
 عن شعيب عن محمد بن زياد عن ابي هريرة ولفظه فان غي عليك فاجملوا عند سبعين ثلاثين **ص**
 وتبع الطرق لذلك هو الاعتبار **ش** الاعتبار عند اهل الحديث عبارة عن تتبع طرق حديث
 لاجل الاطلاع على رواتبها من رواه او من ساهدا لعناها فاذا وجد الحديث لحد واحد علم ان الاصل
 يرجع اليه وليفتد الاعتبار ان بعد الباحث الى حديث رواه حماد بن سلمة عن ابي يوسف عن بن سيرين
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في مجمع طرقه ويسيرها وينظر هل روي ذلك الحديث ثمة
 غير حماد عن ابي يوسف او رواه ثمة غير ابي يوسف عن ابن سيرين او رواه ثمة غير ابن سيرين عن ابي هريرة
 او رواه صحابي غير ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فاي ذلك وجد حصلت به المتابعة وعلما
 الاولي وهي متابعة حماد في الرواية عن ابي يوسف ما بعد اهلها على الترتيب فان لم يجد حماد متابعا عليه
 ولا حماد من ذكره فوقف نظره الى حديث اخر في الباب عن صحابي اخر فان لم يجد فقد علمت المتابعة
 فيه وعدم الساهد له وتحقق الفرق المطلق **ص** ثم للقول ان سلم من المعارض فهو الحكم وان
 عورض عنه فان امكن الجمع فهو مختلف الحديث وان ثبت التاخر فهو التاخر والآخر المنسوخ والا فالتاخر
 ثم التوقف **ش** هذا فقيم اخر باعتبار المتن الخبر المعتبر فيقول الخبر المعتبر ان سلم من وجود
 المعارض له فهو المسمى بالحكم اسم مفعول من احكم الشيء حكما ما بكرهه اذ التفتت به في ذلك لوضوح معناه
 وعدم المعارض له وذكر الحاكم ان عثمان بن سعيد الداري صنف فيه كتابا كبيرا مثاله مارواه مسلم
 من حديث مصعب بن سعد قال دخل عبد الله بن عمر على عامر بعوده وهو مريض فقال لا تدعو الله
 في يان عمر فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقبل الله صلاة من غلبه غلبه ولا صدقة
 من غلبه وكنت على البصر هذه سنة صحيحة لا معارض لها وان لم يسلم الخبر المعتبر من المعارض لمعارضه
 خبر اخر مثله فان امكن الجمع بينهما بوجه صحيح يجمعان وجبا العمل بهما وسمي هذا مختلف الحديث
 وفيه صنف الامام الشافعي رحمه الله تعالى كتابه مختلف الحديث وهو جزئ من الام غير مستقل مثاله
 ما ورد في الحديث الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد مرض على مصحح وقوله فمن الجحود
 فراك من الاسد مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ايضا لا عدو في فان ظاهر هذه

سنة ثمانمائة الرابع والاجماع والمدنف كسف عند الاجماع لان الاجماع لا ينسخ ولا يفسخ به ما له حديث قتل
سارب الخرف في المرة الرابعة فانه منسوخ بالاجماع وان جعل المتأخر من الخبرين المتعارضين بشاري
الترجيح بينهما ويعمل بالاربع منها ووجوه الترجيح كثيرة ذكره الحازمي في كتاب الاعتبار له في المناهج
والمسوخ وذكرها الاصوليون فان لم يكن احدهما راجح من الآخر فانه يصار حينئذ الى التوقف وهو
عدم الاستدلال بذلك الخبر الى ان يظهر مرجح **ص** ثم الرد وما ان يكون لسقط او طعن **ش**
الخبر الرد وما ان يكون رده لاجل اسقط بعض رجال اسناده وهذا عند من يستلزم اتصال السند
لكون الساقط غير موثوق العين والخبر بالعين يوجب العمل بالصدق وما ان يكون لاجل طعن بعض ائمة الحديث
في بعض رجال اسناده وذلك الطعن ما ان يكون في عدالة او في ضبطه وايا ما كان فهو يوجب عدم
الدقة بقوله **ص** فالسقط اما ان يكون من مبادي السند من مصنف او من اخره او غير ذلك فالاول
المعاني **ش** لما ذكر ان سبب رد الخبر احدا من ما اسقط را ومن اسناده واما طعن في بعض رواة
اخذ في تقسيم السقط حسب محل من السند وتبين لقب كل قسم فقسم الى ثلثة اقسام احدها ما يكون
السقط واقعا في مبدأ السند من مصنف سوا كان الساقط واحدا او اكثر والثاني ما يكون
واقعا في آخر السند بعد التابع والثالث ما يكون واقعا بين اول السند واخره فالقسم الاول
يسمى الخبر المشتمل عليه والمعلق سمي بذلك لان السقوط في السند منع من اتصاله وهو ما خذ من تعليق
المطالع وتعليق الجدار مسائل ملحظ منه راو واحدا من مبدأ السند قول البخاري قال مالك
عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي عبد الله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه حذف من سبع منه
ومثاله ملحظ منه اكثر من واحد قوله وقال ابن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن ابي سلمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضوا بين الانبياء الحديث وقوله وقالت عائشة كانت النبي صلى الله
عليه وسلم يذكر الله على كل احيانه فان قلت اذا كان المعلق من الرد فما حكم ما وقع منه في الصحيح
فالجواب ان كل ما قال ابن الصلاح ان ما كان بلفظ فيه جزم نحو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا قال ابن عباس كذا قال لجاهل كذا او وكذا عن فلان عن فلان كذا فهو صحيح عنده اذ لو لم يصح لما استعمل
ان يجزم به وما كان بلفظ ليس فيه جزم مثل روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وروي عن فلان
كذا وفي الباب كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيه حكم بالصح لان مثل هذه العبارة يستعمل في

ممكن قد جمع بينهما

الاحاديث المتعارضة لكن الجمع بينهما بان النبي صلى الله عليه وسلم في بقوله لا عدي ما كان يعتقد اهل
 الجاهلية وبعض الحكماء ان الامراض تنقل الى الصبي بطبعها ولذلك قال في عدي الاول يعني ان الله
 سبحانه وتعالى هو الخالق لذلك واعلم بقوله لا يورث مرض علي مصر وغيره من الخوف فوارث من الاسنان
 تعاجل في الخلطة المرض للصبي سببا لوجود مثل ذلك المرض في الصبي بفعل الله تعالى وقد يخلف ذلك
 عن سبب كما في سائر الاسباب فكم من صبي خالط صاحب الامراض التي اشتهرت بالاعلاء ولم يترتب له ذلك
 وكم من صبي اختار عن ذلك واصيب به وان لم يكن الجمع بين الخبرين المتعارضين فان علم المتأخر منهما
 فالمتأخر النسخ والمقدم المنسوخ والناسخ ما دل على رفعه فعلق حكم شرعي سابق عليه وتسميته ناسخا
 مجاز فان الناسخ حقيقة والله تعالى والمنسوخ ما رفعه فعلق حكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه
 والنسخ هو رفعه فعلق حكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه وهذا مراد من قوله رفع حكم كان الحكم
 قديما لا يرتفع وانما يرتفع بطلقه الا ترى ان المكلف اذا كان مستحبا لما لا بد منه يقال فعلق به الحكم
 وافاجن مثلا يقال ارتفع عند الحكم اي تعلقه ويعرف النسخ بامور الاول نص النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه كحديث بريدة الذي خرجه مسلم في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت
 نعتيكم عن زيارته القبر فزوروها الساني قول الصابي هذا متأخر عن هذا الحد يسبحا بركان اخر
 الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار واه ابوداود والنسائي
 فان قال الصابي هذا ناسخ لكان لم يثبت به النسخ عند اهل الاصول لجواز ان يقول ذلك عن
 اجتهاد ولا يلزم غيره تقليد بناء على ان مذهبه ليس بمجتهدي ثبت النسخ به عند المجتهدين قال شيخنا
 الحافظ عبد الرحيم وما قاله اهل الحديث اوضح واسهل لان النسخ لا يصار اليه بالاجتهاد والارضي وانما
 يصار اليه بعرفه السابق والصحابه اوضح من ان يحكم احداهم على حكم شرعي ينسخ من غير ان يعرف تأخر النسخ
 عند مثله قول ابى بن ابي كان المأخوذ المارخصه في اول الاسلام ام الغسل رواه ابوداود والترمذي
 وحكي وابن ماجه الثالث السابق حديث شاذ بن اوس وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال افطر الحاجم والمحجوم رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه ذكر السافعي انه منسوخ بحديث
 بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع وهو محرم صيام اخرجه مسلم فان ابن عباس لما حجه
 حرم ما في حجة الوداع سنة عشر وفي بعض طرق حديث شاذ ان ذلك كان زمن الفتح وذلك في

سنة

الحديث الضعيف يصلح ان يراد به في انما الصحيح مسعر بحد أصلا سعارا ينسب به ويركن
اليه لقوله البخاري ما دخلت في كتاب الجامع الا ما حجب فان قلت لخلق القول بان معلقة البخاري
بصيغة ليس فالحجج لا يكون حكاية بحد غير مسلم لان بعض الاحاديث التي علقها البخاري بصيغة
التمريض حجب تكون وصلها في موضع اخر من كتابه فالجواب ان قولنا ليس فيه حجب للصحة لا يلزم منه
ان يكون فيه حجب بالضعف المراد ان حجب التبريض لا دلالة له على الصحة وقد يكون المنقول به صحيحا فان
قلت ما وجد تعليقا لبخاري للاحاديث التي اوردتها معلقة في صحيحه فالجواب ان فعله ذلك محتمل
اوجهها احدها ان يكون ذلك الحديث لم يسمعه عالما وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروي
عنه فيقول قال فلان مقتصر على صحة وشهرته من غير جهة نايها ان يكون قد ذكره في موضع اخر
بالحديث فاكفي عن عاودة نايها انما ان يكون يسمعه من يوليى على شرطه فنبه على الخبر المقصود
بذكره رواه لا على وجه الحديث به عنه فافلت لم يقد المصنف السقط من اول الاسناد يكون
من مصنف ولم يذكره القيد في باقي الاقسام فالجواب ان ~~العلم~~ السقط الواقع في اول الاسناد
سناد الغالب ان يكون من فعل مصنف حين ساقه والواقع في غيره الغالب انه ليس من فعله
فلذا ذكره في التعليق ولم يذكره في غيره **و** الثاني **الرسالة** اي والعسم الثاني وهو
ما يكون السقط من اخر السند بعد التابع بان يقول التابع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كذا وفعل كذا ولا يسمي من سمي منه سوا كان التابع كبير او هو من ياتي جماعه من الصحابة كعبد الله
بن الحنار وصغير او هو من ياتي من الصحابة واحدا او اثنين كابي سعيد بن مسعود بن الحنار المشتمل عليه
بالمرسل وهذا قول الجمهور سمي بذلك لكون التابع اطلق ما نقله من الخبر ولم يقيده بتسمية من رواه
عنه وقد اختلف العلماء في الاحتجاج به فذهب مذهب مالك وابو حنيفة وابنه عمارا واحدا في احاد قوله
وفقه المدينية والعراق في اخري ان مرسل الثقة حجة بحال العمل بالسند لكن بشرط ان يكون
لا يرسل الا عن الثقات وغيرهم فلا يقبل مرسله بالاتفاق كما نقله البايع وابن خلفون وابو بكر
الرازي وغيرهم واستدلوا بوجهين احدهما ان الارسل كان مسنونا بين التابعين مقبولا
عندهم ولم ينكره احد منهم فكان ذلك اجاعا على قبوله الثاني ان الظاهر من حال العلماء انه لا يرسل
الحديث الا عن تعلم عدلته او يظنه اذ لو لم يكن عالما بعدلته او ظانه لما استعمل ان يروي عنه

فان كان يرسل عن الثقات
في رواية

والله اعلم

ولا يسمي مع علمان رواية يترتب عليها شيء عام فيكون سكونه عن سميته من حادثة به كثر كنية
 وبولوزكاه قبلنا ترك كنية وذهب السامعي واحمد في احادي الرواية عنده واسمعيل القاضي من
 المالكية وجهوا راجع الحديث وكافة اصحاب الاصول الى عدم قبوله والجمهور دليل ان الاول ان عدالة
 من ارسل عند الحديث غير معلومة لان عينه في قبوله والجمهور يعني الراوي يوجب الجرح بصفته فلا يقبل
 الثاني ان شهادة الفرع لا تقبل ما لم يربط بينه وبين ساهدا الاصل فكذا الرواية واقتراف الشهادة والرواية
 في بعض الامور لا يوجب فراق في هذا المعنى كما لا يوجب فراق في عدم قبوله رواية الجرح والجمهور
 واجب عن الاول بان قولك عدالة من ارسل عند غير معلومة ان اردت حقيقة العلم فهو غير مستور
 في العدالة بل يكفي فيها غلبة الظن والارم عدم قبول المستند اذ عدالة راويه مطلقه وان اردت
 الظن فلازم انها غير معلومة بهذا المعنى لان السابغ العدل الثقة اذا قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يفتن عدالة من ارسل عندنا فلو استوي عند عدالة وعدمها لساها لتكون العدة
 عليه وندو عن الثاني بان الرواية تفارق الشهادة في امور كثيرة كالعدد والذكورية والحرية
 ومراعات الاهلية والعداوة وان شهادة الفرع على شهادة الاصل يسقط فيها قول الاصل
 للفرع اسند على سنادي ولا يقبل الا بوث الاصل ومرضه وغيبته يمكن لا يلزم الا دامة فاما
 افتراق في هذه الامور جازان يفرق في هذا الحكم ايضا قالوا وقع انكار الارسلان من السلف في
 مقدمة صحيح مسلم عن جابر بن سيرين قال كانوا لا يستلون عن الاسناد فيها وقعت الفتنة
 سألوا عن ليتخبروا رواية اهل البدع وفيها ايضا عن بن عباس رضي الله عنهما انه انكر على سير
 بن كعب حد التابيعين احاديث ارسلها وقال كنا نقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كل احد فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نقبل عنه الا ما عرفوا وكذا انكر الزهري
 علي السجني ابن ابي فروه احاديث ارسلها فقال يا ابننا باحاديث لا نعلم لها ولا زمة الاستد
 حدسك فاجيب بان قول ما ذكرتم ليس لانكار الارسلان مطلقا بل الارسلان من يقض به انه
 يرسل عن الثقات والضعفاء وفي قول بن عباس وبن سيرين ما يدل على ذلك وذلك غير
 محل التراجع فهو معارض بقول الامام ابي جعفر محمد بن جرير الطبري ان التابعين اجمعوا
 باسره على قبول المرسل ولم يات عنهم انكاره ولا عن احد من الامة بعد علي راس المالين قال

بن عبد البر كانه يعني الشافعي اول من ابي قبوله الرسل ومعارض ايضا بقول ابي داود في رسالته
 الى اهل مكة واما المرسل فقد كان يحج بها العمل فيما مضى من سفين النوري ومكة والاوزاعي
 حتى جاء الشافعي فتكم فيها وتابعه على ذلك احمد بن حنبل وغيره فان قلت فالخوفي هذا المسند
 فالحج ما قاله بعض المتأخرين ان من عرف بالرواية عن العدو وغيرهم لم يقبل رساله وكذا
 ارسال غير العالم بالحج والتعديل الوسي وعلمه لا يليق قوله لانه ليس من اهل هذا الشأن اما الخفا
 المعارف بالحج والتعديل المعروف من حالهم انهم لا يرون الا عن العدو فليقبل رساله
 فان قلت امره من لا يرسل الا عن ثقة عن سميت من ارسال عند فالحج اب ان ذلك محال وجها
 احدها ان يكون سمع الحديث من جماعة من الثقات ووجه عند فيرسه بعدا على ذلك كما
 ح عن ابراهيم النخعي انه قال ما حدثكم عن ابن مسعود فقد سمعته من غير واحد وما حدثكم
 فسميت فهو عن من سميت ونايتها ان يكون نسبي من حديثه وهو ذكر الحديث فارسله لان
 من سنته ان لا يروي الا عن ثقة ونايتها ان يورد الحديث على وجه الذكرات او على جهة
 الفتوى لانه القصور حينئذ دون السند **ص** والثالث ان كان بائنين فصاعدا
 مع التوالي فهو المعضل **س** اي والقسم الثالث وهو ما يكون السقط من غير اول الاسناد
 واخره ان كان السقط حصل بائنين من الرواه فاكتم مع التوالي فهو المعضل بغير الضاد اسم
 مفعول من اعضائه اذا حبرتا مره معضله فالمعضل ما سقط من غير طرفي الاسناد انسان
 فصاعدا مع التوالي فخرج بقولنا من غير طرفي الاسناد المعلق لان السقط فيه من اول الاسناد
 والمرسل لان السقط فيه من اول اخره وبقولنا انسان فصاعدا المنقطع وبقولنا مع التوالي
 ما سقط منه من بين الطرفين انسان كل واحد منهما في موضع من الاسناد فانه منقطع من
 موضعين وليس بمعضل مثال المعضل ان يقول الشافعي ما ملك عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يسقط ابي الزناد والاعرج مثلا وظاهر كلامه ان المعضل والمنقطع خاص بما يكون
 السقوط حاصلين في السند وان كان من اول السند او من اخره لا يسمى بذلك وهو
 موافق لابي الحسن التبريزي فانه جعل في كتابه الكافي في علم الحديث ما سقط من غير الاول
 والاخير المنقطع والمعضل لكن بن الصلاح لم يخصهما بذلك فاذا سقط انسان متواليان من اول

الاسناد

الاسناد كان عند ابن الصلاح معضلاً وعند التبريزي معلقاً **فايد** قال الجوزقاني في مقدمة
 كتابه في الموضوعات العضل اسواً من المنقطع والمنقطع اسواً من الرسل والمرسل لا يقوم
 به حجة وقلة انما يكون العضل اسواً من المنقطع اذا كان الانقطاع في موضع واحد اما اذا
 كان في موضعين او اكثر فانه يساوي العضل في سواء الحال **ص** والافضل المنقطع **ش** اي
 وان لم يكن السقط الواقع بين الطرفين حاصله بالبين فصاعداً بل كان حاصله بواحد فهو المنقطع
 سمي بذلك لان سقوط الراوي من الاسناد منع من ايصاله من الـ مالـك عن يحيى بن سعيد عن
 عايش عن النبي صلى الله عليه وسلم ومالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن عايشه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فان كل واحد من هذين السندين منقطع لان يحيى بن سعيد وعائش بن القسم لم
 يسمعا من عايش رضي الله عنها ولا روي عنها فاما ساقه واعلم ان المنقطع اعم من العضل
 بحسب التحقيق لانه اذا سقط من الاسناد راويان فقد سقط منه راو وان اختلف في قبول
 المنقطع قال ابن السمعاني في القواطع من منع من قبول المرسل كان من قبول هذا المنع ومن قبل
 اختلفوا فيه فقبل يقبل وقيل لا **ص** ثم قد يكون واخفاً وخفياً **ش** هذا تقسيم اخر
 للسقط بحسب وضوحه وخفائه وهو ان السقط الكائن في الاسناد على قسمين قسم يكون واخفاً
 اي ظاهر استرك في معرفة الكثير ولا يخفى علم لكون الراوي مريعا من روي عنه وقسم يكون
 خفياً اي لا يدركه الا بالكشف وجب واستماع علم لكون الراوي روي عن سمع من علم سمع منه
 او روي عن لقيه ولم يسمع منه او روي عن عاصره ولم يلقه وهذا سبيل يقصر عنه كثير من
 الناس ويخص باهل الحفظ والنفذ والمعرفة التامة **ص** فالاول يدرك بعلم التلاقي **ش**
 يعني ان القسم الاول هو السقط الذي يكون واخفاً يعرف بكون الراوي لم يلق من روي عنه وطريق
 ذلك ان تنظر في طبقة كل واحد من رجال الاسناد هل يلقى من هو مذكور فيه فوفاً لا فان وجد
 يقابلان فاما الاسناد متصل وان لم يجد هما تلاقيا اما لكون وفات احدهما متقدمة على
 مولد الآخر ولكن حقيقتها مختلفة كان يكون احدهما من خراسان والآخر من لسان ولم نقل ان
 احدهما راجع عن بلد فهو المنقطع مثله حديث رواه النسائي من رواية القسم بن محمد عن بن
 مسعود رضي الله عنه قال **ص** اصاب النبي صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم نام حتى اصبح

الحديث فهذا السناد منقطع لأن القسم لم يذكره بن مسعود **ص** ومن ثم احتجج إلى التا
 ريخ **ش** اي ومن جهة ان السقط في الاسناد يذكر بعد التلو في احتياج اهل الحديث
 إلى معرفة التاريخ فلذلك قيدوا تاريخ مواليد الرواة وتاريخ وفاتهم وسماهم وتاريخهم
 إلى غير ذلك من احوالهم فبالتاريخ يظهر حاله لا يعلم حاله ودعاه وقد افترض بذلك احوالهم
 ادعى الرواية عن سفيان قهر سنة عن ادر كرم روي في كتاب الجامع للخطيب عن اسمعيل
 بن عياش قال كنت بالعراق فأتاني اهل الحديث فقالوا لها هنا رجل يحدث عن خالد بن معدان
 فأتيت فقلت اي سنة كتبت عن خالد بن معدان فكتبت له فقال سنة ثلث عشر يعني قنا
 فقلت انت تزعركم سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين مات خالد سنة
 ست ومائة وقال الحاكم ابو عبد الله لما قدم علينا ابو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث
 عن عبد بن حميد سالته عن مولاه فذكر انه سنة ستين ومائة فقلت لا احب اناسي
 هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشر سنة وقال ابو عبد الله الحميري
 ثلاثة اشياء يجب تقديم العناية بها العلل واحسن كتاب وضع فيها كتاب الذر قطني
 والمؤلف والمختلف واحسن كتاب وضع فيه بن مكي لا وفيات السيوخ وليس فيه كتاب
 كانه يريد على الاستيعاب **فاية** التاريخ ذكر ابدا ما ينبغي ليعرف ما بين ذلك لا بد
 واي وقت سبقت قال ابو محمد بن السيد يقال رخت الكتاب تاريخا وهي افضح اللغات و
 تورخا فهو مورخ ومورخ وارخته بتخفيف الراء خافه هو مورخ وهي اقل اللغات والتاريخ
 نوعان شمسي وهو الذي على دوران الشمس وقري وهو بيني على دوران القمر وهو الذي يجري
 به العمل عند الفقهاء وكانت العرب تورخ بالكونين والحوادث المشهورة من قحط وخصب
 او قتل رجل عظيم او موته او وقعت مشهورة فكانوا يورخون بعام الفيل والبخار وبنا الكعبة
 وولد رسول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفيل وبني عام الفيل والبخار سنة
 سنه وبني الفجار لانهم جرو فيه وحلوا الشيا كان يجرمونها وبني الفجار وبنا الكعبة
 خمس عشر سنة وبني بناء الكعبة ومبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس سنين وكانت
 الفرس تورخ بالوقت الذي جمع فيه ازيد من مائة من بعد ان طغى الهوايف ولم يكن

في صدر

في صدر الاسلام تاريخ لاني ولي عن الخطاب رضي الله عنه وافقته ببلد الحج ودون الدواوين
 وجني الخراج واعطى الاعطيه فيقال لا نوح فقال وما التاريخ فقال له سئلت محمد الاعلم
 يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر هذا حسن فارخوا فقال قوم بهذا بالتاريخ من بعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قوم بل من وفاته وقال قوم بل من الهجرة النبوية ثم اجتمعوا
 على الابتداء من الهجرة ثم قالوا باني السهور بهذا فقال بعضهم من رمضان وقال بعضهم من المحرم
 لانه من وقت منصرف الناس من حجهم ثم اتفقوا على ان يكون من المحرم وكانت الهجرة في شهر ربيع
 الاول وكان مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة يوم الاثنين لاثني عشر ليلة
 خلت منه فقدم التاريخ على الهجرة بسنتين واثني عشر ليلة وجعل من المحرم وكانوا يكتبون
 شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر فيذكرون الشهر مع هذه الثلاثة لا شهر
 ولا يذكر وسمع غيرهما من سبور السنة والشهور كلها مذكورة للاسماء الاجمادية والاولى وحما
 الاخرة وكان ابو عبيدة يونس صفر ايضا ويمنع الصرف والناس على خلاف ذلك وهي كلها
 معارف جارية تجري الاعلام **ص** والثاني المدلس **ش** اي السقط الخفي الطين في الا
 سناد كون احدهما متحدثا بدين سمع منه ولم يسمعه منه بلفظ عمل السماع وهو ان
 سمع منه والمدلس بفتح اللام سمي بذلك لسابغته المدلس في البيع وهو كتمان العيب كقول
 الراوي كتم من حديثه به واوه سماعه ممن لم يسمعه منه ماله ما رواه عبد الرزاق عن سيف
 الثوري عن ابي اسحق عن يزيد بن تميم عن جديده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان وليتوها ابا بكر فتوفي امين لا ياخذ في الدماء ولا في الحديث فهذا الحديث صورة صورة
 المتصل لان سماع عبد الرزاق من الثوري مشهور وكذلك سماع الثوري من محمد بن ابي اسحق
 وهو منقطع في موضعين فان عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وانما سمعه من النعمان بن ابي
 شيبة الجعدي عن الثوري ولم يسمعه الثوري ايضا من ابي اسحق انما سمعه من شريك عن ابي اسحق
 جاز ذلك مبنيان وجدنا في هذا الانقطاع انما حصل من قبل المدلس فان قلت قد قدم
 من هذا التبريز المدلس ورواية الحديث عن سمع منه ما لم يسمعه منه بلفظ عمل السماع وهو
 انه سمعه منه وهو خلاف المشهور في تعريفه من انه رواية الحديث عن سمع منه ما لم يسمعه منه وعن

عاصره ولم يلقه وعن يمينه ولم يسمع منه شيئا بلفظ موهم للسماح فالجواب ان تفسير التدليس
برواية الحديث عن سماعه من مالم يسمع منه بلفظ موهم هو اختيار المصنف ويمسك بان اصل
الحديث قد طبقوا على ان رواية المخصر من مثل ابي حازم وابي عثمان النهدي وغيرهما عن
النبى صلى الله عليه وسلم من قبيل الرسل الا ان قيل التدليس وان السامع قد فسر في رسالة
المذلس بكر اللام عن يمينه عن يمينه مالم يسمع منه وان القاضى ابا الحسن بن القطان الحافظ المالكي
قد عرف التدليس في كتابه بيان الوجه والابهام بان يروي الحديث عن سماعه من مالم يسمع منه
من غير ان يذكر انه سمعه منه قال العرق بينه وبين الارسل هو ان الارسل روايته وائتته
عند مالم يسمع منه ولما كان في هذا قد سمع منه جات روايته بمالم يسمع منه كانا اياهما سماعا
ذلك السمي فلذلك لم يسمي تدليسا وقد سبقوا بن القطان الى تعريفه بذلك الحافظ ابو بكر الزرار
فان قلت من اين يؤخذ من كلامه كون التدليس مخصصا بالرواية عن مسموع مالم يسمعه
منه فالجواب انه يؤخذ من تخصيصه فيما بعد الرسل الخفي يكون السقط حصل فيه من كون
احد رواه عن معاصر الذي لم يلقه مالم يسمع منه بصيغة موهمه للمقي فان مفهوم
ان المذلس يفتح اللام يكون السقط الخفي حاصل فيه من رواية معاصر سمع من روي عنه فان
قلت هذا يطلق اسم التدليس على رواية العمالي عن النبى صلى الله عليه وسلم مالم يسمعه منه فلي
ان لا يطلق ادبا وانما يقال فيه مسموعا على ان سبعة اطلق ذلك في حواشي حريز روي
عنه روي ابو احمد بن علي في الكامل يزيد بن جبرون عن سبعة قال كان ابو هريرة ربا
دلس والصواب عدم الاطلاق لما قلنا **تنبيه** هذا التدليس يسمى بتدليس الاسناد
وهو مكروه عند الامم روي عن وكيع انه قال لا يحل بتدليس الثوب فكيف بتدليس الحديث
وبالغ سبعة في ذلك حتى قال كان انزى احب الي من ان دلس وقال التدليس اخو الكذب
وقد اختلف العلماء في قبول رواية المذلس فذهب فريق من اهل الحديث والفقه الى ان التدليس
جرح وان من عرف به لا يعتبر حديثه مطلقا قال القاضى عبد الوهاب وهو الجاردي على اصول
ماله وذهب الجمهور الى قبول تدليس من عرف انه لا يدلس الا عن ثقة كان عينه والى رد من
كان يدلس عن الضعفاء وغيرهم حتى ينص على سماعه بقوله سمعت او حدثنا واخبرنا والصحيح

عند

شبكة

الألوكة
www.alukah.net

عندنا في الصلاح ان ما رواه المدلس بلفظ يحتمل ان يتبين فيه السماع والاتصال فحكم المرسل وما رواه بلفظ
مبين للاتصال نحو سمعت وحدثنا واخبرنا فهو مقبول لا يحتاج به قال قلت ما العمل للمدلس الذي اذا
سئل الحال علي يفتي علي اسقاط الواسط بينه وبين من يروي عنه بصيغة موهمة فالجواب انه
يحتمل ان يكون قد سمع الحديث من جماعة من النقات عن ذلك الرجل فاستغنى بذكرهم عن ذكر احدهم
او ذكر جميعهم لتحقيق الحديث عنه كما يفعل المرسل **ص** ويرد بصيغة يحتمل اللقي **ش** اي
ويرد المدلس بفتح اللام بصيغة من صيغ الادا تكون محتملة للقي اي السماع نحو ان يقول عن فلان او قال
فلان وقد يرد بصيغة مثله ما رواه عن علي بن خنيس قال قال لنا ابن عيينة الزهري فيقول
له سمعته من الزهري فقال لا ولا من سمعته من الزهري حديثي عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
ص وكذا المرسل الخفي من معاصير يربط **ش** اي ومثل المدلس نفع اللام المرسل الخفي رساله في
انه حصل فيه سقط خفي واما ما يمتاز به المرسل الخفي عن المدلس فقد بنى عليه بقوله من معاصير
لم يربط فيلخص ان المرسل الخفي عبارة عما فيه سقط خفي من رواية شخص عن معاصير لم يلقه بلفظ
معهم السماع مثاله حديث رواه ابن ماجه من رواية عيسى بن عبد الغني عن عبيد بن عامر عن النبي
صلي الله عليه وسلم قال رحم الله حارس الخرس قال الحافظ ابو الحجاج المزني في الاطراف ان عمر لم
يلق عبيد فان قلت لم يعرف الا رساله الخفي فالجواب انه يعرف بامور احدها عدم الالتفات لهما كما
تقدم في حق عمر لعقبة الثاني اخباره عن نفسه بعدم السماع منه مطلقا كحديث ابي
عبيد بن عبد الله بن مسعود عن ابيه وعنه في السنن الاربعة وروي الترمذي ان عمرو
بن مرة قال لابي عبيد هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا الثالث ان يرد في بعض طرق
الحديث زيادة اسم راويينها والحكم بهذا محل نظر لانه ربما كان الحكم للراويين وما كان للناس
قصو الراويين وهم فتكون من الزيادة متصل الاسانيد ولا يدرك ذلك الاحتفاظ النقاد وقد
صنف الخطيب في هذا النوع كتابا سماه التفضيل لغتهم الراصيل **ص** ثم الطعن اما ان يكون
لكذب الراوي او تهمته بذلك او فحش غلط او غفلة او فسقة او جروحا لفته وجهالته
او بدعة او سوء حفظ **ش** هذا الامر الثاني مما يرد الخبر لاجرو وهو الطعن في الراوي ويكون
بعسرة اسباب بعضها اشد في القبح من بعض قسم منها يرجع الى العدالة وقسم يرجع الى الضبط

اما الذي يرجع الى العدالة فحسنة الاول كذب الراوي والكذب الاختيار عن الشيء على غير ما هو به وهو ما ان
 يقع من الراوي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم او في حديث الناس فان كان في حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم فهذا لا يقبل حديثه ولو لم يكن وقع ذلك منه لآخرة واحدا كسأله ان يورث العبد ذلك مؤ
 واحدا سقطت شهادته وقد اختلف في قبول شهادته في المستقبل اذا ظهرت توبته وحسنت حالته
 بخلاف الكذب في الحديث فانه لا يقبل رايته بل اذا ان تاب وحسنت توبته صرح بذلك غير واحد
 من الاية وان كان في حديث الناس فان كذب ذلك منه وعرف به فهذا ايضا لا يقبل حديثه ولا شهادته
 قاله مالك وغيره لكن يقبل اذا ظهرت توبته وحسنت حالته وان كان قد نذر منه الكذب ولم يعرف
 به فانه لا يخرج بذلك اذ يتناول عليه الغلط والوجه فلو نذر ذلك مرة واحدة ولم يعرف به فانه لا يخرج
 لا يخرج ايضا وان كانت معصيته لنذر ولا نهال لا يخرج بالكبار الموبقات ولان اكثر الناس قسا
 يسلمون من موقعة المصغرات ولهذا قال مالك فيمن نذر شهادته ان يكون كاذبا في غير شي وقاس
 سمعني في الذي يقارن بعض الكذب كالتجني شهادته لان احدا لا يسم من مثل هذا فاذا ذكر
 هذا منه سقطت شهادته قال القاضي عياض وكذلك لا يسقطها كذبها فيما ومن باب
 الدعوى والغلط في القول اذ ليس ذلك بكذب على الحقيقة وان كان في صورة الكذب لانه لا يدخل
 تحت حد الكذب ولا يريد التهم به الاجاز عن ظاهر لفظه الثاني تهمة بالكذب في الحديث ومن كان
 كذلك لا يجرد عنه ولا يقبل ما حث به والتهمة بفتح الهمزة الثالث فسق الراوي والفسق مصد
 فسق الرجل يفسق بالغم والكسر ايضا اي فخر واصل من قولهم انفسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها
 وبه سمي الفاسق لانفساقه من الخير وخروج وجه منه ومن اتى شيئا من الكبار ففهم فاسق يجب
 خبره وكذلك من تتابعته منه الصغار وكثرت مع عدم التوبة وامان الي صغيرة فليس بفاسق
 وانقسام المعاصي الى الكبار والصغار ليس باعتبار من عصى بل باعتبار عظم الفساد وقلمها فالكبر
 ما عظم مفسدة والصغيرة ما قل مفسدة ثم الفاسد على ما قال القرطبي تلك مراتب ذنوبه وغلابة
 ومتوسطة فادنى رتب الفاسد يترتب عليه الكراهة واعلى رتب الكراهة يترتب عليه التبرير واعلى
 رتب التبرير هو الكبرية مالم تنسب الى الكفر الذي هو اكبر الكبرية يغوزب الله من جميع معاصيه فان
 قلت به يعرف عظيم الفساد من حقيرها فلكون ان الطريق الى معرفة ذلك القياس على ما ورد النص

فيه بانه كبيرة فان كانت مفسدة الفرع مساوية لمفسدة الاصل الذي هو مورد النفع الحق بالكبار
وان نزل عن درجت الحق بالصغار وقد اختلف العلماء في تعيين الكبار وحصر عددها وحسن ما قيل
في ذلك انها عشرون اربع في القلب وهي الربا والحسد والبغى والكبر وثمان في الفم وهي الغيبة والنميمة
والقذف وسبادة الزور واليمين الغيوس وشرب الخمر واكل الربا واكل مال اليتيم وثلاثة في اليد القتل
والسحر والسرقه واثبات في الفرج الفاحستان واربع في سائر الجسد ترك الصلاة والعقوف
والفرار من العدو وافساد اموال المسلمين وتنقل الصغيرة الى رتبة الكبيرة اذا قربت بها احد
سبعة اسيا الاصرار عليها واحتقارها والفرج بها والتحدث بها والاعتذار بسبب الله عليه
فيها والمجاهرة بها وصدورها من عالم يقتدي به فان قلت ما احدث الاصل الذي يصير الصغير
كبيرة فالجواب ان ينكر من تذكر الراجح الثقة بصدقه كما يحل به ملازمة الكبيرة وذلك يختلف باختلاف
الانتماء والحوال والنظر في ذلك اهل الاعتبار والنظر في الحجج والتعديل الرابع الجملة بالراوي
والخامس بدعة الراوي والبدعة عبارة عما احدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع سببه واستحسان وجعل ادينا قويا وصراطا مستقيما
واما الرجوع الى الضبط فثمة ايضا الاول فحس غلط الراوي والفحس يضم الفاء مصدر فحس الامر
بفتح الفاء ونحو الما لي بخا وزح في السوء والغلط مصدر غلط في الامر بالكسر غلط بالفتح اذا وقع
فيه السأ في الرسالة ومن كثر غلطه من الحديث ولم يكن له اصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون
من كثر الغلط في الشهادة الثاني غلط الراوي والغلط مصدر غلط عن الشيء بالغت يغفل بالضم اي ذهل
الثالث وهم الراوي والوهم مصدر وهم في الشيء بالغت وهم اذا ذهب وهم اليه وهو يريد غيره وقاله
عبد الرحمن بن مهدي الحديثون ثلثة رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه واخر بهجور والغالب
علي حديثه الصحيح فهذا لا يترك حديثه والاخرهم والغالب علي حديثه الوهم فهذا مترك الحديث
الرابع مخالفة الراوي قال السأ في الرسالة في صفة من يحتج بحد يثبوت من ان يكون مدلسا
بحد عن لقي بما لم يسمع او يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يحد الثقات بخلافه عنه وقاله
مسلم وعلاقة المتكفي حديث الحديث لما عاضدت رواية الحديث علي رواية غيره من أهل الحفظ والرجح
خالفت رواية روايته ولم يكذبوا فيها فان كان الاغلب من حديثه كذلك كان جهول الحديث غير

قال

مقبولاً ولا مستعمل إلا من سمعوه وحفظ الراوي **ص** فالأول مع قرينة الموضوع **ش** أي القصة
الأول وهو الطعن للكذب الراوي في الحديث إذا انضم إليه قرينة تدل على ما رواه مما اقتضت بهما الخ
للدرد ولا لاجل الموضوع أمان من الوضع بمعنى الاتصال يقال وضع فلان على فلان عاراً إذا التصق به
الوضع الصق بالنبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقبله أو من الوضع الذي هو معنى الخط والاستسقاط لا نه
وضع على النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً وهو ساقط عنه إذ هو كلام غيره فقلت كيف يحتمل على ما
رواه الكذاب بالوضع ومطلق كذب الراوي لا يدل عليه فالجواب أنا لم نحكم بمجرد وجود الكذب في
السند بالوضع بل بوجوده مع القرينة وقد جرت عادة أهل الحديث الذين قام الله حرساً
لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم من سياطين الخلفاء إذا قام خبر باسناد في رواية رجاها
لا يعرف ذلك الخبر إلا من جهة ولا يتابعه عليه أحد وليس له ساهل غلب على ظنهم أنه كذب وحكموا
عليه بالوضع من غير قطع بذلك إذ قد يصدق الكذب لكن مبني هذا العام على غلبة الظن فإن
قلت بجميع فالوضع فلجواب بما رواه أحدها أقرار واضح كما روي عن أبي عمار المرزقي قال
قيل لأبي حمزة نوح ابن أبي عمير من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة قسورة
وليس عند أصحاب عكرمة هذا فقال لي رأيت الناس قد عرضوا عن القرآن واستعملوا بغيره
خفيفه ومغازي محمد بن اسحق فوضعت هذا الحديث حسبه وذكر بن دقيق العيد أن أقرار
الراوي بالوضع كاف في رده لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز أن يكذب في هذا الأقرار وهذا
كلام لا اعتبار عليه بآثاره في الروي كالأحاديث الطويلة التي شردت بوضعها كأكافة الفاظها ومعانيها
مثل ما روي في وفات النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمه هذا الشأن هي نفسانية كثيرة مما رستم الألفاظ
النبوية يعرفون بها الجوزان يكون من الفاظ التي عليه السلام وما لا يجوز أن يكون من الفاظ نالها قرينة
في الراوي فهو ما روي أن غسان بن إبراهيم دخل على المهدي بن النصور وكان يحبه للعب بالجمام وفي
يد جمام فقبل له حديث أمير المؤمنين فقال حديثنا فلان عن فلان أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا سبوا ولا في نضل وخفا وحاف وجناح فراد وجناح فامد المهدي ببدرته
فلما خرج قال المهدي استمدان فقال كذا كذا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو جناح ثم قال انما حمل على ذلك الجمام فامد يده لجمام ورفض ما كان

فيه ابعها كون الروي مخالفا للنقل والسنن المتواترة والاجماع القطعي خامس ما كونه مخالفا للعقل
 ولا يمتثل التام ولا يلائم الشريعة لا ياتي بما ينافي مقتضى العقل كالاخبار عن قدام الاجسام ونحو الصانع وما
 اسبق ذلك في ايد لا وفيهم من يضع كلاما من عند نفسه ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم
 من يأخذ كلام بعض الحكماء وبعض الزهاد او الاسرار بثلثيات فيجعل حديثا من حديث علي بن ابي طالب
 ليس كحديثه فانه ما من كلام مالك بن دينار كما رواه ابن ابي الدنيا في كتابه عطايد الشيطان باسناد
 اليه وما من كلام عيسى بن مريم عليه السلام كما رواه البيهقي في كتاب الزهد ولا اصل له من حديث النبي
 صلى الله عليه وسلم الا من مراسيل الحسن البصري كما رواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الحادي
 والسبعين منه ومراسيل الحسن عندهم شبه الرشح وفيهم من يركب المتن الذي له يصح اسنادا صحيحا
 ثم يحواله الثانية الوضع يقع على وجهين احدهما لا عن تعمد بل الوهم وغلط نحو حديث رواه
 ابن ماجه عن اسمعيل بن محمد الطائي عن ثابت بن موسى الزاهد عن سريك عن ابي سفيان
 عن جابر بن فروج عن كبره صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قال ابو جابر الرازي كتبت عن
 ثابت فذكرته لابن عمر فقال الشيخ يعني ثابتا لا ناس به والحديث منكر قال ابو جابر والحديث
 موضوع وقال ابو عبد الله الحاكم دخل ثابت بن موسى على سريك بن عبد الله القاسمي والسمطي
 بين يديه وسريك يقول حدثنا الاعمش عن ابي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يذكركم لئن قلنا نظري ثابت بن موسى قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه
 بالنهار وانما اراد ثابتا زهدا وورعه فظن ثابت انه رواه حدثنا فروج عاين هذا الاسناد
 وكان ثابت يحدث به عن سريك عن الاعمش عن ابي سفيان عن جابر وقال العقيلي انه حديث
 باطل ليس له اصل ولا يابعد عليه ثقة فانهما ان يقع عن تعمد اما اضلالا للناس كما في زائدة
 واسنانه من لم يرجع للدين وقارا ما حسبته وتديننا كجهل العقيد بن الذين وضعوا
 الاحاديث في الفضائل والرغائب وما تقصبا واجتاجا راىهم كمن يفتن المذاهب ودعاة
 المبتدعة وما ابتاعوا الهوى اهل الدنيا فيما ارادوه وطلبوا العذر لهم فيما ابوا واغراوا سمعت
 كنسفة الحديث الثالثة تعمد وضع الحديث في اي معنى كان حرام باجماع من بعده وشك
 فروع من المتبعين المبتدعة وهم الكراميه فخرت الوضع في الترهيب والترهيب والزهد وتا

بهم على ذلك طائفة من جهلة المتعبدين متمسكين في ذلك بسببه السببه الاولى ما
 جاء في بعض طرق من كذب علي متعبدا فليتبوا مقعدها من النار
 قالوا فخير الرواية المطلقة على العبد كما تعين حمل الرواية المطلقة على الرواية العبدية بالتعبد
 والجواب ان زيادة ليضل به الناس فلا تنفق ائمة الحديث على انها غير صحيحة وعلى تقدير صحتها
 فالام فيها ليست لام التعليل وانما هي لما لام العاقبة اي عاقبة كذبه الاضلال به كما هي في قوله
 تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وخرنا وما لام التوكيد كاللام في قوله تعالى فمن افترى
 ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم لان افتراء الكذب على الله تعالى هو سوء اقصد به
 الاضلال ولم يقصد السببه السابعة الى ان الحديث القوي في وعيد من كذب على النبي صلى الله
 عليه وسلم انما ورد في رجل معين ذهب الى قوم وادعى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم
 يحكم في دمايهم واموالهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر بقتله وقال هذا الحديث
 فهو خاص والجواب ان السبب المذكور لم يثبت اسناده ولو ثبت لم يكن لهم فيه متمسكان بالعبء
 عموم اللفظ لا بخصوص السبب السابعة الثالثة ان ان الوعيد في الحديث انما هو في حق من
 كذب عليه يقصد به عيبه او سبب الاسلام لما رواه ابو امامة مرفوعا عن كذب علي متعبدا
 فليتبوا مقعدها من النار فليتبوا مقعدها من النار فليتبوا مقعدها من النار فليتبوا مقعدها من النار
 قلت من كذب علي متعبدا فليتبوا مقعدها من النار فليتبوا مقعدها من النار فليتبوا مقعدها من النار
 الله يقول اذ انتم من كان بعيد سمعوا لها تغيظا وزفيرا قالوا رسول الله وقلت من كذب
 علي ونحن نسمع منك الحديث فتريد ونقص ونقل ونؤخر فقال لمن عن ذلك ولكن عنت
 من كذب علي يريد عيني وسبب الاسلام والجواب ان هذا الحديث قاله الحاكم انه باطل وفي
 اسناده محمد بن الفضل بن عبيد اتفقوا على تكذيبه وقال صلح جررة كان يضع الحديث
 فان قلت هل يكفر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم متعبدا ام لا فالجواب ان ان فعل ذلك
 مستحله فهو كافران لم يكن مستحله فالمشهور من هذا اهل العلم انه لا يكفر وذهب الشيخ
 ابو محمد الجويني الى انه يكفر ويراق دمه الفايك الرابعه حرم رواية الموضوع على علم اوطن
 انه موضوع في اي معنى كان الاصح بيان حاله لعقوله صلى الله عليه وسلم من حديث علي بن ابي

نور

يري انه كذب فهو احد الطائفتين اخوه مسلم من حديث سمع بن جندب والغيرة بن سبعة وقوله يري
 اليه ايضاً ومنبسطها بعضهم بالفصح وهي ايضا تأتي بمعنى الضن فقد تضمن الحديث وعبد اسديداً من روي
 حديثاً ويضن انه كذب فضلو عن بعد ذلك ولا يثبت له لا نجعل الحديث به مسأراً كما الذي خلت
 عليه ويروي الطائفتين بصيغة التثنية وبصيغة الجمع فان قلت هما في موضع واحد جاهل بان
 موضوع فالجواب لا ثم عليه رواية وان ظنه غيره كذبا او علمه **ص** والثاني المروك **ش** اي
 القسم الثاني وهو الطعن لا تقصم الراوي بالكذب في الحديث يقال للخبر الرد ولا جله المروك سمي بذلك
 لان من رواه من موثقه بالكذب في الحديث ومن كان كذلك يترك حديثه ما له لحديث المروك
 والثاني كمدقة الدقيق عن فرد عن مرة الطيب عن ابي بكر وعمر بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي
 وجوبه عن الضحاك عن بن عباس واسباه ذلك **ص** والثالث المنكروك اي وكذا الرابع والخامس
ش اي والقسم الثالث وهو الطعن لغس غلط الراوي ما روى الخبر لا جله يقال المنكروك في راي بعض
 اهل الحديث وكذلك القسم الرابع وهو الطعن لغفلة الراوي والقسم الخامس وهو الطعن لغسوق الراوي
 وهذا التعريف المذكور المنكروك اخذ المصنفه اطلاقه من ذلك انه من قالوا فيكون فاقص غلط
 انه منكر الحديث وكذا قالوا في الغفلة وفي الفاسق ولم يقولوا ذلك فيمن هو سعي الحفظ وشبهه
ص ثم الوهم ان اطلع عليه بالقران وجمع الطرق فالمعلل **ش** الوهم الحاصل في الراوي بسبب
 وصل حديثا مرسل او ادخل حديثا في حديث او غير ذلك من الامور الخفية القادحة التي لا يطالع
 الناقد عليها الا بالقران وجمع طرق الحديث واعتبار بعضها ببعض يعرفه وافق من لا يوافق
 يقال للخبر الموجود فيه ذلك المعلل يعني الالم سمي بذلك لكون الحديث اشتمل على علم خفية يقدح في صحته
 مع ان ظاهره السلامة وهذا النوع اغض انواع علم الحديث وادخلها يقوم به الاخر اياه الله فهما ابا
 وحفظا واسما ومعرفة تامه بمبدأ الرواة ولذلك علمه يتكلم فيه الا افراد من هذه السان كما بين
 للدين والنجاري واي زرع واي حاتم واسباههم وقد تقصر عبارة المعلل عن اقامة الحجج على اعتبار
 كالصحة في نقد الدنيا والدرهم قال عبد الرحمن بن مهدي معرف لحديث الحام فلو قلت للعالم
 بعلم الحديث من اين قلت هذا لم يكن له حجة وقال رجل لابي زرع ما حجة في تعليقه كبر لحديث قال الحجة
 ان سألني عن حديث له علة فاذكر علة ثم تصدبان وارة يعني محمد بن مسلم بن وارة فتسأل عنه ولا تجزئه

جل

بانك سألني عنه فذكر عليه ثم يقصد بالحكم فيعلم ثم يبين كلاما على ذلك الحديث فان وجدت
 بيننا خلافا في علمه فاعلم ان كلامنا ينظم على مراده وان وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا
 العلم ففعل الرجل ذلك فاتفق كلمتهم عليه فقال اسئلان هذا العلم الحام ومثاله حديث رواه زهير
 بن محمد عن عثمان بن سليمان عن ابي عبد الله سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في المغرب بالطور قال
 ابو عبد الله للحاكم انه معلوم في ذلك او جال الا ان عثمان موافق ابي سليمان والمثاني ان عثمان
 انما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابي عبد الله والمثالث قوله سمع النبي صلى الله عليه وسلم وابو سليمان
 لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره النبي وابو سليمان هذا موافق ونافع ومحمد بن يوسف بن
 مطعم ذكر ذلك كما ذكر ابو احمد بن سبويه **ص** ثم الخالفان كانت بتغيير السياق قد خرج
 الاسناد **ش** يعني في مخالفة الراوي اذا كانت بسبب تغيير السياق فالواقع فيه ذلك
 التغيير يقال له مدرج الاسناد وعبارته شاملة الاقسام تغيير السياق وهي خمسة اولها ان يكون
 المتن قد رواه جماعة بينهم اختلاف في اسناده فيرويه راو واحد عنهم فيخرج الحكم على اسناده
 مما اختلفوا فيه ويجعل روايتهم على الانفاق ولا يذكروا اختلاف مسنده حديث رواه الترمذي
 عن بندي عن عامر بن مهدي عن سفیان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي
 وايل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت لرسول الله اي الذب عن الخطيب وهكذا
 رواه محمد بن كثير العبدي عن سفیان بن عمار رواه الخطيب فراوية واصل هذه مدرجة على
 رواية منصور والاعمش لان واصل لم يذكر فيه عمرا بل جعله عن ابي وايل عن عبد الله هكذا رواه شعبه
 ومهدي بن عيون ومكة بن مغيرة وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب وقد بين
 الاسناد بن معاوية بن سعيد القطان في رواية عن سفیان وفصل الحديث من الاخر رواه
 البخاري في صحيحه في كتاب المماربين عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفیان عن منصور والاعمش
 كلاهما عن ابي وايل عن عمرو بن عبد الله وعن سفیان عن واصل عن ابي وايل عن عبد الله عن
 غير ذكر عمرو بن شرحبيل قال عمرو بن علي فذكرته لعبد الرحمن وكان حديثا عن سفیان عن الا
 عمش ومنصور وواصل عن ابي وايل عن ابي ميسرة يعني عمرا فقال دعه دعه ثانيا ما ان يكون
 متن الحديث عند الراوي باسناد الاطر فانه عندك باسناد اخر فيروي بعضهم عنه ذلك

المتن

المتن كله باسناد الطرف الاول ويجذف اسناد الطرف الثاني قاله حديث رواه ابو داود ورايه
 وسريه فرقيهما والنسائي عن رواية سفيان بن عيينه عن عاصم بن كليب عن ابيه عن ابي
 بن جعفر في قصة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه فخرجتم بعد ذلك في زمان
 برد شديد فرايت الناس عليهم جمل اليباب تحرك ايديهم تحت الثياب قاله موسى بن هرون
 الجوالي ذلك عندنا وهم فقولهم بخرجت ليس باسناد ولا اسناد وانما ادريج عليه ومضى رواية
 عاصم عن عبد الحميد بن وايل عن بعض اهل عن وايل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وابو
 بدر بن جاع بن الوليد في قصة تحريك اليدي من تحت الثياب وفصلها من الحديث وذكر اسنادها
 كما ذكرناه وهذا رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وسجاع بن الوليد وهما البت رواية من روي
 رفع اليدي من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وايل وقال ابن الصلاح ان الصواب
 ثالثا ان يكون متنا في الاسناد عندنا وفي ادريج بعض الرواه عنه شيئا ومن احدثها
 في الاخر ولا يكون ذلك الشيء رواية ذلك الراوي ومن هذا الحديث فارق القم الذي قبله
 مثله حديث رواه سعيد بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن انس رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تافسوا ولا تحاسدوا ولا تبايروا ولا تافسوا الحديث فقله
 ولا تافسوا مخرج في هذا الحديث اذ رجحنا بن ابي مريم في حديث اخر لما كان في الزيادة
 عن الامام عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن كذب
 الحديث ولا تحاسدوا ولا تجسسوا ولا تافسوا ولا تحاسدوا وكل الحديث يفتق عليه من ارجح
 مالك وليس في الاول ولا تافسوا وهي في الحديث الثاني وهكذا الحديثان عند رواية الموطا
 عبد الله بن يوسف والقعنبي وقتيبة وحي بن يحيى وغيرهم قال الخطيب وقد وهم فيها بن
 ابي مريم علي مالك عن بن سهاب وانما يروى بها مالك في حديثه عن ابي الزباد رابعها ان يكون المتن
 عند الراوي الاخر فانه لم يسمع من سفيان واما سمع من واسطه بينه وبين شيخه في
 بعض الرواه عنه بلا تفصيل وهذا مما يستترك فيه الادراج والتدليس مثله حديث اسمعيل
 بن جعفر عن حميد عن انس في قصة العرينيين وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اخرجتم لي
 ابلنا فسرتم من البانها ان ابلها فلغظة ابو لها انما سمعها حميد من قتادة عن انس بينه

يريد بن هرون ويحيى بن أبي عدي وروان بن معاوية وآخر ونكلمهم يقول عن حميد عن انس فسر بتر
 من البنا قال حميد قال قتاده عن انس بن مالك قال قال علي هذا فينا لا دراح وتساوية
 خامسها ان يسوق الحديث اسناده الى منتهاه ثم يقطع قاطع عن ذكر متنه فيذكر كلاما اجنبيا فيظن
 بعض من سمع ذلك الكلام هو متين ذلك الاسناد الذي ساقه سما له ما تقدم من فضة ثابت
 مع سريته لقايتي في قوله من كثرة صلوة بالليل احسن وجهه بالنهاية فقد حرم بن جيان بانه من المدح
 فان قلت يعرف المديح في الاسناد فالجواب بان تأتي رواية مفصلة للرواية المدحجة ويتقوى الروا
 الفضلة بان يروي بعض الرواية الحديث مقتصر على الحديثين كما ويحمل من طريق روح بن عبادة
 عن شعبة عن قتاده عن مطرف عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده
 سبعين قدوس رب الملائكة والروح ورواه ايضا عن سليمان بن حرب وعفان بن مسلم عن شعبة
 قيس بن قولة وسجوده سمعه عن هشام عن قتاده ورواه ايضا عن بعض عن اسد عن شعبة عن قتاده
 فلم يذكر وسجوده وهكذا رواه جماعة عن شعبة مقتصرين على ذكر الركوع وهم يزيد بن زريع والنضر
 شميل وابي عدي وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد وغيرهم **ص** او بلحج موقوف به فروع في
 المتن **ش** يريدان المخالفين الراويين اذ اكانت بسبب ادخاله قولاً موقوفاً على صحابي او غيره
 في الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير تمييز فالحديث المستعمل في ذلك هو مديح المتن ويشتمل
 كلامه المديح في وسطه فترجمنا عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اسبغوا الوضوء ويزل للاعقاب من النار قال الخطيب وهم ابو قطن وعمر بن الخطاب وسبابة
 بن سوار في روايتهم هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه وذلك ان قوله اسبغوا الوضوء كلام ابي
 هريرة رضي الله عنه وقوله يزل للاعقاب من النار كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقدره ابو داود
 الطيالسي وهب بن جرير وادم بن ابي ياس وعاصم بن علي وعلي بن الجعد وغندر وهشيم ويزيد
 بن زريع والنضر بن شميل ووكيع وعيسى بن يونس ومعاذ بن معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام
 الاول من قوله ابي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً ومثال المديح في الوسط ما رواه الدارقطني في سننه
 من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من مسه ذكره او انبثه او رفعه فليكن ناصيا قال الدارقطني كذا ورواه عبد

حميد

الحمد عن هشام وهم في فكر الانبياء والرفع وادراج ذلك في حديث بسرة قال والمفوظان ذلك
 من قوله عروة غير مرفوع وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم ايوب السخيتي وحماد بن زيد وغيرهما
 ثم رواه من طريق ايوب بلفظ من مس ذكره فليتوضا قال وكان عروة يقول اذا مس رجعية وانبيه او
 ذكره فليتوضا ومثال اللدج في الاخر ما روي عن ابي خزيمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحسن القسبر
 بن خزيمة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلى التشهد
 في الصلوة فقال قل الحمد لله فذكر التشهد وفي اخره اسهد ان لا اله الا الله واسهد ان محمدا رسول الله
 فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان سببتان فقير وان سببتان فقير فاقعد قال بن الصريح
 هكذا رواه ابو خزيمة عن الحسن بن الحر فاذا رج في الحديث قوله فاذا قلت هذا الى اخره وانما هذا كلام
 من بن مسعود رضي الله عنه لانه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الدلائل ان النقة
 الراشد عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان رواه عن ابي لهب الحسن بن الحر كذلك وانفق حسين الجعفي بن
 جحان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر علي ترك ذكر هذا الكلام في الحديث مع اتفاق من
 روي التشهد عن علقمة وعن غيره عن بن مسعود علي ذلك ورواه سبابة عن ابي خزيمة ففصله
 ايضا فان قلت بغيره فالدرج في المتن فالجواب بامور لهما ان يكون الكلام ما يمنع ان يصدر من النبي
 صلى الله عليه وسلم كحديث ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم للملوك اجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله و
 الحج وبرأي لا حبت ان اموت وانا ملوك رواه البخاري عن بسر بن محمد عن بن المبارك فقوله والذي
 نفسي بيده الى اخره لا يجوز ان يكون من قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا امتاع عينه ان يكون ملوكا ولا
 امه لا تكن حينئذ موجود حتى يبعها وانما من قول ابي هريرة ادرج في المتن وقد بينه حيان
 بن موسى عن بن المبارك فضا الحديث الى قوله لجران فقال فيه والذي نفسي بيده الى اخره وكذا
 هو في رواية بن وهب عن يونس عند مسلم ياتينا ان يصح الصحابي بان لم يسمع ذلك من النبي صلى
 عليه وسلم كحديث بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من مات وهو لا يسرك بالله شيئا دخل
 الجنة ومن مات وهو يسرك بالله شيئا دخل النار هكذا رواه احمد بن عبد الجبار الطاردي عن ابي بكر بن
 عياش باسناده قال بعض الحفاظ وهم فيه فقد رواه الاسود بن عامر ساذن وغيره عن ابي بكر

بن عياش بلقسط سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جعل الله ندا دخل الجنة وأخبروا قوما
 ولم اسمعهم من مات لا يجعل الله ندا دخل الجنة والحديث في صحيح مسلم غير هذا الوجه عن بن مسعود
 ولقطة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من قال أنا خير فذكره بالهنا ان يصح بعض
 الرواة بتفصيل الدرج فيه عن الرقوع كحديث بن مسعود في التسبب الذي تقدم الكلام عليه فان قلت
 ما حكم من تعد شيئا من الادراج فالجواب نقل شيخنا ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن الزكي
 المنجاني عن الماوردي والرويانى وابن السمعاني انهم قالوا ان فاعل جرح وساقط العدالة وموثق
 يحرف الكلام عن مواضع فكان ملحقا بالكاذبين **ص** او بتقديره وتأخير فاعل **ش** يعني
 ان الخلف من الراوي اذ كانت بسبب تقديم اسم وتأخير آخر مرة ابن كعب فيجعل كعب بن مرة قالوا
 فيه ذلك هو الملقب سمي بذلك لانقلاب اسم الراوي وهذا النوع يقع الاستباه فيه وقد وقع ذلك
 للامام ابي عبد الله البخاري في مسلم بن الوليد بن رباح الذي ذكره في تاريخه وسماه بالوليد بن مسلم
 كالوليد بن مسلم الدمشقي وخطاه في ذلك ابن ابي حاتم في كتاب له في خطا البخاري وقد صنف خطيب
 في هذا النوع كتابا سماه رافع لا يتأب في الملقب من الاسماء **ص** او بزيادة رافع لا يزيد
 في متصل الاسانيد **ش** اي اذ كانت الخلف من الراوي بسبب زيادة رجل في الاسناد فما
 وقع فيه ذلك فهو السبي بالمزيد في متصل الاسانيد وقد صنف خطيب في هذا النوع كتابا سماه
 بذلك قال شيخنا الحافظ عبد الرحيم رحمه الله تعالى في كثير مما ذكره فيه نظر ما له ما روي عن عبد
 بن المبارك قال ساسقين عن عبالعمر بن يزيد بن جابر حدثني بشر بن عبد الله سمعت ابا
 ادريس الخولاني يقول سمعت واثة بن الاسفغ يقول سمعت مزيلا الغنوي يقول سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تفضلوا اليها فذكر سفيان والبيهقي في هذا الا
 سناد زيادة اما ذكر سفيان فالوجه فيه من دون ابن المبارك لان جماعة من النقات روه عن
 بن المبارك عن جابر بن عبالعمر بن يزيد بن جابر بن عبد الله بن جابر بن الربيع وهذا
 بن السري وغيرهم وزاد فيه بعضهم التصحيح بلقظ الاخبار بينهما واما ذكر ابي ادريس فنسب
 الوجه فيه الى ابن المبارك لان جماعة من النقات روه عن بن جابر ولم يذكروا ابا ادريس
 بين بشر واثة ومنهم من حرج بسامع بشر من واثة روه مسلم والترمذي والنسائي عن علي

عبد الرحمن

بن

بن يحيى عن الوليد بن مسلم عن بن جابر عن بشر قال سمعت وايلد ورواه ابو داود عن ابراهيم بن موسى
 عن عيسى بن يونس عن بن جابر كذلك وحكي الترمذي عن البخاري ان قال حديث بن المبارك خطأ انما
 هو بشر بن عبد الله عن وايلد هكذا روي غير واحد عن بن جابر قال وبشر قد سمع من وايلد وقال
 ابو حاتم الرازي يروى ان بن المبارك وهم في هذا الحديث وكثير ما يحدث بشر عن ابي ادريس فغلط
 ابن المبارك وظن ان هذا ما روي عن ابي ادريس عن وايلد وقد سمع هذا بشر من وايلد نفسه
 وقال الدارقطني زاد بن المبارك في هذا ابا ادريس ولا احسبه الا دخل حديثا في حديث فقد حكم
 هؤلاء الاية علي بن المبارك بالوجه في هذا فان قيل كيف ان يكون بشر بن عبد الله سمع هذا الحديث
 من ابي ادريس عن وايلد عن وايلد ثم لم يروى وايلد فسمعه منه كما جاء مثله صرح به في غير هذا من هذا
 الاحتمال لا يثبت الوجه فالجواب انه قامت قرينة ذلك علي ان بشر لم يسمع من كليهما وهي ما ذكره
 ابو حاتم وما قاله ابن الصلاح من ان الظاهر من وقوع مثل هذا ان يذكر السماعين فلما لم يحمي عن ذكر
 ذلك حمل علي الزيادة **ص** او بابداله ولا مرجح فالضرب **ش** يعني ان كانت الخالفين الراوي بسبب
 ابداله راويان في سند كان راويين في رواية عنه فلا مرجح لاحدي الراويين علي الاخرى فما وقع
 فيه ذلك فهو بالضرب بكسر الراء في ذلك لا اختلاف ضبط رواة وعدم ثبوتهم علي حالة واحدة فلو
 من الاضطراب وهو التحرك وقد سبق بالمعقوب واسار بقوله ولا مرجح الي ان الراويين المختلفين اذا
 ترجحت احدهما يكون راويها الحفظ او اكثر صحة للرواية عنه او غير ذلك من وجوه الترجيح لا يطلق
 علي الترجيح وصف الاضطراب ثم الاضطراب قد يكون في السند وقد يكون في المتن من واحد فالكثرة
 وهو موجب لضعف الحديث لا شعاعا بعد عدم ضبط روايه من الاضطراب في السند
 ما رواه ابو داود وبن ماجه من رواية اسمعيل بن امية عن ابي عمرو بن محمد بن حريث عن عبد حريث
 عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل اذا صلي احدكم فليجعل شيئا تلقاه
 وجهه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصا يصبها بين يديه فليخط خطا فقد اختلف فيه علي اسمعيل
 اختلافا كثيرا فرواه بشر بن الفضل وروح بن القسمة عنه هكذا ورواه سفين النوري عنه
 عن ابي هريرة عن حريث عن ابيه عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي عمرو بن محمد
 بن عمرو بن حريث عن عبد حريث بن سليم عن ابي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه

عن ابي عمرو بن حريث عن جد حريث ورواه بن جرير عنه عن حريث بن عمار عن ابي هريرة ورواه
داود بن علي الجارقي عنه عن ابي عمرو بن محمد بن حريث بن سليمان قال ابو زرعة الدمشقي
لانعم لحدا بينه ونسب غير داود ورواه سيفان بن عيينة عنه فاختلف فيه علي بن
عيينة فقال بن المديني عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابي محمد بن عمرو بن حريث عن جد حريث
رجل من بني عذرة قال سيفان لم يجد شيئا من هذه الحديث ولم يجرى الا من هذا الوجه
قال بن المديني قلت انهم يختلفون فيه فتعكروا ساعة ثم قال ما حفظه الا ابا محمد بن عمرو ورواه
محمد بن سلام البيهقي عن ابن عيينة عن اسمعيل عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جد حريث وفيه من الاضطراب
غير ما ذكرنا ومثال الاضطراب في المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت ابا عبد الله عليه
وسلم عن الزكاة فقال ان في المال حق سوي الزكاة فهذا الحديث قد اضطرب لفظه ومعناه فرواه
الترمذي هكذا من رواية سريته عن ابي هريرة عن السعدي عن فاطمة ورواه بن ماجه من هذا الوجه بلفظ
ليس في المال حق سوي الزكاة فهذا اضطراب لا جمل التاويل **ص** وقد يقع الابدال عند الغنا
ش يقع الابدال من الحديث لراو بر او اخر علي وجيعين احدهما علي سبيل العمد والقصد لتمام
حفظ الشيخ واما القصد لا غراب والساني علي سبيل الغلط واما وقوع عمد القصد لتمام حفظ
الشيخ وفهمه وان هذا يقبل التلقين ام لا فهذا يفعل اهل الحديث كثير الكثرة اذا فعلوا لا يقولون حديثا
فمن ذلك ما اخبرنا به عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن بن القروي بقرائي عليه بالاسكندرية و
عبد الله بن علي بن محمد الباقي سمعا عليه بالقاهرة قال انا عاتق بن مخلوف بن جماعة انا ابو
الفضل جعفر بن ابي الحسن الجعفي البصري انا الحافظ ابو ظاهر محمد بن محمد السلفي انا ابو الحسين الباق
بن عبد الجبار انا ابو الحسن علي بن احمد بن علي النعالي بقرائي عليه انا القاضي ابو عبد الله احمد بن اسحق
بن حريان قال انا القاضي ابو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلداس عبيد الله بن مبرور بن سنا
القاسم بن نصر قال سمعت خلف بن سالم يقول حديثي يحيى بن سعيد قال قدمت الكوفة وبها
بن عجلان وبها من يطلب الحديث يلح اني اخرج اخو كيع وحفص بن غياث وعبد الله ابن
ادريس ويوسف بن خالد فقلت علي هذا الحديث حديثه ننظر فيه قال فقبلوا ففعلوا ما كان

عن حريث بن عمار عن ابي هريرة ورواه
عمار بن خالد الرازي عن ابي عبد الله عليه السلام

قال ابو سعد بن خالد
الشيخ فقلت اني بن عمار

عن

عن سعيد بن أبيه وما كان عن أبيه عن سعيد ثم جئنا إليه لكن بن ادريس نوع وجلس بالباب وقال
لا استحل وجلس معه ودخل حفص ويوسف بن خالد وميلج فسلوه ثم فيها كان عندنا الكتاب
انتهى الشيخ فقال هذا العرض فعرض عليه فقال ما سلمتوني عن أبي فقد حدثني سعيد به وما سلمتوني
عن سعيد فقد حدثني به أبي ثم اقتبل علي يوسف بن خالد فقال ان كنت اردت سئتي وعيبي فسلناك الله
الاسلام واقبل علي حفص فقال ابتلاك الله في دينك ودينك واقبل علي ميلج فقال لا نفعل
الله بملك قال يحيى فأت ميلج ولم يرفع به وابني حفص في بدنه بالفيلج وبالقضا في دينه ولم يرت
يوسف حتى انهم بالزندقه فان قلت هل يجوز امتحان حفظ الشيخ بقلب حديثه عليه قلت لا يجوز ذلك
لانه قد يستمر على روايته على تلك الحالة لظنه ان ذلك صواب لا سيما ان كان يعلم ان من قلبه عليه
من فعل المعرفه ولا نكذب وليس هذا من الواطن التي يساح فيها الكذب وقد انكر حرمي علي سعيه
لما حدث به من شعبه قلبا حاديب علي ابان بن ابي عياش فقال حرمي يا ائس ما صنع وهذا
يحل واما وقوعه عند القصد الاعراب فانه كالوضع يفتح في فاعله ويوجب رد حديثه لعدم
الكذب ومن كان يقصد ذلك من المواضيع حماد بن عمرو والنضبي واسمعي بن ابي حبيبه السبع وهازل
بن عبيد الكندي من الحديث رواه عمرو بن خالد الحارثي عن حماد بن عمرو النضبي عن الاعشى عن
ابن صلح عن ابي هريره مرفوعا اذ اعلمت المسلمين في طريق خلافتهم بالسلم الحديث فلهذا أخذ
قبله حماد بن عمرو واحد المروكين فجعل عن الاعشى ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه وانما هو مرفوع
معروف بسهيل بن فضال عن أبيه عن ابي هريره هكذا رواه مسند في صحيحه من رواية شعبه
والثوري وجري بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراودي كلهم عن سهيل قال
ابو جعفر العمري لا يعرف من حديث الاعشى وانما يعرف من رواية سهيل بن ابي صالح عن أبيه
عن ابي هريره واما وقوعه على سبيل الغلط فبكر مناه ما رواه يعلي بن عبيد عن سفيان
الثوري عن منصور عن مقسم عن بن عباس قال ساق النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنه فيها
جلال لا يجسر قال بن ابي حاتم سالت ابا زرعه عنه فقال هذا خطأ انما هو الثوري عن بن
ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن بن عباس والحظا فقه من يعلي بن عبيد **فايده** قد يقع الابدال
ايضا في متن الحديث **مناله** ما رواه ابن خزيمة من حديث عايشه عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ان ابن مكثوم يؤذن بليلى فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال فكان بلال
لا يؤذن حتى يري النجم **قال** سئنا سراج الدين البلقيني هذا مقلوب والصحيح
من حديث عائشة ان بلال يؤذن بليلى فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن ام مكتوم
وكان رجلا عيا لا ينادي حتى يقال له اصبحت قال وما تاول به بن خزيمة من انه يجوز
ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاذان نوباً بين بلال وابن ام مكتوم بعيدا وبعد
منه جزم بن حبان بان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك **ص** او بتغيير حروف مع
بقاء السياق فالمصحف والحرف **ش** يعني اذا كانت الخالفة بسبب تغيير حروف
من الكلمة لاستبهاها بغيرها مع بقاء السياق على حاله فالواقع فيه ذلك هو المصحف بفتح
الحوا اذا كانت بسبب تغيير شكل في حروف من الكلمة فالواقع فيه ذلك الحرف ومعرفة هذا
الفن من المهم وقد صنف فيه الدارقطني ان محمد بن جرير الطبري قال فيمن روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم من بني سليم ومنهم عتبة بن النذر قاله بالموجد والذاك المعجم وانما
هو بالنون المضبوطة وفتح الدال المهملة المشددة وقول يحيى بن معين العوام بن مزاحم بالزاي
والحا المهملة وانما هو بالزاي واجيم **ومثال** في المتن ما ذكره الدارقطني ان ابا بكر الصولي
املي في الجامع حديث ايوب مرفوعاً عن صام رمضان وابتدعه ستان سؤال فقال
فيه شيئاً بالسئين المعجم واليا اخر الحروف والصواب بالمهملة والنساء من فوق
وقول وكيع في حديث معوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
يشققون لحطب بفتح الحاء المهملة وانما هو بضم المعجم وقول ابي بكر الاسماعيلي في حديث
عائشة قرأه جاجة بالزاي وانما هو الدال المهملة المفتوحة **ص** ولا يجوز تغيير المتن
بالنقص والمراد بالعالمة عايل المعاني **ش** هذا الفصل يستعمل على مستلتي حديثهما
اختصار الحديث ونائبتهما رواية الحديث بالمعنى وانما جمع بينهما لان الحكم بينهما واجلي لا
يجوز تغيير صورة متن الحديث بنقص بعضه ورواية بعضه ولا تغيير لفظ متن الحديث
بلفظ اخر مرادف له اي مساو له في المعنى الا ان يكون عالماً بوليات الالفاظ ومقاصد
وما يختل معانيها وهذا هو الصحيح في المستلتي اما الاولى وهي اختصار الحديث فلان

في المتن ما ذكره الدارقطني
في المتن ما ذكره الدارقطني
في المتن ما ذكره الدارقطني

العالم

العالم ما يحيل العاية ليقص من الحديث لا ما تعلق به بما يتبعه من حيث لا يختلف الدلالة ولا يجد البيان فلو
 الروي والمخدوق غير منكر واحد منهما مستعمل بنفسه غير مرتبط بصاحب بخلاف الجاهل فإنه
 قد يقص ما له تعلق بالذكر فيجوز المعنى بسبب النقص كما إذا ترك الاستسناد في حديث عمر بن الخطاب الذي
 بالورق ربا الأهاوها وأترك الغاية في حديث أبي هريرة لا يتباعدوا التمار حتى يبدوا صلاصها
 فإن ذلك لا يجوز بخلاف **واما** الثانية وهي رواية الحديث بالمعنى فإن الإجماع منعقد على
 جواز شرح الشريعة للجم بلسانهم للعارف فإذا جاز له إبداء العربية بجمية ترادفها فواز ذلك بالقرآن
 أولى لكن ينبغي سدها الباب حذر من تسلط من لا يحسن الصواب **ص** فإن المعنى احتيج
 إلى شرح الغريب وبيان الشكل **ش** إذا كان معنى الحديث خفيا لكونه استعمالا على لفظ غريب أي
 بعيد عن الفهم لعل استعماله احتيج إلى شرح ما فيه من الغريب والكشف عنه من الكتب المصنفة
 للآية في غريب الحديث كإبي سليمان الخطابي وإبي السعادات المبارك بن لاثير أو لكون ظاهر اللفظ
 فيبسط كالأحاديث السهلة في الصفات وغيرها احتيج أيضا إلى بيان الشكل وإيضاحه وقد
 صنف في ذلك الإمام أبو بكر بن فورك وغيره وفي شرح الآية المشهورين للصحيحين وغيرهما بيان
 كثير من ذلك ولا يعتمد في ذلك من المصنفات إلا ما كان مشهورا للإمام المجتهد من أئمة السنية المشهورين
 بالرسوخ في العارضة وصحة الفهم حذر من معتقدات أهل الزيغ والبدع **م** اللفظ الغريب
 ما أخرجه الترمذي عن عبد المجيد بن وهب قال في العبد بن خالد بن مودة الأقرن كتابا كتبه في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قلت بلي فأخرج إلي كتابا هذا ما استرى العبد بن خالد بن مودة من محمد رسول الله
 استرى منه عبدا أو أمة لا دولا عالة ولا خبيث بيع المساءة المسلم قال بن لاثير لا الرض والعامة
 والخبيث راد بها الحرام عبر وأبا الخبيث عن الحرام كما عبر وأبا الطيب عن الحلال والخبيث نوع من
 أنواع الخبيث والعائلة الخصلة التي تقول المال أي تملكه من باق وغيره **ص** ثم الجاهل وسببها
 أن الراوي قد تذكر نوعه فيذكر غيره ما استر به لغرض وصنفوا فيه الوضوح **ش** هذا بيان
 لسبب الجهالة بالراوي وذلك لكونه ما أن يكون الراوي له اسم وكنيته ولفظه وصفه ونسب
 وحرقة وبلده وغير ذلك وهو مشهور ببعضها فيروي عنه بعض الرواة ويذكره بغير ما استر
 به من ذلك بين الناس لغرض ليعلم على ذلك فيلتنس أمره على كثير من أهل المعرفة والحفظ وإنما

يفعل ذلك كثير اهل التدليس ويسمى بتدليس السيوخ واذ كان الغرض المأمول عليه كون الشيخ الذي
 روي عنه ضعيفا متروكا ولو ذكره بما يستتبع به لعرف ضعفه ولم يستعمل في الحديث كان قاصدا
 لانه يلبس بذلك ويخلان الراوي ليس هو ذلك الضعيف ويخرج الى الحد الجماله من حد المعرفة
 بالجمع والتركة فيرتفع رتبته عن الاتفاق الى الخلاف وعن القطع بطرح حديث المتروك الى
 المساحة في قبول حديث الجمهور واستدراك ذلك ان يكن الضعيف او يسميه مثلا بكنية الثقة
 او اسمه لاستراحمهما في ذلك وسره الثقة بذلك الاسم او الكيفية ومن امثلة ذلك ما فعل الرواة
 عن محمد بن السائب الطبري المفسر لحد الضعفاء فان روي عنه ابو اسامة حماد بن اسامة حديث
 ذكاة كل مسك دباغة فسماه حماد بن السائب وروي عنه محمد بن اسحق بن يسار حديث
 وعدي فكناه بابي النضر ولم يسمه وروي عنه عطية العوفي في التفسير وكناه بابي سعيد
 ليوم الناس في اصابه روي عن ابي سعيد الخدري الصياحي لانه كان قديما وروي عنه وروي
 عنه القاسم بن الوليد الحميري وكناه بابي هسام عن ابي صالح عن ابن عباس لما نزلت
 قل هو الله اعلم ان يبعث عليكم عذابا من فوقكم فذكر الحديث قال ابن ابي حاتم انه
 سأل اياه عن هذا الحديث فقال ابو هسام هو الطبري وكان كنيته ابو نضر وكان
 له ابن يقال له هسام بن الطبري صاحب نفي عن بنية فكناه به وقد صنف في هذا النوع
 غير واحد من اهل الحديث منهم الحافظ ابو بكر الخطيب له فيه كتاب سماه الموضح والوهام
 الجمع والتفريق **ص** وقد يكون مقلدا فلا يكثر الاخذ عنه وفيه الواحدان **ش**
 ومن اسباب الجهرالة بالراوي ان يكون مقلدا من الرواية ليس عنده من الحديث الا القليل
 فيقتل الخذلان رواة ليس عنده لانه فيحصل الجهرالة به وقد صنف مسلم فيمن لم
 يرو عنه الا واحد كتابا باللسان بكتاب المفردات والواحدان **ص** او لا يسمي بشيئا اختصا
 بخوان يقول اخبرني شيخا او ابن فلان او بعضهم او رجلا وما سببه ذلك فتصير الرواية
 عنه بذلكها **مثاله** مكه عن عطاء بن عبد الله الخراساني انه قال حدثني شيخ بسوق
 البصرة بالكوفة عن كعب بن عجرة انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انفتح
 قدرا لاصحابي وقدامت لراسي وحييتي قلنا فاخذ بجمتي ثم قال اخلق هذا الشعر وضم

ان ذكره الراوي يستتبع به
 ان يسمي بشيئا

ثلاثة ايام والمعه ستة مساكين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم انه ليس عندي ما اشك
به وقد صنف في معرفة البهائم من الاسما في الاسناد والمثل جماعة من الحفاظ منهم عبد العزى والخطيب
وابو القاسم بن بشكواله وهو الكبر كتاب فيه ويعرف اشخص اليهم بوروده مسبق في بعض الطرف وبغير
ذلك مثاله مارواه سفيان الثوري عن ابن ابي هند قال ^{داود} ثنا يسجد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ان خير الرجل في بين العجم والنجر من ادرك ذلك ذلك الزمان
فليخر العجم والرجل اهلهم هو ابو عمر والجدي جاسم بن ربيعة بن علي بن عامر عن اود بن ابي هند قال
نزلت جديلة فليس سمعت شيئا اعني فقال ابو عمر ويقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكرهم **ص** ولا يقبل اليهم **ش** يعني ان اسناد الخبر اذا كان فيدر او
لم يسم فانه لا يقبل لان شرط قبول الخبر عدالة رواته ومن ابصر اسمه لا تعرف عينه ومن لا
تعرف عينه لا تعرف عدالة **ص** ولو ابصر بلفظ التعديل على الاصح **ش** مثل ان يقول
حدثني الثقة وخو ذلك من غير ان يسميه والاصح عند الصنف وهو الذي قطع به ابو بكر الخطيب
وابو بكر الصفي وغيرهما من الساقية انه لا يقبل لانه قد يكون ثقة عنه ولا يكون ثقة
عند غيره وذهب قوم الى ان التعديل يقبل مع الابهام كما يقبل مع التعيين لانه ما من في العالمين
معا وهو ما شئ قول من يخرج بالمرسل او اولى بالقبول وحكي بن الصلاح عن اختيار بعض المتأخرين
ان القائل بذلك ان كان علما اجزا في حق من يوافقه في مذهبه **ص** فان سمي وانقر واحد عنه
فجهول العين او انسان فصاعدا ولم يوثق فجهول الحال وهو المستور **ش** اذا سمي الراوي
حال الراوي عنه ولم يكن يروي عنه الا واحد فهو مجهول العين نحو من روي عنه لم يروي
عنه الا ابو اسحق السبيعي وان روي عنه انسان فصاعدا ولم يرض احد من ائمة الحديث
عليه وثيقة لانه لا يلزم بين الجمالة وبين النقاد الراوي عن الشيخ فقد يكون معروفا بالثقة
والامانة ولم يثقوا به يروي عنه الا واحد او اثنان وقد اختلف العلماء في قبول رواية
المجهول فابى ذلك الجمهور وذهب قوم الى قبولها ولم يفضلوا بين من روي عنه الا واحد
وبين من روي عنه اكثر وفصل بعضهم فقبول رواية مجهول الحال ورد رواية مجهول العين
وقال آخرون ان كان النقاد بالرواية عنه لا يروي الا عن حاله وبني هادي فقبول

فهو مجهول الحال وهو المستور اذا سمي

المفتي

والأول واجب الجهور بامور الحلال ان مستند قبول خبر العدل الاجماع والجهور ليس بجدل ولا
 بمعنى العدل في حصول الثقة بقوله لمحقوبه الثاني ان الفسق مانع من القبول كان العبيد والكفر
 مانعان منه فيكون الشك فيه ايضا مانعا من القبول كان الشك فيهما مانعا من الثالث
 ان شك القلدي في بلوغ المفتي مرتبة الاجتهاد او في عدالة مانع من تعليده وكذلك الشك في عدالة
 الراوي يكون مانعا من قبول خبره اذ لا فرق بين حكايته عن نفسه اجتهاده وبين حكايته خبرا
 عن غيره واجبة القابل بقبول خبر الجهور بقوله تعابا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق نبيا
 فتبينوا فواجب الثبوت عند وجود الفسق فعند عدم الفسق لا يجب الثبوت فيجوز العمل بقوله
 وهو للطلب وبلان النبي صلى الله عليه وسلم قبل سبادة الاعرابي بروية للطلال ولم يعرف منه
 سوى الاسلام بدليل انه قال اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد ان محمدا رسوله
 قال نعم قال يا بلال اذن في الناس ان يصوموا غدا اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي
 فرب العمل بقوله علي العلم باسلامه واذا جاز ذلك في السبادة جاز في الرواية بطريق الاولى
 واجيب عن الاول باننا اذا علمنا ان وال الفسق ثبتت العدالة لانها ضدان لثالث لهما فمفتي
 علم في احدهما ثبت الآخر وعن الثاني بان القضية محتملة من حيث اللفظ وليس في الخبر انه
 كان مجهولا ولا معلوما لكن قضايها اعيان تتناول على القواعد وقاعدة السبادة العدالة فيكون
 النبي صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابي لا نكاح عالما بالجاهل او بتغير ذلك الحاق اختيار امام المؤمنين
 لا يطلق القول برودة رواية المستور ولا بقبولها بل يقال انها موقوفة الى استبانة حاله وراي
 انا اذ كنا نعتقد حل سيئ فروي لنا مسطور تحريمه ان يجب الانكفاف عما كنا نسجد الى عام
 الحج عن حال الراوي قال وهذا هو المعروف من عاداتهم وسيمهم وليس ذلك حكما منهم بالمحضر الرب
 علي الرواية وانما هو توقف في الامر فالتوقف عن الاباحة يتضمن الانحاز وهو في معنى المحضر
 فهو اذا حضر ما خوذ من قاعة في السريعة مهلكة وهي التوقف عند بدو ظهور الامور الي
 استبانتهما فاذا ثبتت العدالة فالحكم بالرواية اذ ذلك ولو فرض فارض الباس حال الراوي
 والناس عن الحج عنهما بان يروي مجهول ثم يدخل في غمار الناس وتفسر العشرة عليه فبذلك مسئلة
 اجتهادية عندي والظاهر ان الامر ان النبي الى الياس لم يجب الانكفاف وانقلب الا باحكام

ح

فالتسم

ص ثم البدعة بالكفر ومفسوقا ولا يقبل صاحب الجهور **ش** البدعة على قسمين بدعة
 يكفر صاحبها كاعتقاد التجسيم وبدعة يفسق صاحبها كالنشيع والارواح القسم الاول واختلاف
 العمل في قبوله وايه صاحبها اذا كان يعتقد حرمة الكذب فذهب الجهور الى رد روايته قياسا
 على الفاسق والمنافق فكما لا يقبل رواية الفاسق والمنافق لا يقبل رواية الكافر الموافق للجماع
 بينه وبين الفاسق الفسوق وبينه وبين المنافق الكفر وذهب قوم الى قبوله لان اعتقاد حرمة
 حرمة الكذب يمنع من الكذب وهذا مقتضى لظن صدق خبره فتقبل روايته عملا بالمقتضي السا
 عن المعارض القطعي وهو الكفر الاصيل قال الامام ابو الفتح بن دقيق العيد والذي تقرر عندنا
 ان لا يعتبر المذهب في الرواية اذ لا تكفر احدا من اهل القبلة الا بانكاره متواترا من الشريعة فاذا
 اعتقدنا ذلك وانضم اليه التقوي والورع والضبط والخوف من الله تعالى فقد حصل معمل الرضا
ص والسائي يقبل من لم يكن داعية في الاصل الا ان روي ما يقوي بدعته فيرد على المختار
 ويصرح بالجواز في نسخ النسائي **ش** القسم الثاني من قسم البدعة وهو البدعة بسبب
 ارتكاب مفسوق اختل في قبوله وايه مرتكبها اذا كان معروفا بالديانة والخير من الكذب
 على قول واحد انها لا يقبل مطلقا وهو مذهب مالك لان في الغم للقواطع تقتضي
 القطع بنفسه فيندرجون في قوله تعالى ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق بنبا فتبينوا
 الاية ولان في قبوله روايته تروى بالبدعة وذلك حرام والقول السائي انها تقبل مطلقا
 وهو مذهب السائي في لقوله قبل شهادة اهل الاهل الا الخطايت من الرافضة لانهم
 يرون الشهادة بالزور موافقيهم وروي البيهقي في المدخل عن السافعي انه قال ما في اهل
 الاهل اقوام شهدنا زور من الرافضة والحجة تؤولهم انهم من اهل القبلة فتقبل روايتهم
 كما نؤمنهم ونؤمنهم ونجري عليهم احكام الاسلام والقول الثالث ان كان داعية الى
 بدعته لم يقبل اهانت له وانما المذهب وان لم يكن داعية فيل وهو لا يرد عند الحنف
 وادعي ابن جبان اتفاق اهل النقل عليه والقول الرابع ان روايته من لم يكن داعية ان روي
 ما يؤيد بدعته ويقويه سارده روايته للتمهيد والافلا ويصرح الجوزي في روي
 ابراهيم بن يعقوب شيخ النسائي قال في مقدمة كتابه في احوال الرواة ومنهم

زان عن الحق صادق المعجزة قد جرى في الناس جديده لكن قد ولد في بدعته ما مونت في رواية
 فهو لا عندي ليس فيهم حيلة الا ان يجد في حديثهم ما يقيده بدعته فيتم بذلك وهذا
 المختار عند المصنف وهو جار على مذهب من يري رد الشهادة بالتمهيد **ص** ثم سئل عن حفظ
 ان كان لا يوافق الساذ على رأي او طاريا فالاختلاف **ش** اذا قيل في الراوي انه سئل عن حفظ
 فعنه انه قد قيل الغلط وهو من اسهل الفاظ الجرح وسو حفظ ان كان لا يوافق الراوي
 سئل شاذ اعلى رأي بعض أهل الحديث وان كان طاريا على الراوي لخرق بكونه اول ذهاب
 بصره او لا حرق كنبه اول ذهابها فارجع الى حفظه فسا سئل في ذلك الراوي فغلتط
 والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاف يقبل منه وما حدث به بعد الاختلاف
 لا يقبل منه وكذلك ما اشكل امره فلم يدركه حدث به بعد الاختلاف او قبله
 وانما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنه فمنهم من سمع منه قبل اختلافه ومنهم من سمع منه
 في حال اختلافه ومنهم من سمع منه في الحالين **مثال** من اختلط لخرق صالح
 بن نهان مولى التوبة اختلف في الاحتجاج به قال احمد بن حنبل ادركه ملكه وقد اختلط
 وهو كبير وما اعلم به باس من سمع منه قد يما فقد روي عنه اكره لاهل المدينة و
قال بن معين ثقة خرف قبل ان يموت فمن سمع منه قبل فهو ثبت فقبل له ان
 ملكا تركه قال انما ادركه بعد ان خرف و**قال** بن المديني ثقة الا انه خرف وكبر **قال**
 بن جبان تغير في سنة خمس وعشرون ومائة وجعل ياتي مما ليس به الموضوعات
 عن النقات فاختلط حديثه الاخير بحديثه القديم ولم يتميز واستحق الترك
 شيخنا الحافظ ابو الفضل بن العراقي قد ميز الائمة بعض من سمع منه قبل التغيير
 ممن سمع منه بعد التغيير فمن سمع منه فديهما محمد بن علي بن عيسى بن ابي ذيب **قال**
 يحيى بن معين وعلي بن المديني والجوزياني وكذلك بن جريح وزيد بن عدي
 ومن سمع منه بعد الاختلاف مالك والشافعية ان مات سنة خمس وعشرين
 ومائة وقيل سنة ست و**مثال** من اختلط لذهاب بصره عبد الرزاق
 بن همام الصنعائي اجه به الامامان **قال** احمد بن حنبل اتيناه قبل الماتين

وهو

وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع وقال ايضا كان يلقن بعد
ما في وقته **النسائي** فيمنظرون في سمع منه بخره قال شيخنا ابو الفضل ابن العريفي فمن سمع منه قبل
اختلاف احمد بن حنبل واسحق بن راهويه ويحيى بن معين وعلي بن الحسين وكيع ومن سمع منه
بعد اختلاف احمد بن محمد بن سنان ومحمد بن حماد الظاهري واسحق بن ابراهيم الدوري وقد اختلف
به ابو عوانة في صحيحه وغيره قال شيخنا ابو الفضل رحمه الله وكان من احدث به لم يبال بتغيره كثر
انما حديثه من كتب لا من حفظه **ص** ومما يتوابع السني الحفظ معتبر وكذا المستور والمرسل والمذلل
صار حديثهم حسنة لا ذات بل بالجميع **ش** يعني ان الراوي الذي يكون سني الحفظ او الذي يكون
مستورا وهو من لم يتحقق اهلية ولا ظاهرا منه سبب مفسد او الذي يكون مرسل الحديث او
الذي يكون منساقا في رواية اذا ما تبعه حديث من يصلح للاعتبار به بان يكون فوقه او مثله
فان حديثه يعتد بالمناقب ويخرج به عن كون ضعيفا ويصير حسنة لا ذات بل باعتبار
الجميع من رواية الوصف باحد الاوصاف المذكورة ورواية من تابعه وهذا ما لو احدث القسامين
الذين ذكرهما بن الصراح الحسن وقال ان كلام الترمذي من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله
عن عبد الله بن عامر بن ربيع عن ابيان امرأة من بني فزارة تزوجت علي بن ابي طالب فقال رسول الله
صلي الله عليه وسلم ارضيت من نفسك وما لك بفعلين قالت نعم قال فاجاز قال
الترمذي هذا حديث حسن وفي الباب عن عمر وابي هريرة وعائشة وابي جدر وذكر
جماعة اخر فعاصم بن عبيد الله قال ضعفه الجمهور ووصفه بسوء الحفظ وغاب بن عيينة عن
السبعي الرواية عنه وقد حسن الترمذي حديثه هذا المجيد من غير وجه ومنا **ص** ما رواه
المذلس بن النعنع وارتقى بالمناقب الى درجة الحسن ما رواه الترمذي من طريق هاشم عن
يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابي بن عمار قال قال **رسول الله** صلي الله
عليه وسلم ان هذا علي السليمان ان يغتسلوا بيمين الجمعة وليس احدهم من طيب لاهل فان لم يجد
فالماء الطيب قال هذا حديث حسن فقههم موصوف بالتدليس لكن لما تابعه عنه ابو
يحيى اليماني فكان النبي شواهد من حديث ابي سعيد الخدري وغيره حسنة لذلك **ص**
ثم الاستناد اما ان ينسب الي النبي صلي الله عليه وسلم نصري او حكما من قوله او فعلة او تقريره

ينزل عليه مثال ما رواه سني الحفظ
وارتقى بالمناقب الى درجة الحسن
ما رواه الترمذي

ش اي الاسناد الذي هو طريق النبي ان ينتمى الى النبي صلى الله عليه وسلم ويقتضي لفظ
 الرواية تصريحاً وحكماً ان النقول بذلك الاسناد من قول النبي صلى الله عليه وسلم او
 فعله او من تقريره مثله من القول تصريحاً ملكاً عن ابن سهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس السديد بالصرع انما السديد الذي
 يملك نفسه عند الغضب ومثله من الفعل تصريحاً ملكاً عن جعفر بن محمد عن ابيه
 عن جابر بن عبد الله انه قال **رايت** رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى من الحجر الاسود
 حتى انتهى اليه ثلثة اطواف ومثله من التقرير تصريحاً ملكاً عن نعيم بن عبد الله المجرع عن
 بن يحيى الزري عن ابيه عن رفاعه بن رافع انه قال كنا نضلي وراي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم راسه من الركعة وقال سمع الله لمن
 قال رجل ورأه رنباً وكلم الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه فلما انصرف رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلان الحكم اتفقوا قال الرجل اني ايا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لقد رايت بضعة وثلاثين ملكاً يتبدرونها بهم يكرهاوا ومثله من القول
 حكماً ما يقوله الصحابي الذي ليس من بني اسرائيل ولا نظر في كتبهم ما ليس للاجتهاد فيه مثله
 ولا لا تعلق باللغة كخبره عن الامور الماضية من بث الخلق وقصص الانبياء كالا حمر
 والفتن وكخبره بنبأ مخصوص وعقاب مخصوص يحصل بعمل مخصوص نحو قول ابن
 مسعود من اتى ساحراً او عرافاً فقد كفر بها انزل على محمد صلى الله عليه وسلم فرأى
 مرفوع حكماً لا مثله لا يقوله الصحابي الا بتوقيف وانما شرطنا ان لا يكون من بني
 اسرائيل كعبد الله بن سلام ولا من نظر في كتب اهل الكتاب كعبد الله بن عمر وابن
 العاصي فانه حصل له في وقعت اليرموك كتب كثيرة من كتب اهل الكتاب فكان
 يخبرناهم من الامور المغيبة فلذلك كان بعض اصحابه يقول له حدثنا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا تحدثنا عن الصغيفة لان من كان كذلك يحتمل احتمالاً اقرباً ان يكون نقله
 عن اهل الكتاب وانما شرطنا ان لا يكون للاجتهاد فيما نقله مدخل احتمال ان يكون له
 الذي قاله عن رايه عن سماع وانما شرطنا ان لا يكون له تعلق باللغة لانه اذا كان

كذلك

كذلك يكون نقلا عن اللسان فلا يعطى له حكم الرفع ولا يأتى في فعله من فروع حكم ولا يكون
 من فروع أصريها ومما دون التقرير حكم الحديث المغيرة بن شعبه كان أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم يعرفون بابا بالآخر فانه من فروع حكم خلافا للحاكم والخليفة لانه يستلزم
 اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على علمهم ذلك واقراره لهم عليه وانما كانوا يعرفون بابا
 بالآخر فيروا بما عول على الله عليه وسلم واجلالا له ومن المرفوع حكم قولهم عن الصحابي رفع الحديث ابلغ
 به او ينيدها رواية ونحو ذلك كقول بن عباس السفياني ثلث سر به غسل وسوط نجم وكية نار وانتي
 امين عن الكي رفع الحديث رواه البخاري من رواية سعيد بن جبيرة عنه وكما روى مسلم من رواية
 ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة يبلغ به قال الناس تتبع لقريش الحديث وكما في الصحيحين بهذا السند
 عن ابي هريرة رواية تفانكون قول ما يغار لامين الحديث وكما في الموطا عن ابي حازم عن سهل
 بن سعد قال كان الناس يومرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة
 قال ابو حازم لا علم له انه يني ذلك قال مالك يرفع ذلك هذا القطر رواية عبد الله بن يوسف وقال
 رواه البخاري من طريق القتيبي عن مالك فقال يني ذلك الي النبي صلى الله عليه وسلم فهذا ومما لها
 كناية عن رفع الحديث الي النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الصحابي من السنة كذا كقول
 علي رضي الله عنه من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرور رواه ابو داود ومن رواية
 بن داسه وابن الاعرابي فذهب الجمهور من العلماء الى انه موقوف لان الظاهر ان الصحابي لا يريد بالسنة
 عند الإطلاق السنة النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لابي بكر الصيرفي والي حسن الكرخي والي بكر
 الرازي وابن حزم وغيرهم وحجتهم ان اسم السنة متردد بين سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة
 غيره كمال قال صلى الله عليه وسلم اظهر لوجهين عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين واجيب
 بان اراده سنة النبي صلى الله عليه وسلم اظهر لوجهين انه المتبادر الى الفهم والثاني ان سنة
 النبي صلى الله عليه وسلم اصل وسنة الخلفاء الراشدين تبع لسنة والظاهر من مقصود القائل
 الناقل للسنة اسناد ما نقله وقصد بيان ان الاصل لا ياتي بالتبع وكذا اذا قال التابعي من
 السنة كذا قال بن عبد البر اذا اطلق العاصم ذكر السنة فالمراد سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكذلك اذا اطلقها غيره ما لم تصف الى صاحبها كقولهم سنة العرين وما اشبه

ذلك ويؤيد هذا ما رواه البخاري في صحيحه عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عام نزل بآية الزبير سال عبد الله يعني ابن عمر كيف يصنع في الموقف يوم عرفه فقال سالم بن
كنت تريد السنة فحج بالصلوة يوم عرفه فقال بن عمر صدق فقال الزهري فقلت لسالم
افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهل يتبعون في ذلك الا سنته ومن ذلك ايضا
قول الصحابي امرنا بكذا ونهينا عن كذا كقولهم اعطيه امرنا ان يخرج في العيدين العواقر وذوات
الخدور وامر الخيل ان يقولن مصلي المسلمين وكقولها نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا
وكلاهما في الصحيح فان عند اصحاب الحديث اكثر اهل العلم من الرفع ولا فرق بين ان يقول
الصحابي ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم او بعده لان مطلق ذلك ينصرف الى فعله الامر والنهي
وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك قوم قالوا ليجعل ان يريد امر القرآن او امر الله
او امر بعض الائمة او امر الاستنباط وسوغ اضافة الامر الى الاستنباط كونه ما امر ابايائه
وجود هذه الاحتمالات يمنع من كونه مرفوعا واجيب بوجهين احدهما ان هذه احتمالات
بعيدة فلا تنافي الظهور الذي هو الذي هو الثاني ان العادة قاضية بان من كان في طاعة
معظرة اذا قال امر او امرنا بكذا انما يريد امر رئيسه ولا يفهم منه الا ذلك فوجب صرف
الاطلاق الصحابي الى صلى الله عليه وسلم لا سيما وهو في مقام تعريف احكام الشرع **قيل**
يجوز انظن ما ليس بامر امر اجيب بان الظاهر من حال الصحابي انه لا يقول ذلك الا وقد
تحقق انه امر لانه عدل عارف ببلغة العرب ومن ذلك ايضا ان يقول الصحابي كنا نفعل كذا فاما
اضافة الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم كقول جابر كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم متفق عليه وقوله كنا ناكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه النسائي وابن ماجه فعند طائفة من الحديث وكثير من الفقهاء والاصوليين ان من
قبيل الرفع لان ظاهره يقتضي ان النبي صلى الله عليه وسلم اطاع علي ذلك وسكت عن
انكاره فان كان في القصة اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لقول بن عمر كنا نقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم حي افضل هذه الامة بعد نبينا ابوبكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يذكره رواه الطبراني في معجمه الكبير فقد نقل شيخنا الحافظ

ابو القمطر

ابو الفضل ابن العربي اجماع علي انه في حكم الرفع وان لم يضيف الصحابي ذلك الي عصر النبي صلى الله
 عليه وسلم فقد جعله ايضا حاوية من الحديثين والاصوليين وكثير من الفقهاء من قبل الرفع لان
 الظاهر ان الصحابي قصد ان يعلم ان الرسول صلى الله عليه وسلم قد اقر الصحابة علي ذلك الفعل
 بعد ان علم به فان الصحابي في مقام تعريف احكام الشرع وخالف في ذلك فريق منهم من الخطيب
 وابن الصلاح **ص** او الي الصحابي كذلك **نق** هذا قسم لقولهم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اي واما ان النبي الاسناد الي الصحابي مثل ما تقدم في كون لفظ الرواية تقتضي تحريما
 ان المنقول من قول الصحابي او من فعله او من تقريره او تقتضي ذلك حكما وامثلة القسمين كثير
ص وهو من لبي النبي صلى الله عليه وسلم موثابه ومات علي الاسلام ولو تخلت ردة في الا
 ح **ش** لما جري ذكر الصحابي في كلامه تعرض لتعريفه فقوله من لبي النبي كالجنس وقوله وموثابه
 به حاله فاعل في اخراج به لقيته بعد البعثة حاله انه كافر به ومن لقيته قبل البعثة ومات
 قبله علي دين الخليفة يزيد بن عمر بن نفيل فقد قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم انه يبعث امته
 وحده ولكن ذكره في الصحابة ابو عبد الله بن منته واخرج به ايضا من لقيته قبل البعثة ثم غاب
 عنه وادركه من البعثة واسلم ولم يره بعد اسلامه كسعيد بن جبير الباهلي وقوله
 ومات علي الاسلام اخرج به من لقيته موثابه ثم مات كافرا كابن خطل وربيعة بن امية وقوله
 ولو تخلت ردة في الاصح يعني ولو وجدت ردة بين لقايا النبي صلى الله عليه وسلم موثابه
 وبين موته علي الاسلام كالا سعث بن قيس فانه ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع الي
 الاسلام بين يدي ابي بكر رضي الله عنه ووجه اخذه وذلك ان الردة لا تحبط العمل الا
 بالموت علي الكفر لقوله تعالى ومن يرتد منكم عني دينه فميت وهو كافر فاولئك جبطت اعمالهم
 الاله وهي مقيدة للمائة المطلقة ومقابل الاصح هو الظاهر عند شيخنا ابي الفضل ابن العربي
 وهو الجاري علي قول مالك وابي حنيفة ان مجرد الردة تحبط العمل وقال شيخنا ان السلفي
 نفي عليه في الام وحجته قوله تعالى ان اسركت ليحبطن عملك فانهما تقتضي احباط العمل بمجرد الردة
 واجابوا عن مستكبر الاولين بان قدر ثبت في الالة الجبوط والخلو في النار علي الردة
 والموتات علمها فيمكن التوزيع فيكون الجبوط للردة والخلو للموت فلا يكون كل واحد

من الامرين شرط في الاحباط فيسقط المطلق على خلافة **تنبيهات** احدها انما قال لي ولم يقل راي كما
 قل غيره ليدخل من هو اعني كان ام مكتم لكنه يخرج عنه من رآه من بعيد من كان مع ابيه
 فاره النبي صلى الله عليه وسلم من بعد ومسل الى الطفيل عامر بن واثله فانه ليس له الا بعد الزوة
 اما في حجة الوفاء او غزوة الفتح او غزوة خيبر مع عداية الحديث لهما في الصحابة ويمكن ان يقال
 انها على الحدوث هو لا في الصحابة على سبيل التوسع المجازي لا على سبيل الحقيقة وذلك لشرف
 منزلة النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا من رآه حكم الصحبة كما صرح بذلك ابو الظفر بن السمعاني ويؤيد
 ذلك ما رواه شعبه عن موسى السبلي واني عليه جلد قال ايتنا ابن مائة فقلت هل بقي من
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غيرك قال قد بقي ناس من الاعراب قد رآوه واما من صحبه فلا
 فقد فرق بين من رآه وبين من لم يره في الصحبة الباقي الظاهر ان المراد باللقاء النبي صلى الله عليه وسلم
 اللقاء في حال النبوة بدليل انهم لم يترجموا في الصحابة لمن ولد النبي صلى الله عليه وسلم وقبل النبوة وما
 قبلها كالعاسم ورجوان والابجد كابرهم الثالث يوحى من قوله من لي مؤمنا انه لا بد ان يكون
 محييين ويعرفوا فلا يدخل الاطفال الذين خلفهم النبي صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن الحرث بن نوفل
 ويمكن ان يقال انهم يدخلون بناء على ان اللقاء اعم من ان يكون بالنفس والاختيار او بالغير والا
 ضطرار وان الايمان اعم من ان يكون خفيقا وحكما وبتعا **قوانين** الاولى يعرف كونه محييا
 بامور احدها التقاؤهم كابي بكر وعمر ثانيا الاستفاضة كعكاش بن محصن وخيام بن ثعلبة جمة
 الدوسي الذي مات باصمها بن مبطونا شهد له ابو موسى الاشعري انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 حكمه بالسهادة ذكر ذلك ابو نعيم في تاريخ اصحابه وروي قصة ابو داود الطيالسي في مسنده
 والطبراني في معجمه قال سئنا ابو الفضل ان العراقي يجمل ان يكون ابو موسى اراد بذلك جمة
 دخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم والمبطون شهدك ان سماه باسمه واقول صحبة حجة ثابتة
 بغیر شهادة ابى موسى الاشعري روي يعقوب ابن سفيان في تاريخه من طريق حميد بن عبد
 الرحمن الجري قال كان رجل يقال له حجة من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خرج الى ايمان
 غاريا فذكر الحديث رابعها اخبار بعض التابعين النفاة بان صحابي خاسها اخبار عن نفسه
 وهو عدل قد عرفت معاودة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه عند الامدي محتمل لان لا يصيد

وقفه

فيما ذكره في بعض النسخ

في ذلك لكونه من هاشم بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وكان من آل أبي طالب من آل عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وكان من آل أبي طالب من آل عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

دارالندوة الإسلامية جامعة الجبلية

صوابه
الصحابي

من أبي الصحابي كذلك **ش** هذا قسم آخر لما تقدمت إي واما ان يكون الاسناد ينتمي الي
التابعي ولفظ الرواية يقتضي بصريحا او حكما ان المقول من قول التابعي او فعلا او تقريره والتابعي
من أبي الصحابي ومنا بالذي صلى الله عليه وسلم ومات علي الاسلام ولو تحللت ردة علي
الاصح فاسار بقوله كذلك الي ما ذكره في هذا الصحابي من ان اللقا يكون في حالة الايمان وان
موت يكون علي الاسلام وان الردة اذ تحللت بين لقايد وهو تمسك بالاختط ما حصل له
واسار به ايضا الي ما ذكره في القسم الاول من اقتضا الرواية نسبة المقول بصريحا او حكما
ان الروي قول او فعل او تقرير **تنبيهات** احدهما ان في الصنف مجرد لقا الصحابي وان لم
توجد الصيغة العرفية وقال الخليل التابعي من صلب الصحابي وان لم توجد الصيغة العرفية
والاول هو الذي عليه عمل اكثر اهل الحديث ورحمهم بن الصلاح فقال لاكتفا في هذا مجرد
المقا والرواية اقرب منه في الصحابي نظرا الي مقتضى اللفظين فيما نأينهما بالادعيا اعتبار التميز
والعقل مع اللقا وتقرير عن بن حبان اعتبار ان يكون اللقي في سنن من يحفظ عنه ولم يرد
علا خلاف بن خليفه في اتباع التابعين وان كان رأي عمر بن حبيب لكونه كان صغيرا وعد
سليمان بن مهران الاعس في التابعين وقال انما اخرجناه في هذه الطبقة لان له لقايا و
حفظا رأي انس بن مالك وان لم يصح له سماع للسند منه **فوايد** الاولى التابعون علي
طبقات فجعلهم مسلم في كتاب الطبقات تلك طباق وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة الثانية
المختص من نفع الراويهم الذين ادركوا الجاهلية وحياء رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلموا
ولم يروه اختلفت حولهم معدودون في الصحابة وفي التابعين والصحيح انهم معدودون
في كبار التابعين وهم جماعة منهم ابو عمرو والشيباني سعد بن اياس الثالث من كبار التا
القيما السبعة من اهل المدينة وهم سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبد الرحمن وخارج بن
زيد والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله
بن عتبة بن مسعود وجعل ابو الزناد ابا بكر بن عمار بن الحارث بن هشام مكان ابي سلمة
وجعل ابن المبارك مكانه سالم بن عبد الله بن عمر الرابع **قال** الامام ابو عبد الله
محمد بن حنيفة السبكي اني اختلف الناس في افضل التابعين فاهل المدينة يقولون سعيد

بن

بن السيب واهل البصرة يقولون الحسن البصري واهل الكوفة يقولون اويس القرني قال
 شيخنا ابو الفضل بن العرابي الصحيح بل الصواب ما ذهب اليه اهل الكوفة لما روي مسلم في
 صحيحه عن جدي عبد الرحمن بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ان خير التابعين رجل يقال له اويس الحديث فهذا الحديث قاطع للتراجع الخامس قال
 بعضهم اخر التابعين موتا علي الاطلاق خلفه بن خليفة مات سنة ثمانين ومائة واولهم موتا
 معصم بن يزيد ابوزيد قتل بخراسان وقيل ياذر بجناح وقيل مات بتسترسته
 وثلاثين في خلافة عثمان واقول عند من يلحق المحدثين التابعين سعي ان يكونوا او التابعين
 موتا الخامس **ص** فالاول المرفوع والثاني الموقوف والثالث المقطوع ومن دون التابعي
 فيه مثل **ش** القسم الاول وهو الاسناد الذي ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم
 تصريحاً او حكماً علي انه من قوله او فعله او تقريره متصل كان او غير متصل يقال المرفوع اسم
 مفعول من الرفع ضد الوضع يقال رفع الشيء رفعه بالفتح فيما قال الله تعالى رفع الله
 الذين الذين امنوا منكم والقسم الثاني وهو الاسناد الذي ينتهي الي الصحابي تصريحاً
 او حكماً علي انه من قوله او فعله او تقريره يقال له الموقوف لكونه لم يبلغ به النبي صلى الله
 عليه وسلم والقسم الثالث وهو الاسناد الذي ينتهي الي التابعي تصريحاً او حكماً
 علي انه من قوله او فعله او تقريره يقال له المقطوع اسم مفعول من قطعت الشيء قطعاً اذا فصلته
 ويقال في جمعه مقاطيع ومقاطع سمي بذلك لعدم اتصاله بالنبي صلى الله عليه وسلم ولما
 الاسناد الذي ينتهي الي اتباع التابعين في بعدهم تصريحاً او حكماً علي انه من قولهم او فعلهم
 او تقريرهم فصل القسم الثالث فيما ذكر وهو يسمي بالمقطوع وربما يقال ايضا الموقوف
 لكن مع ذكر اسم من وقف عليه **ص** والمسند مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال **ش**
 المسند لغو المرفوع اسم فاعل من اسنده تسنده اذا رفعه وخطراً ما ذكره الحنف فقوله
 مرفوع كالجنس وقوله صحابي احترز به عما رفعه التابعي ومن دونه ومن قوله صحابي احترز به
 عما رفعه التابعي ومن دونه الي وقوله بسند احترز به عن نحو قول احمد المصنفين قال ابو
 هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله ظاهر الاتصال احترز به عما ظاهر الانقطاع

ويقيم منه انما لقطع الحق كنعنه المدلس والارسال الخفي لا يخرج الحديث بهما عن كونه
 مسندا وقد عبر بنحو ذلك الحاكم في كتابه علوم الحديث بما عن كونه فقال والمسند
 ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه بسن يخفله وكذلك سماع شيخ من شيخ متصل
 لي صحابي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستقط الخياط الاتصال دون الرفق فهو
 عندك عبارة عما اتصل اسناده من رواية الي منزله لكن قال ان اكثر استعمالهم هذه العبارة
 فيما اسند عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا فرق عندك بين المتصل والمسند واشترط بن عبد
 البر الرفق دون الاتصال فقال في التمهيد هو ما رفع الي النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 وقد يكون متصلا مثل ما لكن نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يكون
 منقطعها مثل ما لكن الزهري عن بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا
 مسند اسند الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع
 من بن عباس فيستوي عندك المسند والرفق وما ذكره الحاكم واي لانه لا يحصل به
 تدخل بين الانواع **ص** فان قل عدده فاما ان ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم او
 الي امام ذي صفة عليه كسعبة فالاول العلو المطلق والثاني العلو النسبي **ش** يعني
 ان قبله عدد رجال السند المنتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها العلو المطلق سميت
 بذلك لعدم التقييد باحد من الائمة وقد عدد رجال السند المنتهي الي امام جليل كسعبة
 وماكد وان كثر العدد من ذلك الامام الي النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها العلو النسبي
 لكون العلو بالنسبة الي بعض الائمة والاول افضل اذ كان الاسناد صحيحا واعلي
 ما وقع لنا في الاول من الاحاديث الصحاح المتصلة الاسناد بالسماع الي النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو عساري يسوخنا وما وقع لنا في الثاني مع صحة السند واتصاله بالسماع
 الي مالك والثوري وسعبة وزهري وحماد بن سلمة وهشيم ما بيننا وبين احدثهم فيه
 سبعة والى الاعش بن جريح والاوزاعي كذلك عشرة والى بن عليه كذلك ثمانية وفي العلو
 النسبي العلو المعتمد بالنسبة الي الصحيحين وبقية الكتي الستة واعلم ما يقع اليوم بين
 البخاري وبين من يروي صحيحه من العدد مع صحة السند واتصاله بالسماع سبعة وبين

مس

مسلم وابن مريوي صحيحه كذلك ثمانية وقد عظم رغبة أهل الحديث في طلب العلو خصوصاً المتأخرين
 منهم ولوجه في النظر وهو كونه أقرب إلى الصحة وقلة الخط لأنه ما من راوٍ مسي في سند
 خير لا يجوز عليه الخطأ فإذا كثرت الوسائط كثرت التحويلات وإذا قلت الوسائط قلت فإن كان
 في النزول مني تيسر في العلو كان يكون رحالة أو ثوب من رجال العلي وأحفظ وأفقه ويكون
 اسناداً متصلاً بالسماع فهو أولى ومن الناس من يرجح النزول مطلقاً لأنه إذا كثرت الوسائط
 وجب كثرة البحث عن كل واحد وإذا كثرت البحث كثرت المسئلة فيعظم الأجر قال ابن دقيق العيد
 وما وضعيف لأن كثرة المسئلة ليست مطلوبة لنفسها ومراعات المعنى المقصود من الرواية
 وهو الصحة أولى وقد ظن أن قلة الوسائط أقرب إلى الصحة **ص** وفيه موافقه وهو الوصول
 إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه والبدل وهو الوصول إلى شيخه كذلك **س** يقع في العلو
 النسبي الموافقة وهي أن يصل الراوي الحديث في أحد المصنفات المشهورة إلى شيخ مصنفه
 من طريق آخر غير طريقه فيكون موافق في شيخه من الحديث رواه البخاري عن محمد بن عبد الله
 الأنصاري عن حميد عن أنس مرفوعاً كتاب الله القصص فلذا رواه من جز الأنصاري يقع
 موافق البخاري في شيخه وقد كثر حرص المتأخرين على ذلك إذا كان عالماً وتقع فيه أيضاً البدل
 وهو وصول الراوي الحديث في أحد المصنفات إلى شيخ مصنفه من طريق آخر غير طريق
 المصنف مثلاً أن يروي البخاري حديثاً عن قتيبة عن مالك فيروي الحديث من غير جهة البخاري
 عن أبيه صعب عن مالك فيكون أبو صعب بدلاً من قتيبة وأما أن يرغب في مع العلو **ص**
 والمساواة وهي استواء عدد الأسناد من الراوي إلى آخره مع اسناد أحد المصنفين والمساواة
 وهي الاستواء مع تليد ذلك المصنف **س** يقع أيضاً في العلو النسبي المساواة وهي أن يستوي
 عدد اسناد الراوي واسناد أحد المصنفين بالنسبة إلى العملي أو غيره فيكون ما بين الراوي وبين
 ذلك الذي هو آخر الاسناد من العدد كما بين المصنف وبينه وتقع فيه أيضاً المصافاة وهي أن يستوي
 اسناد الراوي مع اسناد تليد مصنف في العدد إلى العملي أو غيره بحيث يكون عدد ما بين كل واحد
 منهما وبينه سواء فيكون ذلك الراوي كما اتصل في ذلك المصنف وأخذ ذلك الحديث عنه ويكون المساواة
 واقعة لشيخ مع المصنف مثلاً ذلك ما أخبرنا عبد الله بن علي بن أبي الفتح الطائي الحنبلي أبا الوهم

محمد بن محمد القاسم بن أبي القاسم الغاري قال أخبرنا مؤنس بن أبي بكر
 بن أيوب أنا سعد بن سعيد بن روح وأبو سعد أحمد بن محمد بن أبي نصر وعفيف بن
 أحمد بن أيوب الزباعي بن الفرج بن يحيى بن بكير حدثني البليغ قال سليمان بن شيكوس القاسمي
 بن أبي الوليد الطيالسي بن أبي سعيد بن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه سبرة أنه قال
 أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء الذي يمتنع
 فليخل سبيلها واللفظ حديث يحيى بن بكير هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والنسائي عن قتبة
 عن الليث بن قيس بن عمار عن رواد النسائي في جملة حديث مالك عن زكريا بن يحيى خياط
 السند عن إبراهيم بن عبد الله الهروي عن سعيد بن محبوب عن عبد بن القاسم عن سفيان الثوري
 عن مالك عن بن سهاب عن عبد الله والحسن بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن عتبة هذا العدد
 كان شيخنا سوايا قية النسائي وكان شيخنا إلى النسائي وصلفه **ص** وقبيل العلوي
 قسامة التزول **ش** يعني أن كل قسم من أقسام العلويين بقسم من أقسام التزول وأعلم أنه
 ذم التزول غير واحد من أهل الحديث روي عن علي بن الحسين وأبي عمرو والمسلمي أنها قالوا التزول
 شوم وقال بن معين الأسناد النازل فرج في الوجه وهذا القول عندهم على ما ذكرنا
 في النازلة ما يرجح به ما إذا كان فيه فائدة لا توجد في العلوفات هينذ يكون مرغوبا
 فيه غير مذموم كما قال الحافظ العقبة بن الحسن علي بن القفصل القديسي المالكي ورح
 أن الرواية بالتزول عن الثقات لا علينا
 الجبال والمستضعفين
 وقد روي عن عبد الله بن عباس الطوسي أنه قال
 كنا عند وكيع فقال الأعمش أحب إليكم عن أبي وإيل عن عبد الله أو سفيان عن منصور عن زكريا
 عن علي بن عبد الله فقلنا الأعمش عن أبي وإيل أقرب فقال الأعمش شيخنا وأبو وإيل شيخنا
 عن بن منصور عن إبراهيم بن علي بن فقيه عن فقيه عن فقيه وقال عبد الله بن المبارك
 ليس جوده الحديث قرب الأسناد بل جوده الحديث صحة الرجال وقال الحافظ أبو طاهر
 السلفي في ذلك ليس حسن الحديث قرب رجال عن أرباب علمه التقاد
 بل علو الحديث بن أبي الحافظ والأقرب صحة الأسناد وأما الجمع في حديث

هذا حديث صحيح
 أخرجه مسلم
 والنسائي
 عن قتبة

فانته

فأنته ذلك أقصه المراد وقال نظام الملك عند بيان الحديث العالي صاحب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواية ما به **ص** فإن تشارك الراوي ومن روي عنه في السنن أو في اللقيض والآخران **ش** الاقران هم الذين تشاركوا في السنن بأن يكون مولداً واحداً منهم قريباً من مولد الآخر وتشاركوا في ملاقاته السيوطي بأن يكون كل واحد منهم اخذ عن غالب سيوطي الآخر وإن لم يكن التفاوت في السن موجوداً وكلام المصنف ظاهر في الاكتساب وقوع التشارك في أحدهما كما حكى بن الصلاح أن الحاكم ربما اكتفى بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد التقارب في السن لكن الحاكم قال في كتاب علوم الحديث له وإنما القريبان إذا تقارب سنهما وإسنادهما فإذا روي أحدهما القريبين عن الآخر من أن غير أن يروي الآخر عنه فذلك من رواية الاقران مثله رواية سليمان التيمي عن مسعر قال الحاكم أنه لا يحفظ لمسعر رواية عن سليمان **ص** وإن روي كل منهما عن الآخر فالذي **ش** إذا روي كل من التشاركون في السن أو في اللقيض عن الآخر فهو المتباعد بغير الهمد وفيه التال للهمد وتسد يد البالموحد وأخوه جيم والذبح المزيين والذي سماه بذلك الدارقطني وصنفه كتاباً باسمه في الصحابة رواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه وفي التابعين رواية الزهري عن أبي الزبير ورواية أبي الزبير عنه وفي التابعين رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عنه وفي التابعين رواية مالك عن أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عنه **ص** وإن روي عن دونهما فالأكابر عن الأصاغر **ش** إذا روي الراوي عن دونهما في السنن أو في القدر أو فيهما معاً فهو رواية الأكابر عن الأصاغر مثال رواية من هو أكبر سنناً من المروي عنه رواية الزهري وحماد بن سعيد الأنصاري عن مالك ومثال رواية من هو أكبر قدراً من المروي عنه يعلوه وحفظه رواية مالك وبن أبي ذيب عن عبد الله بن دينار ورواية حماد واسحق عن عبيد الله بن موسى العيص ومثال رواية من هو أكبر قدراً وسانناً من المروي عنه رواية جماعة عن العلاء بن تميم عن كرواية عبد الغني بن سعيد المصري عن محمد بن علي الصوري ورواية الخطيب عن أبي نصر بن مأكولا ومن رواية الأكابر عن الأصاغر رواية الصحابة عن التابعين كرواية العبادة الأربعة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله

بن عمرو وعبد الله بن الزبير وابي هريرة ومعاوية بن ابي سفيان وانس بن مالك عن
 كعب الاضبار ومن فائدة معرفة رواية الاطبا عن الاطبا عن الناس منا انهم وقد
 ابوداود من حديث عائشة قالت **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس
 منازلهم **ص** ومنه الابا عن الابنا وفي عكسه كثرة **ش** من رواية الاطبا عن الا
 صاغور رواية الابا عن بنهم وقد صنف في ذلك الخطيب ابو بكر كتابا من ذكر رواية العباس
 بن عبد المطلب عن ابنه الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلواتين بالبركة
 ورواية وايين داود عن ابنه بكر بن واييل ثمانية احاديث منها في السنن الاربعه حديثه
 عن ابنه عن الزهري عن انس بن النبي صلى الله عليه وسلم اوله علي صفيته بسويق وتمورقا
 معمر بن سليمان التيمي **قال** حدثني ابي عن ايوب عن الحسن قال خرج كل رحمة والخطيب
 وفي هذا الحديث امور نظيفة الاول رواية الاكبر عن الاصغر الثاني رواية الاب عن ابنه الثالث
 رواية التابع عن تابعه الرابع رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض الخامس رواية
 الانسان عن واحد عن نفسه واما الحديث الذي روي عن ابي بكر الصديق عن عائشة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الجنة السوداء سفان كلدا قال بن الصلاح انه
 غلط من رواه انما هو عن ابي بكر بن ابي عتيق عن عائشة وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن
 بن ابي بكر الصديق وقد ذكر بن الجوزي في التلخيص ان ابا بكر الصديق روي عن ابنه عائشة
 حديثين **قال** وروت ام رومان عن ابنتها عائشة حديثين **قال** وروت ام رومان
 عن ابنتها عائشة حديثين واما رواية البنين عن ابايهم ففيها كثرة منها رواية عبد الله
 بن عمر بن الخطاب عن ابيه واهم هذا النوع ما لم يسم فيه الا بكرواية ابي العشر الدارمي عن
 ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي عند اصحاب السنن الاربعه فان اياه ما لم يسم
 في طريق الحديث وقد اختلف في اسم ابي العشر واسم ابيه فليس انه اسامه ابن مالك
 بن قحطير وهو الاشهر كان بن الصلاح وقيل اسمه عطار بن برز بن عبد البر العجلي الزاي
 وقيل اسمه يسار بن بلز بن مسعود **ص** ومنه من روي عن ابيه عن جده **ش**
 من رواية الابنا عن ابايهم رواية الانسان عن ابيه عن جده وهو من المعالي كما اخبرنا

ابو الفضل

ابو الفضل بن الحسين بن العراقي قراءة عليه وانا اسمع انا ابو سعيد خليل بن العراي الحافظ
 بقري علي بيت المقدس انا محمد بن يوسف انا ابو عمرو بن الصلاح حدثني ابو الطاهر عبد
 الرحيم بن الحافظ ابو سعيد السمعاني عن عبد الرحمن بن عبد الجبار الغافقي قال سمعت ابا
 القاسم منصور بن محمد العلوي يقول الاسناد بعضه عوال وبعضه معال وقول الرجل
 حدثني ابي عن جدي عن العراي واخبر هذا النوع ما لم يسم فيه الجذر واية يهن من مكتم عن
 ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وجد يهن هو معويه بن حيدة القسيري وقد يقع
 التسلسل بعدة من الاباء في ذلك ما رواه الخطيب في تاريخه قال حدثنا عبد الوهاب بن
 عبد العزيز بن الحارث بن اسد بن الليث بن سليمان بن الاسود بن سفيان بن يزيد
 بن الكيث بن عبد الله التيمي عن لقطة قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
 سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
 يقول سمعت علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد سئل عن الحنان المنان فقال الحنان هو الذي
 يُقبل علي من عرض عنه والمنان الذي يبدا بالنوا قبل السؤال قال الخطيب بين في الفرج
 يعني عبد الوهاب وبين علي في هذا الاسناد تسعة ابا اخر هو اكنة بن عبد الله وهو
 الذي ذكرناه سمع عليا رضي الله عنه ونظيره هذا ما اخبرنا الشيخ الفقيه ابو اسحق ابراهيم
 بن احمد بن عبد الواحد السامي بقري علي انا العلامة ابو جيان محمد بن يوسف النعماني
 انا القاضي الخطيب العالم المتقن ابو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن ابي الاوص
 القوسي قراءة عليه عديته رية من الاندلس عن قاضي الجماعة ابي القاسم احمد بن زيد بن عبد
 الرحمن بن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عبد الرحمن بن احمد بن يحيى بن محمد بن يزيد
 القرطبي الفقيه علي مذهب اهل الحديث بطرياقه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 بكر المقدمي عن عمرو بن علي وعبد الله بن يزيد عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الرحمن
 بن رافع عن محمد بن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم من مجلسي احد
 المجلسين يدعون تعالى ويرغبون اليه والاخر يعلون العلم ويعلمونه فقال كلا المجلسين

المتن

من الآخر اما هؤلاء فيتعلمون ويعلمون الجاهل منهم انفسه

سبحنا

خير واحد هما افضل واسهل لا فيدعون الله ويرغبون اليه ان شاء اعطاهم وان ساء منهمهم
 وانما بعثت محمدا لم يجلس معهم فبين القاسمي الي القاسم وبين محمد بن ابي بكر القاسمي تسعة اباو
 ايضا قد ورد التسلسل يا بني عشر ابا اخيرا الحافظ ابو الفضل عبد الرحيم ابا جماعه ثم سفيان
 العلامة بن هاشم الدين ابراهيم بن كاجين الرسيدي اخبرنا احمد بن محمد بن اسحق الابرقوي ابا ابو بكر
 عبد الله بن محمد القلاسي قراه عليه وانما خاض بشير اذا ابا عبد العزيز بن منصور بن محمد الاودي
 شارزق الله بن عبد الوهاب القمي قال سمعت ابي ابا الفرج عبد الوهاب يقول سمعت
 ابي ابا الحسن عبد العزيز يقول سمعت ابي ابا بكر الحارث يقول سمعت ابي اسد يقول سمعت
 ابي الليث يقول سمعت ابي سليمان يقول سمعت ابي الاسود يقول سمعت ابي سفيان يقول سمعت
 ابي يزيد يقول سمعت ابي اكنة يقول سمعت ابي الميمون يقول سمعت ابي عبد الله يقول سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما اجتمع قوم على كرا لا حقهم الا لا يكة وغشيتهم الرحمة
 قال الحافظ ابو سعيد العلوي في الوسيط العلم هذا اسنادا غريبا جدا ورزق الله
 كان امام الحنابلة في زمانه من الكبار المشهورين متفدا ما في عدة علوم مات سنة ثمان وثماني
 واربع مائة وابو الفرج امام مشهور ايضا وكو حجة عبد العزيز متفك فيه كثير اعلى امامته
 واستمر بوضع الحديث وبقية ابا به مجبولون لا ذكر لهم في سني من الكتب اصلا وقد ورد التسلسل
 في احاديث باربعة عشر ابا من طريق اهل البيت منها ما رواه الحافظ ابو سعد بن السمعاني في الثعلبي
 قال اخبرنا ابو شجاع عمر بن ابي الحسن البسطامي الامام بقراي وابو بكر محمد بن علي بن تميم
 الجبائي من لفظه قال اننا السيد ابو محمد الحسين بن علي بن ابي طالب من لفظه ببلغ حديثي سيد
 والذي ابو الحسن علي بن ابي طالب سنة ست وستين واربع مائة حديثي ابي ابو طالب الحسن
 بن عبد الله سنة اربع وتشرين واربع مائة حديثي والذي ابو علي عبيد الله بن محمد قال حديثي
 ابو محمد بن عبيد الله حديثي ابي عبد الله بن علي حديثي ابي الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين
 بن جعفر وهو اول من دخل بلخ من هذه الطائفة حديثي ابي جعفر اللقب بالحج حديثي ابي عبيد الله
 حديثي ابي الحسين الاصح حديثي ابي علي بن الحسين بن علي عن ابيه عن جده عن رضى الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الجنى كالمعاينة قال سبحنا عبد الرحيم وهو اكثر ما وقع

عدة

الحسن بن علي بن الحسين بن علي

لنا



لثاني علم التسلسل بالاباء **ص** وان استرك انسان عن شيخ وتقدم موت لهما في السابق واللاحق
ش اذا استرك انسان بالرواية عن شيخ واحد وتقدم موت لهما على موت الآخر يجب ان يكون
 بين وفاتيهما امدا بعيدا فيقول له السابق واللاحق وقد صنف فيه لخطيب كتابا وسماه بذلك
 قاصد بن الصلاح ومن فوائد ذلك تقرير حلاوة علو الاسناد في القلوب مثله ان الامام را الحقا
 روي عنه ابو بكر بن شهاب الزهري احمد بن سفيان وروي عنه ايضا احمد بن اسعيل السهمي وقد اختلف
 وفات السهمي عن موت الزهري مائة وخمسة وثلاثين سنة فان الزهري مات في سنة اربع وعشرين
 ومائة ومات السهمي قال الحافظ ابن الجارح الذي سنة تسع وخمسين ومائة وقد شهد ابو مصعب
 السهمي ان كان يحضر معهم العرض على مالك ومن ذلك ان البخاري محمد بن اسعيل وابو الحسين احمد بن محمد
 الخفاف النيسابوري قد اشترك في الرواية عن ابي العباس محمد بن اسحق السراج وروى في البخاري سنة
 ست وخمسين ومائة وفي الخفاف سنة ثلث وتسعين وثلثمائة بين وفاتيهما مائة وسبع و
 ثلثون سنة **ص** وان روي عن اثنين متفقين في الاسم ولم يثبتوا اختصاصا باحد هما يثبتان الماهل
ش قد روي الحديث عن رجلين متفقين في الاسم فقط او في الاسم واسم الاب او في الاسم واسم
 الاب والجد او في الاسم واسم الاب والجد والنسبة ولا يثبت لهما من الاخر فينسبوا الى الذين اتما
 بجر واحد وليس كذلك ويثبت المراد منهما بالاخصاص فمن عرف اختصاص الروي به منهما فهو
 المراد فان لم يثبت لهما اختصاص بواحد منهما فالاشكال حينئذ وانما يميز ذلك اهل الحفظ والمعرفة
 مثله ذلك لا عشم قد روي عن اثنين كل واحد منهما اسم ابراهيم بن يزيد وقد جمعهما عصر واحد
 وبلد واحد واشترك في اكثر من روي عنهما واحد هما النخعي والآخر الليثي وقد عت
 السلطان علي احمد فام بار عاوجه فغولط به الى الآخر **ص** وان محمد بن اسحق لم يجرما
 ردوا حكاية الاصح **ش** اذا روي ثقة حديثا عن شيخ ثقة فحج السند ان يكون روي ذلك
 الحديث فلا يخلو اما ان يحرم محمد كان يقول ما رويته هذا او يتردد ان يقول لا اذكره
 او لا اعرف او نحو ذلك مما يقتضي شك او نسيان فان كان الاول وجب رد ذلك الحديث وحده
 الكذب واحدهما لا يعينه ولا يكون ذلك قد حان في عدلتهما ولا في باقي روايتهما لان كل واحد
 منهما مكذب للآخر وليس قبول قول واحد باواحي من الآخر فتساقط وان كان الثاني

فله بالمعروف من الغيبة والمحدثين والتكليف الى قبوله واما ذلك بعض الخفية حجة لهم بان الفرع عدل
 جازم بالسمع وانه يصدر عن الاصل جزم بعارضه فوجب قبوله روايته عنه ويحل حجة الشيخ للرواية
 على النسيان اذ هو الغالب على نوع الانسان وقد روي ابو داود والترمذي وابن ماجه من رواة
 ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن ساسان بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمن مع الساهل بن ابي داود وفي رواية ان عبد العزيز الدراودي قال فذكر ذلك
 لسهيل فقال اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة في حديثه لا ياه ولا اخفطه قال عبد العزيز
 وقد كان اصاب سهيل اذ طب بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد حديث به
 عن ربيعة عنه عن ابيه ولم يذكر ذلك عليه احد من التابعين فكان اجماعا فان قيل لعل سهيل
 تذكر الحديث بربواية ربيعة عنه ومن ربيعة من راجعه في ذلك فتخرج القصة عن الاحتجاج
 بها في محل النزاع قلنا لو كان كذلك لما رواه بعد ذلك عن ربيعة عنه بل كان يرويه كما
 لو لم ينس عنه ابيه عن ابي هريرة وجه الباقي ان الفرع تبع الاصل في الالبان فيكون بقاءه
 في النبي كالتسديدة اذ انقضاها الاصل من ما اوقالا اعم فانها لا تقبل من الفرع واجيب بانه لا
 يلزم من كونه فرعاً في الالبان ان يكون فرعاً في النبي لان عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم
 علم الاصل لا ينافيه والمثبت مقدم على التاني ولا يصح القياس على الشهادة لانها اضيق من
 الرواية الا ترى ان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية **ص**
 وفيه من حديث وشي **ش** اي وفي هذا النوع صنف كتاب من حديث وشي وصنفه الدار
 قطني وصنف ايضا الخطيب كتابا في حديث وشي وكون الانسان معروضا للنسيان كره
 الشافعي وغيره الحديث عن الاحياء **ص** وان التقوا الرواة في صيغ الاداء وغيرهما من الحالات
 فهو السلسل **ش** السلسل من صفات الاسناد وهو اتفاق رجاله على صيغة من صيغ
 الاداء وغيرهما من الحالات مثال ما اتفقوا رواته على صيغة ان يقول كل واحد من رواته سمعت
 فلانا او حدثنا فلانا او اخبرنا فلانا ونحو ذلك ومثاله ما اتفقوا رواته على حالة فعلية
 حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال سميتك بيدي ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله
 الاخر يوم السبت فقد تسلسل لنا بتسبيحك كل واحد من رواته بيد من رواته عنه ومثاله

الغلق

انفاقم على حالة قوليه قوليهم في احبائه فقولوا بالي السلسل يغير ذلك وافضل ما كان فيه دلالة على اتصال
السماع وعدم التدليس والسلسل فايدان احدها الاقدي بالذي صلى الله عليه وسلم فيما فعله والاخرى
من زيد الضبط من الرواة ومن السلسل ما ينقطع سلسل كحديث عبد الله بن عمرو والسلسل بالاولى فانه
انما يصح السلسل في حديثي بن عيينة وقد ذكر ابو النضر الوزيري السلسل فيه وصله الى غير ما قال
ابو الجاسم لما ذكر الحافظ لهذا السلسل لم يأت به احدا الا الوزيري وقد نكح فيه الحفظ **ص** وسبع
الاداسمعت وحديثي بن اخبرني وقرأة عليه بن قري عليه وانا اسمع ثم اباني ثم ناو لنج ثم سافهم ثم
كتب الي ثم عن وخو **س** لما وقع منه ذكر صيغ الادا احتاج الي بيانها وذكرها مرتبة ثم قال
مراتبها فينظنان سمعت وحديثي وجعل الخطيب لرفع المراتب سمعت ثم ناو استدلال علي ترجيح
بانها لا تكاد تستعمل بالاجازة والمطابقة ولا في تدليس ما لم يسمعه بخلافه قد سافان بعضهم
استعملها في الاجازة وقيل احدا سافه لانه تقتضي ان الحديث قد ساف سماعه وخاطبه بخلاف
سمعت فانه لا يتوقف علي قصد السماع وقد صرح بعض الاصوليين بان الشيخ اذا لم يقصد سماع
الراوي فليس له ان يقول حدثنا وخبرنا وهو من ذهب الي بكر البرقاني فانه كان يقول في ابوابه
عن ابى القاسم عبد الله بن ابراهيم الجرحاني سمعت ولا يقولنا وانا فساله عن ذلك ابو بكر
الخطيب فذكر له ان ابا القاسم كان عسرا في الرواية وكان يجلس بحيث لا يراه ابو القاسم ولا يعلم
بجسوره فليس له الحديث به الداخل فلكونه لم يقصد بالسماع لم يقلنا ولا نايتها فانه ايضا لفظا
اخبرني وقرأة عليه وقد سوي جماعه بين اخبرني وحديثي نالته قري عليه وانا اسمع رابعها
اباني وهو عند المتقدمين من حديثي خامسها ناو لنج سادسها سافني سابعها كتب الي
ناها عن فلان قال فلان وان فلانا **ص** فالاولان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ **س**
لما فرغ من ايراد الفاظ الادا وبيان مراتبها سارع في بيان استعمالها بالحديث بما سمع من لفظ
الشيخ من السماع فذكر ان اللفظين الاولين وهما سمعت وحديثي صلحان لمن سمع وحده من لفظ
الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو السماع بين اهل الحديث ويجوز ايضا ان يقول
في اخبرنا **ص** فان جمع فمع غيره **س** اي ان جمع الراوي الضمير فقال سمعنا او حدثنا فربما يصلح
لن سمع مع غيره من الشيخ وهذا الخبر الحاكم وذكر انه عدل عليه اكثر شيوخه وايه عصره **ص**

نقل وأولها اصرحها وارفها في الاملا **ش** اول المرتب اصرح صيغ الادالاه لا تخمل
 الواسطة وارف صيغ الادالاه الماسع من لفظ الشيخ حالة الاملا وقال ابو الحسين بن الفطاس
 المالك الحافظ ان حدثنا ليست بضم في ان قائلها سمع محمدا بن محمد بن الرجل الذي يقتله الرجال
 فيقول له انت الرجل الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان ذلك الرجل
 لم يسمع من صلى الله عليه وسلم وجوابه من وجوه احدها ان ذلك يجب ان يكون السماع ممكنا
 والا فيتعين الحمل على الجواز للقريبة ثانيا ان مع ما قال ان ذلك الرجل الخضر فلا مانع حينئذ
 من سماعه عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهارة اذ هو امته وهو منهم واعلم ان ما يسمع من
 الشيخ املا هو ارفع انواع السماع لان الشيخ يعلم ما ينبغي ويتدبره والكتاب يتحقق ما يسمعه ويكتب
 وفي ذلك استندنا ابو محمد عبد الله بن علي بن محمد بن الساجي بقراي عليه عن عبد الرحمن بن مخلوف
 بن جماعة الرعي استندنا جعفر بن ابي الحسن الحمداني استندنا الحافظ ابو طاهر السلفي لنفسه
 واطب على كتب الاملا جاهلا **ص** من السن لمحافظ والفضلاء فاجل انواع السماع باسرها
 ما يكتب الانسان في الاملاء **ص** والسالك طالع اربعين قرأ بنفسه **ش** اللفظ الثالث
 من صيغ الادام وهو اخبر في مثل اللفظ الرابع منها وهو قراءه عليه فيكون صلحا من قرأ بنفسه
 على الشيخ واطلا وانما في القراءة على الشيخ دون حدثنا هو مذهب السامعي وابن وهب وهو
 اول من سن ذلك عصر وقال به مسلم وجهه الرجل المشرق وهو السابع في هذه الاعصار ثبوت
 بين النوعين وراوا ان سنا لا يكون الامساقة بخلاف انا فانها تصح في الكتاب والتبليغ الا ترى
 انك تقول انا الله بكذا وانا رسول الله ولا تقول سنا وقد سوغ ملك ومظهر علم الحجاز وغيره
 الحلاوتنا ايضا فيها وراوا ان سنا وانا واحد وان ذلك يستعمل فيما سمع من لفظ الشيخ وفيما
 قري وهو مذهب البخاري وجهته قوله تعالى الله نزل احسن الحديث وقوله ومن اصدق من الله
 حديثا فقد اطلق فيه لفظ الحديث وقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارنا واذنا الله من اخباركم
 فقد سوى بين هذه الالفاظ وحكي عن اسحق بن راهويه انه احتار في السماع والقراءة على الشيخ
 لانها اعم من سنا وتابعة على ذلك طائفة **تنبيه** **ي** هو خلد من تشبيهه اجبرني بقراءته عليه
 ان التعبير بقراءات اجود في اداها سمع بالعرض لان المسببه دون المشبه به وقاد صواب ذلك

لانه

لا ينفص بصورة الخال **فوايد** الاولى القراءة على الشيخ لحد طرق الحق والمقامون يسبقونها عن حديثنا القاري
يعرض ما يعرفه على الشيخ كما تعرض على القاري القرآن سواقر الطالب من حفظه ومن كتاب او سمع بقراءة غيره من
حفظه او من كتاب وسواكان الشيخ حافظا لما قري عليه وغير حافظ له ولكن يحسبك اصله هو او لغة
غيره خلا لبعض الاصوليين فيما اذا لم يحسبك الشيخ اصله بنفسه واجمعوا على صحة الرواية بها واختلفوا
هل يساوي السماع من لفظ الشيخ او في دونه او فوقه على تلاوته اقول احدهما انهما سواء ومذهب ما المثلث
واسبقا فاصحابه ومطهر علماء الحجاز والكوفة والخاري وحكاة الصير في عن السافعي وبيان ان القراءة
على الشيخ ارفع من السماع من لفظه وهو مذهب ابي حنيفة وابن ابي ذيب والليث وسعيد وغيرهم
وروي عن مالك قال ابن ابي اوس وكان ملكا يحكي في هذا بان الراوي ربما سمي وغلط فيما يقره بنفسه
فلا يرد عليه الطالب السماع ذلك الغلط اما لان الطالب جليص فلا يفتدي للرد عليه واما لهية الراوي
وجلالته واما لكون غلطه في موضع صادق فيه فاختلافا فيجعل خلافا فانهما انتم مذهب فيجعل الخطا ايا
قاس واذا قرأ الطالب على الراوي فسمي الطالب واخطار عليه الراوي لعلمه مع فراغ ذهنه او يرد عليه
غيره من يحضره لانه لا هيبة للطالب ولا يبدله ايضا مذهب في الاختلاف ان صادف بغلطه موضع اختلا
فالرد عليه متوجبه وانما ان السماع من لفظ الشيخ اعلى من القراءة عليه وهو الصحيح واليه ذهب جمهور
اهل المشرق ويؤيد ان السماع من لفظ الشيخ موافق للاصولات التي نصلي الله عليه وسلم اخبر الناس
ابتداء بجلالهم به من ربه عز وجل واسمعهم اياه والتقري على ما جرى بحضرة تداء السوال عنه مرتبة
بنايته قالوا ولي في الغوايب السائتة لا يستطاع اقرار الشيخ بصحة ما قري عليه نطقا خلا وبالعقل اهل
الظاهر وغيرهم ودليلنا انه لو لم يكن المقر عليه من روايته صحيحا كان سكوتة على الاكراه مع القدرة
عليه فسقيا فدين اتمام صحة ما ليس بصحيح وذلك بعيد عن العدل فان كان ثم خيلة اكره وغفل
لم يكف بسكوتة الفايذة المألدة اذا كان السماع والسمع ينسخ حال القراءة ففي صحة سماعه خلا في صحة
قوم واباه اخرون والاصح التفضيل فان كان الشيخ عني من فهم المقر ولم يصح السماع والاصح وهذا
التفضيل جار فيما اذا كان الشيخ او السماع يتخذ حال القراءة او كان القاري يفرط في الاسراع او كان
صوته خافيا او كان بعيدا بحيث لا يسمع كلامه قبل والظاهر انه يعني في كل ذلك عن القدر اليسير كالكل
والكثيرين العايلة الرابع يستحب الشيخ ان يجيز السامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوا لفظا وخطا

ليخبر بأجازه ما وقع من النقص ومن ثم قال ابو عبد الله بن عتاب الاندلسي لا غني في السماع عن الاجازة
ص فان جمع فهو كالحامس **ش** اي فان جمع الراوي الضعيف فقال اخبرنا فهو مثل اللفظ الخامس
 وهو قري عليه وانا اسمع في كونه صلا للماسمعة على الشيخ بقراءة غيره او قراه هو بنفسه ومعه غيره وقد
 قال ابن جنبل اذا حدثك العالم وحديثك فقل حدثني واذا حدثك في مثل فقل ثنا واذا قرأت
 عليه فقل قرأت عليه واذا قرأ عليه فقل قرأ عليه وانا اسمع وقال الحاكم ابو عبد الله الذي اختاره في الرقا
 وعهدت عليه اكثر سبوخي واما عاصري ان يقول في الذي يلخذه من الحديث لفظا وليس معلوم
 حدثني فلان وما كان معه غيره ما فلان وما قرأ علي الحديث بنفسه اخبرني فلان وما قرأ علي
 الحديث وهو حاضرنا فلان قال ابن الصلاح وهو حسن رايه **تبيين** هذا التفضيل
 في الفاظ الادب ليس بواجب وانما هو مستحب كانه لخطيب عن اهل العلم كما في جازين سمع وحديث
 ان يقول اخبرنا وما سمع مع غيره ان يقول اخبرني وحديثي وخودك **ص** والابنا
 يعني الاخبار الا في عرف المتأخرين فهو الاجازة كعن **ش** الابنا في اللغة وفي اصطلاح المتقدمين
 مراد في الاخبار وما في عرف المتأخرين من الحديث فهو محض بباروه واجازة مثل ما خصوا
 عن بذلك واذا قال الراوي سا ما فلان او عن فلان علم ان تلك الرواية اجازة والاجري ذكر
 الاجازة فلنذكر معناها وحكمها واركانها فيقول علم ان الاجازة بحيز اجازة واصولها اجازة
 تحرك الواو وتوهم انفتاح ما قبلها فانقلبت الفاء وحذفت الحاء والياء لالتقاء الساكنين
 ومعناها في اللغة العبور والانتقال والاباحة التسمية للجواب والامتناع وفي الاصطلاح
 اذن في الرواية لفظا او كتابا فيفيد الاخبار الاجازي عرفا واحترنا بقولنا الاخبار الاجازي عن
 التفسير بقولنا عرفا عن المعنى وضعا واما حكمها فقال بجواز الرواية بها جازية الفقهاء
 الحديث واستقر عليه العمل وهو المشهور من قول مالك قيل واما كرهها لمن لا يستعملها لانفسها
 وقال احمد بن ميسر الاسكندراني في احاديثه الاجازة عندي علي وجهها خبر من السماع الردي وذلك
 جمع من الفقهاء والاصوليين الى المنع وهو قول السبب وقول مالك واللساني في احتجاج الجوزون بان
 الاجازة طريق يفيده الاخبار بالرواية فيصح في خبره تفصيلا واجازة به لا يقتصر الى
 النطق صريحا كالقراءة عليه فمجيء اجازة كذا خبرتك اني اروي هذا الكتاب واذت لك ان ينقل

عني ومعني فلان اجازة خبرني اني روي الكتاب الفلاني واذني في نقله عنه فانا نقل عنه هذه الطريق
واجمع لما نؤمن بان الاجازة بالاجازة تدليس والتدليس كذب واجيب بمنع كونه تدليسا اذ لا
بد من ايضاح كيفية الاخبار والعايلون يجوز الاجازة لاختلاف في وجوب العمل بالروي بها والعج
انه واجب وقال اهل الظاهر لا يجب دليلنا انه خبر متصل الرواية فوجب العمل به كالسماع احتجوا
بان خبر خال عن السماع فلا يجب العمل به كالمسند والجواب منع الحكم في الاصل ثم الفرق بان المرسل
لاخبار فيد البتة وهذا فيه الاخبار موجود مع العمل به ان يجعل المجهول مستند في
الغيا وما اركانها فاربعا حلها المحير ويشترط فيه ما يشترط في الحديث وهو ان يكون
مسما مكلفا على الضابط فان كان ما اجاز به مصنونا عند ثقة غيره لم يشترط في الجبر الضبط
الركن الثاني المجازة ويشترط فيه عند الجمهور ان يكون معينا على العمل ولا يشترط فيه عند
الجمهور ان يكون عاقلًا مميزًا فيقولون وللصبي عند ولادته ودليلهم ان الاجازة اباحة
والاباحة تصح لغير العاقل وفيه نظر لان الاجازة اباحة مفيدة للاخبار وغير العاقل ليس
اهل الاحبار ولا يشترط ايضا الاسلام لان الكافر يصح سماعه الركن الثالث المجازية ويشترط
فيه ان يكون معينا فان كان معينا من وجه دون وجه يجوز ان يقول اجرت لك جميع سموعتي
او مروياني فالأكثر من علي صحته الركن الرابع ما تقدم به الاجازة وهو اما بالقول وحده كان يقول اجرت
لك الكتاب الفلاني الذي هو سماعي واجرت لك ما سمعته او ما رويته ونحو ذلك واما بالكتابة
وحدها كان يكتب اجرت لك ما سمعته او سمعته عندك التي سمعته ونحو ذلك ولا يتلفظ بالاجازة فلهذا اثن
من الاول لان القول دليل حناه القليل بالاجازة والكتابة دليل القول الدال على الرضى والدال
بغير واسطه اقوي واما باللفظ والكتابة معا وهو بلغ **ص** وعصمه العاصم محمول على
السماع الا من التدليس وقيل يشترط بثبوت لقائهما ولو لم يثبت وهو المختار **ش** المعنونة مصدرة
عن الحديث بعينه اذ اراه بصيغة عن فلان عن فلان وانما يفصل ذلك لاسناد المتصل طلبا
للاختصار وقد اختلف في قول الراوي عن فلان وهو معاصر له هذا المحمول على انه سمعه منه
اذا كان غير مدلس حتى يظهر خلاف ذلك وهو مذهب مسلم وادعي الاجماع عليه ولا ينعى ذلك

من العباد يأنه لغيره ولو مرة في دهره فان لم يعلم لا يقول به حجة حتى يأتي بلقظ السماع والتحدث
وهذا هو المختار عند المصنف وهو مذهب البخاري وجمهور رايته الحديث وغيره لان الغلبة
لا تقتضي السماع فاذا لم تثبت لقا الراوي الذي ليس بمجلس من عنقه من جهة احتمال ان يكون
سمعه منه وان يكون سمعه من غيره عنه ولا مرجح لاحد الاحتمالين على الاخر فاذا ثبت اللفظ
تخرج احتمال السماع منه لانه لو لم يكن سمعه منه كان ملسا باطلا لا روي عنه من غير الرواية
عنه من غير ذكر الواسطة والظلام فيمن لم يعرف بالتدليس **ص** والخلق المسافرة في الاجازة
المفوت بها والمكاتب في الاجازة المكتوب بها **ش** اطلق المتأخرون وجمهور من بعد الخمسمائة **ش**
في الاجازة التي يسافرها المجرى فيقول ايا فلان مسافرة او ساقي فلان وكذلك اطلقوا
لقط المكاتب في الاجازة المكتوب بها فيقول انا فلان مكاتبه او كاتبه الي والدق من لا يطعن
الكتابة الاعلى ما كتب به الشيخ الى الطالب من الحديث اذن له في روايته ما لا يري شيخنا عبد
الرحيم ان هذه الالفاظ وان استعملها طائفة من المتأخرين لا تسلم من طرف من التدليس اما
المسافرة فتقوم مسافرة بالحديث واما الكتابة فتقوم ان كتب اليه بذلك الحديث بعينه
كما كان يفعل المتقدمون بكتب الحديث ضم الي اخرها حديث يذكر انه سمعها من فلان كما رسمها
في الكتاب وقد نص الحفاظ بنو النظر للهمداني في جزله في الاجازة على المنع من ذلك وعلى الا
يهمم الذي ذكره شيخنا **ص** واسترطوا في صحة المناولة اقترانها بالاذن بالرواية وهي ارفع
انواع الاجازة **ش** المناولة احل طرق الاخذ والتخل وهي على قسمين الاولى المناولة المعروفة
بالاجازة وصورتها ان يدفع الشيخ للطالب اصل سماعه او فرعاً مقابله ويقول هذا سماعي
وروي عن فلان فاروه عني واجزه لك روايته ولخوذلك ومكلمايه او يتركه عنده عارية
الي ان ينسخه ويقابل به او يات الطالب باصل سماعه او فرعاً مقابله فيعرضه عليه
فيتأمله ثم يراوله للطالب ويقول هو روي عني او سماعي عن فلان او عن من ذكر فيه واخوذلك
وقد سمي هذا غير واحد من ائمة الحديث عرضاً وقد تقدم ان القراء على الشيخ تسبي عرضاً فيكون
هذا عرض المناولة وذلك عرض القراء وهذه المناولة ارفع انواع الاجازة وقال بصحتها معظم
الائمة قال القاضي عياض وهو قول كافة اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر وهي منزلة

السماع

السمع عند مالك وجماعة من الأئمة وتفسير ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول من اصطلاح الحديث من ذهب إلى
 أيضا أو فاقم السماع ووجهان الثقة بكتابه مع أننا أكثر من الثقة بالسمع وأثبت لما يدل من الوهم
 على السماع والسمع القسم الثاني المناولة المجرده على الإجازة وهو أن يتناوله كتابا ويقول هذا سماعي من
 فلان ولا يقول له اجزئه لكاواروه عني ونحو ذلك وقد ذهب ابن الصلاح إلى أنه لا يجوز الرواية بها وذكر أنه
 عاجل غير واحد من الفقهاء والأصوليين على الحديثين الذين سوغوا الرواية بها وذهب طائفة من أهل
 العلم إلى أنها صحيحة وإن الرواية بها جائزة كحكمه لخطبته لا لخطبته من الأسفار بالأذن في الرواية تذييل
 جواز الزهري وما لا خلافنا في المناولة وهو مقتضى القول بأن عرض المناولة بمنزلة السماع والصحيح
 الذي غلبه عمل الجمهور المنع من ذلك والتعبير بما ليس بها كقوله ناولني وحدثنا وأخبرنا وما ناوله **ص**
 وكذا يسترط الأذن في الوجاهة والوصية بالكتاب والأعلام والأفلا عبدة بذلك كالأجازه العامة
 والبول والمعدوم على الأصح في جميع ذلك **ش** يعني كما استرط الأذن في المناولة استرط الأذن في الوجاهة
 وما عطف عليها وإن لم يكن أذن في هذه الأسيا فلا عبدة بها كالأجازه العامة والأجازه للمجهول
 والأجازه للمعدوم على الأصح وأعلمنا أنه استملت عبارة على ذكر ثلثة طرق للحديث ونقد وهي الوجاهة
 والوصية بالكتاب والأعلام وثلثة أضرب من ضروب الأجازه للمجهول والأجازه العامة والأجازه
 للمعدوم فلننظم عليها على طريق الاختصار فيقولوا ما الوجاهة بكسر الواو ومصدر وجليح
 مولد غير سميع فربما يجد الطالب حديثا يخط رواها أو كتابا بخط مصنف ولم يسمع الواحد
 ذلك ولا به إجازة وقد وثق بأن خطه فلان يقول وحدثت أو قرأ بخط فلان أو في كتاب
 فلان بخطه فلان ويسوق الأسناد والمثبت أو ما وجد فلان لم يثق بأن خطه فليقل بلغني
 عن فلان أو قال لي فلان أنه خط فلان أو ظننت أنه خط فلان أو ذكر كتابه أنه فلان فلان فلان
 ونحو ذلك من العبارات المفصلة ولم يجر أحد من يعتد به التعبير في الوجاهة يحدثنا واحدا أخبرنا
 ولا علمهم معد السند وإنما هي من باب التعليق الأما يتبع الواحد بأن خطه من وجده عند قد
 أخذ ثوبا من الاتصال بقوله وحدثت بخط فلان وقد اتفق الأئمة على منع التعليق والوراية بالوا
 كما قاله القاضي عياض وإنما اختلفوا في العمل بها فغض المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم
 لا يرون العمل بها وكثير من العمل بها عن السافعي وطائفة من نظرائه وقطع بعض المحققين منهم

بوجوب العمل بها عند حصول النقص وهو الصحيح الذي لا يتعدى غيره في هذه الاقسام عند ابن الصلاح
 قال ابن كثير وقد ورد ما يتوهم في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يخلق العجب
 اليكم بما نأقوال الملائكة قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم وذكروا الانبياء قال وكيف لا يؤمنون
 والوحي ينزل عليهم قالوا فحقن قال وكيف لا يؤمنون وانما بين اظهر كره قالوا فمن يا رسول الله قال قوم
 يأتون بعدكم كبريحاء وحفاه يؤمنون بما فيها وهو اسباب طحسن وفي الحديث علم من اعلام النبوة
 وهو اخباره بما سيقع وهو تدوين القرآن وكتبه في صحف ولهم يكن ذلك في زمن صلى الله عليه وسلم
 واما الوصية بالكتاب فهي التي يوجب الراوي عند سفره او موته بدفع كتابه الذي يروي به الشخص معين
 من غير زياده على ذلك فنقل عن بعض السلف انه اجاز للوحي له روايته عن الوحي قال ايوب قلت لمحمد بن سيرين
 ان قلنا لا وحي لي بكتبه فلحديث بها عنه قال نعم ثم قال بعد ذلك لا امرك ولا انهاك قال محمد بن زيد
 وكان ابو قلابه قال ادفعوا كتيبي الي ايوب ان كان حيا والا فاحرقوها وعللا القاضي عياض
 بان دفعها له نوعا من الاذن وسبها من العرض والمناولة وجعلها قريبة من ضرب الاعلام
 وحجج ابن الصلاح عدم جواز الرواية بها وحمل تجويز من جاوز ذلك على ارادة النقل بطريق الوحا
 ومنع تشبيهها بالمناولة والاعلام واما الاعلام فهو ان يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب او الكتاب
 الغلاني رواية او سماعه من فلان مقتصر على ذلك فنقل عن قوم من الحديث ائمة الاصول الرواية
 بذلك كالسأهد اذا ذكر في غير مجلس الحكم سماعه له لسي فليس لمن سماعه ان يسأله على سماعه
 اذا امر يا ذن له ولم يسمه على سماعه واجازها بعض اهل الظاهر والكثير من ائمة الحديث
 ونظار الفقهاء واهل الاصول لانها اخبار اجمالية وهو يحصل بدون الاذن كما اذا قرئ الطالب
 على الشيخ سماعا من حديثه واقربانه روايته عن فلان عن فلان فانه يجوز له ان يروي عنه
 مع انه لم يسمعه من لفظه ولا اذن له في روايته عنه وفيما سئل عن ذلك على السأهد غير صحيح لان
 السأهد على السأهد لا تصح الامع الاسناد والاذن في كل واحد لا اذا سمع اداؤها عند
 الحكم فغنية خلاف والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه الى اذن باتفاق والسأهد
 مفترق عن الرواية في اكثر الوجوه وهذا منها واما الاجازة العامة فهي ان يجيز الشيخ لغيره
 معين بصفة العموم كاجازته لاهل بلد معين او قبيلة معينة او لوجوه دين في زمانه او

المسلمين

للمسلمين فذهب القاضي ابو الطيب الطبري الى صحة اللجوءين ثم عند الاجازة وذهب ابو بكر
 الخطيب وغير واحد من اهل الحديث والصفة الى صحة امطاقا وراواها شديدة بالوقف
 على المجهول ومن لا يحصى كالوقف على بني عيم وقرينين وذلك يصح عند المالكية ومحمد بن الحسن
 وابي يوسف وهو احد الثقلين عند السافعية قالوا ومن اجاز الوقف فهو احو به كما قال علي
 الفقرا والمساكين وهم لا يحدون ومن قال بطلانها رها اضافة الى مجهول فلا تصح كالوكالة واما
 الاجازة المجهول فكقوله اجرت لمحمد بن عبد الله المصري ومحمد بن عيسى بن ذلك ولم يتضح الاد
 منهم فلهذا اجازة اذا سبيل الى معرفة واما الاجازة المعلوم فكقوله اجرت لطلبة العلم ببلد
 كذا في كانوا او لكل من دخل بلد كذا من طلبة العلم او لمن يولد فلان فاجازها من الفقهاء ابو الفضل
 بن عمر وسالم والكا والقاضي ابو عبد الله الدامغانى الحنفى وابو يعلى بن الفراء الحنبلى واختلف فيها قول
 القاضي ابو الطيب الطبري من السافعية واجازها غيره منهم ونقل القاضي عياض جوازها عن معظم
 الشيوخ المتأخرين قال وبها استمر علمهم بعد سرقا وغربا وبطلها ابن الصباغ والماوردي وغيرهما
 وهو الصحيح عند ابن الصلاح حجة الموزنين ان الاجازة اذن لا تحادنه فلا يستلزم فيها اللجوء
 وايضا القياس على الوقف على المعلوم فانه يجوز عند المالكية والحنفية وان لم يكن اصله
 موجودا حال الاتفاق حجة المانعين ان الاجازة في حكم الاخبار جملة بالاجازة في حكم الاخبار
 للمعلوم لا يصح الاجازة له **ص** ثم الرواة ان اتفقت اسماؤهم واسما ابائهم فصاعدا واختلفت
 الخاصم فهو المتفق والمعتوق **س** من انواع علم الحديث المتفق والمعتوق وهو ان يتفق اسم
 الرواة واسم ابائهم في الخط والنق وختلفت اسماؤهم وهو في مهم لانهم يسمونهم ان الشخص
 منهم الاخر ويكون احدهما ثقة والاخر ضعيفا فاذا غلط من الضعيف الى القوي صحح غير الصحيح
 واذا غلط من القوي الى الضعيف ضعف الصحيح مثال ما انفقت اسماهم واسما ابائهم حميد
 بن قيس الكوفي وحيد بن قيس الانصاري فجمعهما عصر واحد وقلاسته كافين روي عنه وروا
 عنهما ومثال ما انفقت اسماؤهم واسما ابائهم واحدا هم احمد بن جعفر بن حمدان اربعة
 متعاصرون في طبقة واحدة وكما واحد منهم روي عن اسم عبد الله فلا والله ابو بكر البغدادي
 العظيم يسمع عن عبد الله بن احمد بن حنبل السند والزهدي في سنة ثمان وستين وثلثمائة

روي عنه ابو نعيم الاصبهاني وجماعة اخرون والثاني السقطي البصري يكنى ابا بكر ايضا
 يروي عن عبد الله بن احمد بن محمد بن ابراهيم الدورقي وغيره روي عنه ايضا ابو نعيم
 وغيره ثلثي سنة اربع وستين وثلثمائة وقد جاء في الماية والثالث الدينوري
 روي عن عبد الله بن محمد بن سنان الرواسي روي عنه علي بن القاسم بن سادات
 الرازي وغيره والرابع ابو الحسن الطوسي روي عن عبد الله بن جابر الطرسوسي وروي
 عنه القاضي ابو الحسن الخصيب بن عبد الله بن محمد الحنظلي المصري ومن غريب الاتفاق
 في ذلك محمد بن جعفر بن محمد ثلثة متعاصرون ما توفي في سنة واحدة وكل منهم في عصر الماية
 وهم ابو بكر الابن ابي البندار والحافظ ابو عمرو بن مطر النيسابوري وابو بكر بن كنانة
 البغدادي وكان موته سنة ستين وثلثمائة **ص** وانما اتفقت الاسماء خطأ واختلاف
 نظماً فهو المولف والمختلف **ش** من مهمات فنون الحديث المتواف والمختلف ومن لم يعرف
 كثرة خطأ وهو بالاسماء المتفقة في الخط المختلفة في النطق مثله عايش بياضات الحروف
 وسين مجيء بياض حلة وسين مملد فالاول من اهل المدينة روي عنه عطاء والثاني بن
 ربيعة من اهل الكوفة روي عنه ابراهيم النخعي **ص** وان اتفقت الاسماء واختلفت الابدان
 او بالعكس فهو المتساوية **ش** من الفهم ايضا معرفة المتساوية من الاسماء وهو ما اتفق
 لفظه وخطه واختلف اسم الاباء لفظاً وتالفت خطأ او بالعكس وهو ما اختلف من
 الاسماء وتالفت خطأ واتفقت اسما الاباء خطأ ولفظاً مثال القسم الاول موسى بن علي بن جعفر العيني
 وموسى بن علي بن جعفر العيني فالاول جماعة كثيرة متاخرين ليس في الكتب الستة منهم شيء والثاني
 بن رباح النخعي المصري امير مصر بن جعفر العيني وصاحب البخاري وصاحب المسارق الفتح
 وقال محمد بن سعد اهل مصر يفتون واهل العراق يفتون وقال الدارقطني كان يفتي
 بعلي وكان اسمه علياً وقد اختلف في سبب تصغيره فقال ابو عبد الرحمن الموري كانت بنوا
 امية اذا سمعوا بولوا داسه علي فتلقوه فبلغ ذلك رباحاً فقال هو علي وقال ابن حبان في
 الثقات كان اهل الشام يجعلون كل علي عندهم علياً بغضهم علياً رضي الله عنه ومن لم يلق
 ما قيل لعلي بن رباح بن رباح بن علي بن رباح ولمسلة بن علي مسلة بن علي ومثال للقسم الثاني

موسى

سرج بن النعمان وسرج بن النعمان وكلاهما مصغر فلأولهما المهر والميم سرج بن النعمان بن مروان اللؤلؤي
 البغدادي يروي عنه البخاري وروي لأصحاب السنن والثاني بالميم والمهر سرج بن النعمان القناني
 الكوفي تابعي له في السنن الأربعة حديث واحد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه **ص** وكذا أن وقع
 ذلك الاتفاق في اسم واسم والاختلاف في النسبة **ش** إذا وقع الاتفاق خطأ ولفظاً في الاسم واسم
 الأب والاختلاف في النسبة مع التأليف خطأ يسمى متساوياً كما إذا وقع الاتفاق في الاسم والاختلاف
 في الأب أو بالعكس مثاله محمد بن عبد الله الحميري ومحمد بن عبد الله الحميري فالأول بضم الميم وفتح الحاء الميم
 وكسر الراء المشددة نسبة إلى النعمان بن عبد الله بن المبارك أبو جعفر القزويني
 لحافظ قاي طوان يروي عنه البخاري وأبو داود والنسائي والثاني بفتح الميم وسكون الحاء الميم
 وفتح الراء قال ابن نويرة لا يعرف من توفي عن السافعي وروي عنه عبد العزيز بن
 بن محمد بن الحسن بن زبالة ليس بالشهور **ص** ويتركب منه ومما قبل النوع منها أن يحصل الاتفاق
 أو الاستنباه في حرف أو حرفين أو بالتقديم والتأخير وخوذلك **ش** يتركب من هذا النوع في
 المتساوية ومن النوع الذي قبله وهو التلفظ والمختلف النوع من تلك الأنواع أن يحصل الاتفاق
 في حرف متساوٍ عبد الله بن منين وعبد الله بن منير لما لا أول فيهم مضمومة بعدها نون مفتوحة
 وأخرها نون قبلها ياء متناهية من تحت عبد الله بن منين العيصي من أهل مصر يروي عن عمرو بن العاص
 وقيل عبد الله بن عمرو والأول أصح حديث عنه الحارث بن سعيد العتيقي وليس له غير حديث
 واحد وأما الثاني فيكسر النون التي بعد الميم ويرابعد إليها عبد الله بن منير أبو عبد الرحمن
 الروزي يروي عنه يزيد بن جبرون وهب بن جبرون وخوهم يروي عنه البخاري في صحيحه وأبو
 عبد الرحمن النسائي وأبو عيسى الترمذي وكان من التفقات المعدلين ومنها أن يحصل الاتفاق
 في حرفين ومنها أن يحصل الاستنباه في حرفين ومنها أن يحصل الاستنباه في حرفين ومنها
 أن يحصل ذلك بالتقديم والتأخير كالأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود **ص** خاصة في
 المهم معرفة طبقات الرواة وموالاتهم ووفائهم وأحوالهم تعدد ولا يخرجها وجهاً **ش** هذه
 الخاصة تشمل على أمور مهمة يتقرر الحديث في معرفة طبقات الرواة وقد غلط بسبب
 الجهل يعرفها غير واحد من المصنفين فيجعل بعض الرواة في غير طبقته نحو ما وقع لبعضهم أنه

طالب

عبد الزناد عبد الله بن ذكوان في اتباع التابعين وهو من التابعين والطبقة لغة القوم
 المتسابعون واصطلاحا جماعة استتركوا في السن ولغا المسليخ وقد يكون الشخص الواحد من
 طبقتين باعتبارين مثل انس بن مالك واسباهه من صغار الصحابة فانه من طبقة العشرة
 عند من جعل الصحابة كلهم طبقة واحدة كابن جبان لا يتركهم في العجبة ومن غير طبقة العشرة
 عند من جعل الصحابة طبقاتا متفاوتة بالسيف الى الاسلام او سواد المساهل كجني عبد الله
 محمد بن سعد البغدادي ومن ذلك معرفة مو اليد الرواه ومعرفة وقيامهم قال بهما يعرفون
 مدعي اللقاو علم صدقة ومن ذلك معرفة لحواله الرواة من كونهم معدلين او غير معدلين
 فان بذلك يعرف صحيح الحديث من سنده وقد قال علي بن المديني التدقيق في معاني الحديث يصف
 العلم ومعرفة الرجال يصف الاخر وفي ذلك لاية الحديث تصانيفهما افر بالضعف ك تصنيف
 البخاري والنسائي والعميلي والساجي وابن جبان والدارقطني والازدي وابن عدي
 الا انه ذكر كل في حكمه وان كان نقد وتبعه على ذلك الذهبي وذكر شيخنا ابو الفضل العراقي
 انه ذيل عليه ذيل في جملة ومنها ما افر دنا الثقات ك تصنيف ابن جبان وابن ساهين ومنها ما جمع
 بين الضعفاء والثقات ك تاريخ البخاري وتاريخ ابن ابي حنيفة وهو كثير الفوائد وطبقات ابن
 سعيده ولا يقبل في المرح والتعديل الا قول العدل الجازم المتوسط بين المفرط والمفرط
 فمن علا في المرح حتى جرح بما يصلح ولا يصلح لا يقبل قوله ومن احسن لخدمه بالناس حتى
 عدله من يصلح ولا يصلح لا يقبل قوله لان الاول افرط والثاني تفرط وكلاهما مذموم
 والصواب المتوسط ولهذا جعل بعضهم المتكلمين في الرجال على اقسام منهم من نفسه حاد في
 المرح ك محمد بن سعيده وابن معين وابي حاتم وابن خراش ومنهم من هو متساهل كالترمذي
 والحاكم والدارقطني في بعض الاوقات ومنهم من هو معتدل ك محمد بن حنبل والبخاري والبيهقي
 ندرعة وذكر الذهبي ان علماء هذا الشأن لم يجمع منهم قط انسان على توثيق ضعيف ولا
 على تضعيف ثقة وانما يقع اختلاف عباراتهم في مراتب القوم او مراتب الضعف والوحد
 منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه وانما اجيز الكلام في المرح والتعديل لصيانة
 الشريعة كما اجيز في تحريم السهو للمراعات الحقوق ودفع الشبهات وقد اوجب الله تعالى البين

عند

عند خبر الفاسق فقال يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 في التعديل ان عبد الله صالح وفي الخرج ببس اخو العسيرة فان قيل كيف يسوغ التبعيض وهو
 غيبة ان كان ما ذكره صحيحا وبهتان ان لم يكن صحيحا الماروا ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم سئل ما الغيبة فقال ذكرنا خالك بما يكره قال افرأيت ان كان في اخي ما اقول قال
 ان كان في اخيك ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته فالجواب ان ذكر
 الانسان عيبا خيرا انما يكون من باب الغيبة المني عنها اذا قصد بذلك تنقيصه وعيبه
 اما اذا ذكر ذلك على وجه النصح فلا يكون غيبة بل دليل قوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي
 ذكرت له ان فلانا فولا فلانا خطباها اما فلانا فلا يصح عصاه عن عاتقه واما الاخر فصعلوك
 لا مال له ولا يريد ذلك غيبة لما كان مستسارا في النكاح ودعت الضرورة اليه وهذا كالشاهد
 ليس تخييعا بغيبة الا اذا كان على طريق النقص والمساومة واليخذر الجراح كل الجدار من الاقدام
 على الخرج بمسلم بعد الظن وليتنت ليلا يسلم برياسمة سويق عليه طول الدهر عارها وقد ذكر
 الامام ابو الفتح ابن دقيق العيد ان الوجه الذي يدخل منها الاثم في هذا الباب خمسة احدها
 السوي والقرض وهو سرها وقد وقع في تواريخ السامريين ذلك والمقدمون وان تنزهوا
 عنه لتوفر دينهم فقد بتدريادة من هو من اهل التقوى بسبب غضب لان فلتات
 الانفس لا يدعي منها العصمة والساني الخالفة في العقايد فقد سنن من ذلك الطعن بالتكفير
 او البديع وهذا يوجد كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين والسالك الاختلاف
 بين المتصوفة وبين اهل علم الظاهر فان كثيرا من اقوال المحققين من العرفية والحق الميراثي
 بتتبع حفظها من باطلها علم العرفية بل لا بدع ذلك من معرفة القواعد الاصولية والتمييز
 بين الواجب والمجازي والمستحيل العقلي والعادي وهذا المقام خطر فان القاصح في الحق منهم
 بغير حق معادلا وكذا الله وقد قال تعالى فما اخبر عنه نبينا صلى الله عليه وسلم من عاد
 الي ولما فقد بارزني بالمحاربة والساير لا نكار الباطل مما سمعته عن بعضهم تارك الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر عاص لله تعالى داخل ان لم ينكر بقلبه تحت قوله عليه الصلاة والسلام
 وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل والرابع الجهل بالعلوم ومرايتها فقد استغل السامريون

بعلوم الاوائل وفيها الحق كاستساب الهندسة والطب وفيها الباطل كالطبيعات وكثير
 من الالهيات واحكام النجوم فيحتاج القاصح ان يميز بين الحق والباطل لئلا يكفر من ليس
 بكافر او يقبل رواية كافر والخامس لاخذ بالتوهم مع عدم الموضع فمن فعل ذلك فقد
 دخل تحت قوله عليه السلام اياكم والظن فان الظن الكذب الخدب وضرب الجراح اذا كانت
 معروفا بالعلم قليل التقوي عظيم فان علم يقضي سماع قوله فتقع الخلل بقوله ورعه
 واخذ بالتوهم ثم قال واحسن في المقال من قال اعراض المسلمين حجة من حفر النار وقد
 علي سفيها طيفتان من الناس المحدثون والحكام **ص** ورايت الجرح واسواها الوصف
 بافعل كالكذب الناس **ش** من المهم ايضا معرفة مراتب الالفاظ الدالة على الجرح فان بعضها
 اشد في الجرح من بعض وانما قدم مراتب الجرح على مراتب التعديل لانه يري تقديم الجرح على
 التعديل كاسيالي بيانه والجرح بفتح الجيم هو القطع في الجسم الحيواني تحريدا وما يقوم مقام
 ثم استعمل المحدثون والفقه ما يقابل التعديل لانه تاثير في الدين والعرض وهو ان ينسب
 الى الشخص ما يخالف العدالة التي هي سر قول الرواية فاسو مراتب الجرح ان يوصف الراوي بافعل
 كالكذب الناس **ص** ثم هو دجال او كذاب او وضاع **ش** يلى تكلم الرببة قولهم فلان دجال
 او فلان كذاب او فلان وضاع وهذه الرببة اسو مراتب الجرح عند صاحب الميزان والمحافظة
 ابي الفضل ابن العري **ص** واسهلها لين الحديث وسي الحفظ او فيه ادني مقال **ش** من
 اسهل مراتب الجرح قولهم فلان لين الحديث قال ابن الجحامة اذا اجابوا في رجل ياب له لين الحديث
 فهو من يكذب حديثه وينظر فيما عتبارا وسال حمة السهمي بالحسن الدارقيني اي يري تريد
 اذ قلت فلان لين قال لا يكون ساو ظام ترك الحديث وكثير حجابسي لا يسقط من
 العدالة فان قلت فعلى هذا يكون لين الحديث معولا به والا لزم ان يكون ساقطا
 ومتروكا فالجواب ان ذلك ليس بل لازم لجواز ان يكون متوقفا فيه لان الجرح اوجب
 رتبة والريية اوجب توقفا ومن اسهلها اقولهم فلان سي الحفظ اذ لا يقال ذلك
 الا لمن لم يغش غلطه وكذلك قولهم فلان فيه ادني مقال اي اقرب من الدنوا من الدناءة
ص ورايت التعديل وارفعها الوصف بافعل كاتونق الناس **ش** اي ومن المهم معرفة

مراتب الفاظ الائمة في التعديل فان لها مدخلا في الترجيح عند عارض الروايات والتعديل ان ينسب
 الى الشخص العفة والصيانة بفعل الواجبات وترك المحرمات ما يسوغ قبول قوله شرعا وارتفاع الظاهر
 في التعديل واعلاها وصفهم الراوي بما فعله التفصيل كقولهم راووا الناس لا يفتني ان يزيد
 على المضاف اليه في النقة التي هو وهم شركا فيها **ص** ثم ما تأكد بصنعة او صفتين كنقته نقة او نقة
 حافظ **س** في المرتبة الاولى من مراتب التعديل ان يؤكد التوثيق بما باعادة اللفظ بعينه كقولهم
 نقة نقة واما بالفظاخر من طبقة كقولهم نقة حافظا وبت حافظا ونقة متقن والظاهر
 ان هذه المرتبة والتي قبلها سوا الان التاكيد في هذه نظير الزيادة في فعل التفصيل وهذه
 الالفاظ هي علا العبارات عند صاحب الميزان وشيخنا الحافظ ابى الفضل ابن العراقي وعند الخليل
 ارفع العبارات ان يقال حمدا ونقة وظاهر كلام احمد وابن معين ان الوصف يتبعه دون الوصف
 بحجة قال ابو زرعة الدمشقي قلت لابي بن معين وذكرته له لجة فقلت لمحمد بن اسحق فقام **ق**
 كان نقة انما لجة عبيد الله بن عمرو ومكلا بن اسد والاداعي وسعيد بن عبد العزيز وقال **ق**
 سألت احمد بن عبد الله بن ابي ثور فقال معروف في رواية محمد بن اسحق قلت فلو قال **ق**
 ان محمد بن اسحق كان لجة كان مصيبا قال لا وكنت نقة فابسا قال بن دقيق العيد لا اقترج
 وقد فهم من بعض رباب الحديث انه يطلق اسم النقة على من لم يظهر فيه جرحه مع زوال الجبهة عنه
 وهذا هو المستور الحال وزوال الجبهة يرجع الى العين وقد يكون الشخص مجهولا العين ويكون
 مجهولا الحال فمن كان يرى هذا المذهب فتزكية الراوي بكونه نقة لا يكفي عند من لا يقبل روايته
 المستور واما من لا يرى هذا المذهب فاذا قال فلان نقة كفي ذلك ان صرح بان لا يقبل مثل رواية
 هذا الشخص فان اطلق هذا اللفظ لا يعلم مذهبه في هذا فلا قرب ان ينزل قوله فلان نقة
 على انه معروف الحال عندهم لا على كونه مستورا بالنفس الذي ذكرناه **ص** وادناها ما اشعر
 بالقرب من اسهل الجحيم **س** اذ في ههنا يحمل ان يكون من الدانة ويحمل ان يكون من الدنو
 ومعناه اقرب مراتب التعديل ما كان مشعرا بالقرب من اسهل مراتب الجحيم وهي اخرها نحو قولهم
 فلان شيخ قال ابو الحسن بن العفطان بعنوان بذلك انه ليس من طلبة العلم واما هو رجل اتفقت
 له الرواية الحديث واجابته اخذ عنه وقال **ق** المراد به انه لا يترك ولا يحدث

مستقبلا **ص** وتقبل التزكية من عارف بأسياها ولو من واحد على الاصح **ش** التزكية
هي المشاع على الشخص بصفات العدالة وهي مقبولة من العارف بالاسباب التزكية لانه
لو لم يكن عارفا لما زكي بما لا يقضي التزكية كما روي يعقوب النسوي في تاريخه قال سمعت
انسانا يقول لاحد بن يونس عبد الله العمري ضعيف قال انما يضعفه رافض مبعض لابايه
لو رايه لحيته وخضابه وهيته لعرفت انه ثقة فاستدل احد بن يونس على ثقة بما ليس
بدليل لان حسن الهيئة يشترك فيه العدالة وغيره وقوله ولو من واحد على الاصح
لان العدد اذا لم يسترط في الرواية لم يسترط في شرط قبولها وهي التزكية لان الشرط
لا يزيد على مشروطه قال العلامة ابو الحسن البزنطي وفيه بحث لان فقا - رضانا
ثبت بواحد مع ان تعديل السامع به كذلك لا يثبت بواحد وجه مقابل الاصح ان
التزكية صفة فيحتاج في ثبوتها الى عدلين كالتزكية والكفاه وغيرها **ص** والجرح
مقدم على التعديل ان صدر مبنيا من عارف باسبابه **ش** اذا اجتمع في شخص
جرح وتعديل فالجرح مقدم على التعديل عند المصنف سواء كان عددا لجرحين اكثر من
عدد المعدلين او اقل او مساويا لان الجرح مصدق للمعدل فيما اخبر به عن
ظاهر حاله وخبر عن امرنا ظن خفي عن المعدل فيقدم قوله كرواي الزيادة في الحديث
تقبل لانه سمع ما لم يسمع غيره لكن يسترط امران احدهما ان يكون سبب الجرح مبينا
لان الجرح يحصل بامر واحد فلا يسو ذكره ولا خلافا للناس في اسبابه فلا بد من
بيان السبب ليظهر اهو قاذح ام لا فقد جرح بعضهم فاستفسر فذكر ما ليس بقاذح
والثاني ان يصدر الجرح من عارف بالاسباب المقتضية له يريد وهو عدل لانه اذا
لم يكن كذلك لم يقبل قوله وقال الخليل بن كان الذي يرجح اليه في الجرح عدلا مرضيا
في اعتقاده وافعاله عارفا بصفة العدالة والجرح واسبابها علما باختلاف الفقهاء
في احكام ذلك وقيل قوله فبين جرحه مجالا ولا يسأل عن سببه وقال به غير واحد من
الاصوليين واخبار القاضى ابو بكر بن الطيب ونقله عن الجمهور **ص** فان خلا عن
تعديل وقيل محلا على المختار **ش** اذا كان الجرح له ينص على تعديل احد من الائمة

فالمختار

واسم الكنية

قال مختار عند المصنف ان لقب الجرح فيه مجاز ولا يجب بيان السبب لان الظاهر من حال العلل العارف
ان لا يطلق الجرح الا فيما هو موجب له عند الجميع **ص** ومن المهم في علم الحديث ايضا معرفة كني السمين
ش من المهم في علم الحديث معرفة كني ذوي الاسماء ومعرفة اسماء ذوي الكني فان الراوي قد يورد مره بكنيته
ومره باسمه ومعه يضاف من لا يعرفه له التعبد ولا تصنف في ذلك جماعة واخذ تصنيف في وصف
ابي احمد الحاكم شيخ ابي عبد الله الحاكم وذلك على اقسام اهلها من اشهر باسمه دون كنيته كطاهر
بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسين بن علي في آخرين كنيته ولحمهم ابو محمد وكان زبير
بن العوام والحسين بن علي وحذيفة وسلمان وجابر في آخرين كانوا بابي عبد الله وعبد الله بن
مسعود وعبد الله بن عمر في آخرين كانوا بابي عبد الرحمن والثاني من اشهر بكنيته ودون اسمه
كاخي الصفي مسلم بن صبيح بن المهد وفيه الوجه بعد ما ياكله حرف ساكنه وابي ادريس الحوافي
عابد الله وابي اسحق السبيعي عمرو وخلق لا يحصون والثالث من اختلف في كنيته دون اسمه
كاسامه بن زيد اختلف في كنيته فقيل ابو زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو عبد الله وقيل ابو
وكيل بن كعب كنيته قيل ابو المنذر وقيل ابو الطفيل والرابع من اختلف في اسمه واسم ابيه
علي نحو عشرين قولاً قاله ابن عبد البر وقال النووي ثلثين قولاً وذكر ابن اسحق ان اسمه عبد
الرحمن بن صخر وصلى ابو احمد الحاكم في الكني والنووي واخرون وصلى للمصنف ان اسمه عمير
بن عامر والخامس من اختلف في كنيته واسم نحو سقينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو لقب له واسمه عمير وقيل صالح وقيل مهران وكنيته ابو عبد الرحمن وقيل ابو النخعي
والسادس من علم كنيته واسم معاً ولم يقع في واحد منهما خلافاً فخايمه المذهب ابي حنيفة
النعمان وابا عبد الله سفيان الثوري ومكحول ومحمد بن ادريس الشافعي واحمد بن محمد بن
حنبل **ص** ومن اسمه كنيته **ش** من المهم معرفة من اسمه كنيته وهو قسمان اهلها من
كنيته له غير هذه التي هي اسم مثله ابو بلال الاسعري وابو حصين بن يحيى الرازي فقد
قال كل منهما اسماً وكنيته واحداً وكذا قال ابو بكر بن عياش ليس اسم غير ابو بكر وصلى الصلاح
ان اسمه كنيته وصلى ابو زرعة ان اسمه شعبه ونايها من له كنية غير اسمه الذي هو كنيته
له مثله ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري اسمه ابو بكر وكنيته ابو محمد وكذلك ابو بكر

بن عبد الرحمن بن الحارث أحد الفقهاء السبعة اسم أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن وذكر
 الخطيب أنه لا يظهر لهذين الاسمين في ذلك قال ابن الصلاح وقد قيل أنه كنية لابن خزيمة
 غير الكنية التي اسم **ص** ومن كثر كنهات ونعوت **ش** من المم أيضا معرفة من كثر
 كناه أو كثر نعوت وهو من تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس مثله من كثر كناه عبد
 الملك بن عبد العزيز بن جريح كني بابي الوليد وبابني خالد وكان يقال المنصور بن عبد
 النعمان الفراء ويذكره لا ثلاث كني وبني أبو بكر وأبو القاسم وأبو الفتح ومثال من كثر
 نعوت سالم الراوي عن أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة هو سالم أبو عبد الله المديني
 وهو سالم مولي مالك بن أوس وهو سالم مولي شداد بن الحاد وهو سالم مولي النصر
 بين بالنون والصاد المهملة وهو سالم مولي المهدي وهو سالم سبلان بفتح المهملة والموحدة
 وهو سالم مولي دوس وهو سالم أبو عبد الله الدوسي وروي الخطيب عن القسم الأخر
 وعن عبد الله ابن أبي الفتح الفارسي وعند عبد الله بن أحمد بن عثمان الصيري في الجميع وأحد
 وهو كثير من استعمال ذلك في سبوخه **ص** ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس أو
 كنيته كنية زوجته **ش** مثال الأول أبو اسحق إبراهيم ابن اسحق يروي في بعض الروايات
 أنا إبراهيم أبو اسحق وفي بعضها أنا إبراهيم ابن اسحق وكلاهما صواب ومثال عكسه وهو من
 وافق اسم كنيته أخته اسحق بن أبي اسحق السبائي ومثال من وافقت كنيته كنيته زوجته
 أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن هلال الخزاعي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم برة بنت
 عبد المطلب وزوجته أم سلمة واسمها علي الصبيح همد بنت أبي أمية سهل بن المعيرة المخزومي
 وهما أول من هاجرا إلى أرض الحبشة ومات أبو سلمة سنة أربع وقيل سنة ثلاث فترجما
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنف في هذا النوع الحافظ أبو الربيع سالم **ص** ومن
 نسب إلى غير أبيه أو إلى غير ما يسبق الفهم **ش** من المسمى أيضا معرفة من نسب من الرواة
 إلى غير أبيه أما إلى أمه كني عفران وهو معاذ ومعوذ ويقال عوف بالقاف وعفرانهم
 وهي عفران بنت عبيد بن بعلب من بني النجار واسم أبيهم الحارث ابن رفاعه من بني النجار أيضا
 وشهد بنو عفران بدرافقتهم أناسا به عوف ومعوذ وبقي معاذ إلى من عثمان وقيل

التي من علي بن يحيى عنها افتق في بصيفين وقيل انه ايضا جرح بيد سرور رجع الى المدينة فأت بها
 واما الجد كيعلي بن منية الصحابي المشهور اسم ابيه ابي عبد بن ابي عبيدة ومنية مام ابيه في قول
 الزبير بن بكار وبن مأكولا وقال الطبري انها ام يعلى بن عبيدة ورحم النبي واما الجد
 كابي عبيدة بن الجراح وهو عم بن عبد الله بن الجراح وحمل ابن النابغة بن ابن مالك بن النابغة
 وكان جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز جريح وابن حنبل هو احمد بن محمد بن حنبل واما
 الجد جيل بنناه كالمعد بن الاسود ليس هو باني الاسود واما كان في حجر الاسود ابن عبد
 يغوث وبنناه فتنسب اليه واسم ابيه عمرو بن نعلبه الكندي واما الجد زوج امه طحكن بن
 دينار احد الضعفاء ليس دينار بانيه واما حمود زوج امه واسم ابيه واصل فالجدي بن معين
 والفلاس والجوز ذاني وابن صبان وغيرهم قال ابن الصلاح وكان هذا خفي على ابن ابي
 حاتم حيث قال فيه الحسن بن دينار بن واصل فعمل واصل جد وكسبنا الفقيه الامام
 ابي حفص عمر بن الملقن لم يكن الملقن اياه واما هو وصيه وزوج امه فتنسب اليه وابوه الامام
 ابو الحسن علي الانصاري لم يسمي وقوله او الى غير ما يسبق الى التزم من ذلك معبود البدر في واسم
 عتبة بن عمرو الانصاري لم يسمي فانه لم يسم بدرا في قول اكثر اهل العلم وذكر ابراهيم الحارثي
 انه انما نسب لذلك لانه كان ساكنا ببدر وقد شهد العقبة مع السبعين وكان اصغر من
 شهدها وقال محمد بن سعد شهد احد واما بعد جاء ولم يسم بدرا قال وليس بين اصحابنا
 في ذلك اختلاف وقال ابن عبد البر لا يصح سنده بدرا ومن ذلك سليمان بن طرخان البجلي
 ابو العزم قال البخاري في التاريخ كان ينزل بني عيم وهو موطن بني مره ومن ذلك ابو خالد
 بن زيد بن عبد الرحمن الدالاني نزله في بني دالان بطن من حمات فتنسب اليهم واما هو اسدي
 مولاهم ومن ذلك خالد الحذا وهو ابن مهران قال يزيد بن حروت ما حدثنا عن اقطاما
 كان يجلس الى جدنا فتنسب اليه وقيل كان يقول اخذ علي هذا النوفلق الحذا **ص**
 ومن اتفق اسم واسم ابيه وجداه واسم سنج وبن سنج فضا عدا ومن اتفق اسم
 سنج والراوي عنه **ش** مثال الاول محمد بن محمد بن محمد بن سنان بن سنان بن سنان
 ابو الفتح الحافظ شيخ مساجنا ومثال الثاني سليمان بن احمد الطبري عن سليمان بن

احمد الواسطي عن سليمان بن عبد الرحمن المشهور بابن بنت سرجيل ومثال الثالث
 ابن جريح روي عن هسان بن عروة روي عنه هسان بن يوسف الصنعائي
ص ومعرفة الاسماء المجردة والفردة **ش** من المهم ايضا معرفة اسماء الرواه المجردة
 وذلك كبير ومعرفة اسمائهم المفردة وهو في ملح يوجدهم في كتب لحفاظ وقد
 افرد بالتصنيف ومن صنف فيه لحافظ ابو بكر احمد بن حرون البرقي وقلنا استد
 عليه غير واحد اسماء مفردة ولها ثاني وثالث واكثر من ذلك ومن امثلة لي بن
 لباصحائي من بني اسد وكلها باللام والباء الوجه فلان مصفر علي وزب الي والاب
 مكبر علي وزن عصي وهما فدان **ص** وكذا الكني واللقاب **ش** مثل الاسماء
 المفردة في كون معرفتها من المهم معرفة الكني والاقاب المفردة مثال الكني المفردة ابو معبد
 بضم الميم وفيه العين المهملة وسكون الياء اخر الحروف واخوه دالمه واسد حفص بن عمار
 ومثال الاقاب المفردة سحنون بن سعيد التنوخي القمي واني المالك واسم عبد السلام
 وسحنون لقبه هو بضم السين وقيل بفتحها والصواب الاول كما قال القاضي عياض ونقل
 عن جملة مشايخه المتقين وسائر المحققين والفقهاء **ص** والاساناب ويقع الي
 القبائل والاطنان بلادا وصنبا عاوسكا ومجاورة الي الصنائع والحرف **ش**
 من المهم ايضا معرفة انساب الرواة فانه ربما يحصل بذلك التمييز بين الاسماء المتقنين
 في اللفظ وكانت العرب انما تنسب الي قبائلها فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى البلاد
 حدثت فيهم الانساب الي الاوطان من البلاد او القري او السكك الي الارزقة والى الحرف
 اي الصنائع كما هو عادة البيع وصناعات كثير من انساب العرب بسبب ذلك مثال النسبة
 الي البلد عبد الغني بن جد المصري والى القري يا بن جعفر احمد بن محمد بن سلام الطحطاوي
 ثم من كان قري من قري فلهذا ينسب اليها او الي بلدة او الي الناحية التي منها
 تلك البلدة فيقول قري هو من ذاريا الذاريا او الدمشقي او السامي ومن كان من بلدة
 ثم انتقل منها الي اخرى واراد ان يجمع بينهما في الانساب يبدأ بالاولي ثم بالثانية
 التي انتقل اليها والاحسن ان ياتي مع الثانية ثم فيقول مثلا المصري ثم الدمشقي

وقد

وقد روي عن ابن المبارك وغيره ان من اقام في مدينة اربع سنين فهو من اهلها **ص** ويقع
 في الاتفاق والاستباه كالاسماء وقد تقع القابا **ش** يقع في انساب الرواة مثل ما يقع في اسمائهم
 الاتفاق في اللفظ والخط معا ويكون الا فراق بان ما نسب اليه لحد هم غير ما نسب اليه الاخر
 مثل الحنفي نسبة الى قبيل وهم بنو حنيفة منهم ابو بكر عبد الكبير عبد المجيد الحنفي واخوه ابو
 علي عبد الله بن عبد المجيد الحنفي اخرهما الشيخان ونسبوا الى الامام ابى حنيفة النعمان ابن
 ثابت وفهم كثرة وما اطلق من هذا النوع يعرف اماما الراوي عنده وبالرواية عنه او يحد من طريق
 اخر مسينا وايضا يقع في الانساب الاستباه في الخط دون اللفظ مثل ما يقع في الاسماء الا الى
 واليه في الاول بفتح الحزنة وسكون خاتمة الحزنة وجمعهم هرون بن سعيد الابن وبوس
 بن يزيد الابن وعقيل بن خالد الابن وجميع ما في الموطا والصحيحين فهو من هذا الخط
 الثاني بفتح الحزنة والباء الواحدة وتشديد الهمزة جمعهم سيبان بن قروح الابن وقد
 يقع الانساب القابا للرواية كلفظوا في خالد بن مخلد الكوفي وقيل ان كان يغضب منها
ص ومعرفه اسباب ذلك **ش** من المهم ايضا معرفة سبب انساب الراوي الذي انتسب
 اليه في ذلك ابراهيم الخواري بالخاء المعجمة المضمومة والذائي منسوب الى شعب الخواري علكه
 لكونه نزلوا والخواري لابن فارس والبصرة ومن ذلك عبد الملك العربي بفتح الميم واسكن
 الرابعها راوي منسوب الى جبانة عززم بالكوف قبيلة من فزاراة لا نزل بها **ص** ومعرفة
 المولى من علا ومن اسفل بالرقا وبالحلف **ش** من المهم ايضا معرفة المولى من الرواة المنسقين
 الى القبايل ففعلوا وهم منهم من صليتهم وهم اماموا الى عتاق من الرق ومنهم من هو اعلا وهو
 الذي يكون ولا يقلن هو من العرب صليبه كابي البختري الطائي التابعي مولى خي وابي العاليه
 الرياضي مولى امره من رباح ومنهم من هو اسفل وهو الذي يكون ولا هو لمولى اخر فانه قد
 ينسب الى القبيل مولا مولاها كعبد الله من وهب الغفري المصري فانه مولى يزيد
 بن رمانه ويزيد هذا مولى زيد بن انيس الغفري واماموا الى خلف كالك ابن اسن امام دار
 الحج هو اصبح صليبه وقيل له النبي لكون اصبح حالفا ليم قريش وقد يكون مولى كالا
 يستلزم كالا امام ابى عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المعيرة البخاري قيل له

الجعفي بن جهم واسكان العين الممهله لان المعينه جلد ابي اسلم علي يد اليمان بن اخيش الجعفي
 بخارص ومعرفه الاخوه والاخوات **ش** من المهن ايضا معرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة
 ويؤمن بحسن عده اهل الحديث وقد صنف فيه علي بن المديني ومسلم بن الحجاج وابوداود
 والنسائي وابوالعباس السراج مثال الاخوين من الصحابه عمر وزيد ابنا الخطاب وعبد
 وعبيد ابنا مسعود ومن الغريب اخوان بين مولدهما ثمانون سنة موسى بن عبيد
 الزبيدي واخوه عبد الله ومالك السلاسه سهل وعبد وعثمان بنوا خيف مضرا
 ومالك الاربعه علي وجعفر وعقيل مكبر او فاختة بنو ابي طالب وعبد الرحمن ومحمد
 وعائشه واسما اولاد ابي بكر الصديق ومن الغريب اربعة اخوه ولدوا في بطن وكانوا علما
 بنوا سبل ابي اسمعيل السلمي وهشام بن محمد وعمر واسماعيل والبرسم البخاري والدارقطني
 الرابع وسماه ابو عمر وابن الحجاب في كتابه جامع الامهات في الفقه عاليا ومثال الخمسة
 عبد الله وضباعه وصفيه وام الحكم وام الزبير اولاد الزبير بن عبد المطلب عمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثال الستة عطا وسليمان وعبد الله والحق وموسى
 وعبد الرحمن بنوا يسار ومثال السبعة من الصحابه النعمان وعقل وعقيل وسويد
 وسمان وعبد الرحمن وعبد الله بنوا مقرن وهؤلاء السبعة هاجروا وصحبوا النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا يعلم سبعة اخوه هاجروا وغيرهم قال ابن عبد البر وجماعه وقيل انهم
 شهدوا الحندق ومثال اليمانية خراش وذويب وجران وفضاله وسله ومكروا
 وهند بنوا حارثه الاسلميون صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدوا ابيعه
 الرضوان ذكرهم ابو القاسم البغوي وابن عبد البر ومثال التسعة من التابعين محمد وانس
 ويحيى ومعبد وخالد وحفصه وكريم وعمر وسوده بنو سيرين وقد روي ثلثه
 منهم بعضهم عن بعض وذلك في حديث رواه الدارقطني في كتاب العلل من روايه
 هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن اخيه يحيى بن سيرين عن اخيه انس بن سيرين
 عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليبيك حقا حقا تعبدوا ورا
 وهذه غريبه عايبا بعضهم فقال اي ثلاثة اخوه يروي بعضهم عن بعض ومثال

العصره

العشرة بنو العباس بن عبد المطلب وهم الفضل وعبد الله وعبد الله وعبد الرحمن وقتب
ومعبد وعون وكثير ونمام وكان اصغرهم وكان العباس رضي الله عنه يجده ويقول
تموا بتمام فصاروا عشرين يارب فاجعلهم كراما برره واجعل لهم ذكرا واثم السجود
كان له ثلاث بنات ام كلثوم وام حبيبة وابنة ومثال الاحد عشرين بنو عبد الله بن
الخطيب القاسم وعمر وزيد واسماعيل ويعقوب واسحق ومحمد وعبد الله وابراهيم
ويحيى وعماره قال ابو نعيم وكلهم حصل عند العلم ومن الغريب ما ذكره ابن ابي خيثمة ان ابا ليلى
وقع في الارض من صلبه ثلاثماية ولد عنه اثنان شهد وقعة الجمل ومعه سبعون من بني
ومعمر راية علي رضي الله عنه **ص** ومعرفته ادب الشيخ **ومعرفة الطالب** في ادب الشيخ
تصحيح النية وتغيير القلب من الاغراض الدنيوية والاغراض الدينية والتخلق بالاخلاق التي
انني السماع عليها واليحرص على نشر الحديث رجاء الدخول في قوله صلى الله عليه وسلم نظر الله
امرا سمع مقالي فوعاها ثم اداها لي من ثم يسميها واذا اراد ان يحدث فلينظر وليتقطر
وليبلس احسن ثيابه وليجلس فتمكنا في جلوسه بوقار وهيبة وليحدث من الحديث في بيوت
الامراء والمباشرين للمكوس وقد استندنا الفقيه المقرئ ابو محمد عبد الوهاب بن محمد
بن عبد الرحمن بن القروي الاسدي بقراي عليه بغير الاسكندرية استندنا عمر بن محمد
بن يحيى العيني الصادر ي استندنا ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي ابن الحاسب استندنا الحافظ
ابو الظاهر احمد بن محمد الاصم باني استندنا ابو سعيد احمد الخناساري استندنا ابو الوفا
مهدي بن احمد بن طراز استندنا عبد الرحمن بن محمد بن الحسين السلمي استندنا ابو العباس
محمد بن يعقوب الاموي استندنا الربيع سليمان المرادي استندنا محمد بن ادريس السافعي
العلم من شرط من خدمه ان يجعل الناس كلهم خدامه واجب صوته عليه كما
يصون في الناس عن خدمه فمن حوى العلم اودعه بجهد غير اهله علمه
وكان كالمبتغي البنا اذا تم له ما اراده خدمه ولا يرشد المبتديين الى العلم
وليدلهم على من هو اعلم منه فان كان الذي دلم عليه عاميا وعلم فصورهم في اقامته
من روايته دلم على غرض يسعون بقرانه وحضره معهم وروي بنو له جمع ابين

الفوائد ومن ادب الطالب يصحح نيته وتطهر قلبه وتحلته بنفسه بالاخلاق المريضة والاداب السرية
 وليكن مقصده الانقاع والنفع للغير لما اخبرنا عبد الله بن عمر الخزازي بقرياتي عليه انا احمد بن كسوف
 ابن عبد الله الحطايي با عبد اللطيف الحارثي انا ابو علي بن ابي القاسم ابن الخزيه انا القاضي ابو بكر محمد
 بن عبد الباقي الانصاري انا ابو بكر احمد بن علي الخطيب الحافظ انا محمد بن الحسين بن الفضل العطار
 وعيلان بن محمد بن ابراهيم السمسار انا محمد بن عبد الله ابن ابراهيم السافعي حدثني
 وفي حديثي بن الفضل سلم بن خالد بن يزيد البردعي بمكة ساعطيه بن بقيه سالي ساحم بن
 حسان حدثني شيخنا ابا الحسن عن نفع بن الحارث عن البراء بن عازب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من تعلم حديثي نسين اثنين ينفع بهما نفسه او يعلمها غيره فينتفع بهما كان خيرا
 لهم من عبادة سبعين عاماً وليولد بالسماع من شيوخ بلد مقلد للاوي فالاولي وليقدم العناية
 بالصحيحين والموطا وسنن ابي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي ضبطا لشكها وفيها
 لحي معانيها ولا يقتصر على سماع الحديث وكتابتة دون فهمه ودرأية وليعمل بما سمعه من الاحاديث
 في فضائل الاعمال المأثورة وموضوعه وليذكر ما عساه ولينع بالام فالاهم من علوم الحديث والهما
 ما يودي الي معرفة صحيح الحديث ومن الخطا الاستغناء بالتمائم وتصنيع المهمات **ش** ووقت
 سن القمل والاداس من المهم ايضا معرفة مقدار السن الذي يصح فيه تحمل الحديث ومعرفة مقدار
 السن الذي ينتصب فيه الراوي لا اذا ما تخمد من الحديث اما معرفة مقدار سن القمل فالصحيح ان اقله
 غير مخصص في سن مخصوص وانما المعتبر الفهم والتميز لكن استقر عمل المتأخرين من اهل الحديث على ان
 يجعلوا ابن خمس سنين سامعا وابن اقل من ذلك حاضرا واجتنبوا بقول نحو دين الربيع عقل من
 النبي صلى الله عليه وسلم محبة تجها في وجهين من دلو وانا ابن خمس سنين ولا حجة فيه لانه لا يلزم
 من كونه عقل المجتهد ان يعقل غيرها ولا يكل من بلغ هذا السن يميز بميزه ولان من كان سنه اقل
 من ذلك لا يعقل مسئلة فان الطبائع تختلف واستحب ابو عبد الله الزبيرى كتب الحديث في العشرين
 لانهما مجتمع العقل وقال موسى بن هرون لجمال اهل البصرة يكتبون لعشر سنين واهل الكوفة
 لعشرين واهل الشام لثلاثين والمختار في هذه الازمان ما قاله ابن الصلاح ان يبكر بالسماع
 الصغير في اول زمن يصح فيه سماعه لان المحقق لان ايقانه سلسلة الاسناد وان يستغل

بكتب

بكتب الحديث وتقليده عرجي تاهل لذلك وأما مقلد السن الذي يتصدي فيه للتحدث والأداف الحق
 وكانت عنده براءة في العلم أو اجترأ إلى ما عنده بتصدي لنسب ذلك في أي سن كان فقد جلس للناس
 مالك ومروان بنيف وعشرين وقيل إلى سبع عشرة سنة والناس متوافرون وشيوخه
 احبار بيعة وابن سهاب وابن هزمز ونافع ومحمد بن المنكدر وغيرهم وقد سمع منهم ابن
 سهاب حديثه الفريفة وحديث عنه واجد عن السفاقي العلمي في سن الحديث وانتخب
 لذلك في آخرين من الأئمة المتقدمين والمتأخرين وقد قال الشاعر: **ان الحديث لا تقصر**
بالفني المزور وذهننا لكن تذكى قلبه فيفوق **أكبر منه سنا** فإما من لم يكن
 له براءة في العلم وأراد الانتصاب للحديث ابتداء من نفسه فالمستحب لي كما قال ابن خلد
 ان يكون ذلك بعد استيفاء الحجة لأنها انتهت الكهولة وفيها مجتمع الأشد ولأن من هو
 في هذا السن في مظنة الاحتياج اليد وليسك الحديث عن الحديث عند التغيير وخوف الخرف
 والسن الذي يخاف حصول ذلك فيختلف باختلاف الناس واستحق القاضي أبو محمد بن خلد
 ان عيسك في الثمانين لا تلحد الهرم الا اذا كان ثابت العقل مجتمع الراي ووجه ذلك ان
 الغالب على من بلغ الثمانين تغيير الفهم وضعف الحال وحلول الخرف فيجب ان يبدا بالتغيير ولا
 خسران فلا يفتن له الا بعد ان جازة عليه سيما في التفرقة لجماعة من الثقات كعبد الرزاق في آخر عمره
 وكان يلقى ولذلك ضعفه حديثه باخوه والا فقد حدث خلق بعد مجاوزة الثمانين لما صحت
 السلامة كسهل بن سعد وعبد الله بن ابي اوفى عن الصحابة وكالك والليت وابن عيينة وحدث
 قوم بعد المائة كاسن بن مالك عن الصحابة وكالحسن بن عوف وابي قاسم البغوي وابي اسحق الجهمي وابي
 وابي الطيب الطبري وابي طاهر السلفي **ص** وصفه الضبط بالحفظ والكتاب **ش** من أهم أيضا
 معروفة الضبط اما بالحفظ فهو ان ثبت ما سمعه في خاله بحيث لا يزل عن القوه بالحفظ الا
 نادرا ويمكن من استحضاره متى شاء اما بالكتاب فهو ان يصونه عن التغيير وتحرق الترويض
 سمع فيه وحكي اليان بروي منه ولا تضر المخالفة النادرة ويعرف كون الراي ضابطا بغيره
 بانه برويات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان فان كان الغالب عليه موافقته فهو ضابط
 ولا تضر المخالفة النادرة وان كان الغالب عليه مخالفة الفهم فهو غير ضابط فروع احدها اذا خرج كتاب

الراوي من يده باعاره اوضياع او سرقة وخو ذلك فذهب بعض اهل التسديد الى انه لا يجوز له
 الرواية منه لغيبته عنه وجواز التعبير فيه وذهب الجمهور الى انه اذا كان الغالب على ظنه سلامته
 من التعبير والتقدير اجازت له الرواية منه لا سيما اذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب اذا غير فيه
 يسبق ان باب الرواية يعني على غلبة الظن بانها اذا كان الضمير والا في البصير لا يحفظان من الحديث
 ما سمي به منه فاستعافا بقية في كتبه وحفظه واحتاط كل واحد منهما عند القراءه منه عليه
 بحسب حاله بحيث يغلب على ظنه سلامته من التعبير صحت روايتهما ومنع من ذلك غيرهما
 نالهما اذا وجد في كفايه خلاف ما يحفظه فان كان يحفظه منه رجع اليه وان حفظ من غيره
 الحديث او من القراء عليه عمد على حفظه اذا لم يكن ساكنا فيه ولا حسن ان يجمع بينهما فيقول
 حفظني كذا وفي كتابي كذا هكذا فعل سعيده وغير واحد من الحفاظ كما اذا خلفه فيه غيره من
 الحفاظ المتقين فيقول حفظني كذا وقال فيه فلان كذا وقد فعل ذلك سيفين الثوري وغيره
ص وصفة كتابه الحديث **ش** من المهم ايضا معرفة صفة كتابه الحديث وقداختلف السلف
 في كتابه فذكرها بطائفة منهم كعمرو بن مسعود وزيد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئا
 الا القرآن ومن كتب عني شيئا غير القرآن فليحرقه مسلم من حديث ابي سعيد وابا هريرة
 منهم علي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاصي لقوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح اكتبوا
 لابي سناه واجيب عن حديث ابي سعيد بان النبي كان في اول الامر يخوف اختلاطه بالقرآن فلما
 امن من ذلك وفي ذلك واجمع المسلمون بعد علي حواشيها وصفه ذلك ان يصرف الطالب همه الى
 ضبط ما كتبه او يخلصه بخط غيره بالنقط والشكل بحيث يسهل للبس ليؤديه كما سمعه ويضبط
 الكلمة المشككة في نفس الكتاب ثم يكتبها مفرقة في الحاشية وبذلك يستطيعها خروفا
 فانه بالغ في رفع الالتباس ويعتني بضبط اسم البلاد العجيبة والقبائل العربية ويحقق الخط
 ولا يدقق الا العذر وليكتب كتابه ينتفع بها وقت كبره وضعف بصره ويضبط الحروف المهملة و
 الناس في ضبطها مختلف فمنهم من يجعل النقط الذي فوق المجرى تحت ما يساكنها من المهملة غير
 لحا ومنهم من يجعل فوقها العلامة الظفر مضبوطة على قفاها ومنهم من يجعل تحت كل مهملة حرفا صغيرا
 مثله ولا يفعل بين اسم الله تعالى وبين المضاف في مثل عبد الله بان يكتب في آخر سطر عن كتب

اسم الله

اسم الله في اول السطر الذي يليه وكذلك في الضاف الى اسم النبي صلى الله عليه وسلم كما لو كتب سباب النبي صلى الله عليه وسلم كافر فلا يجوز ان يكتب سباب في آخر سطر وما بعد في اول سطر آخر ولما حفظ في كتب التنا على الله تعالى كتب اسمي تعظا وعلى كتب الصلوة والتسليم كما كتب اسم النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن بآب في الاصل ولا يسام من تكرار ذلك وحذف ذلك حرم خيرا كثيرا ويعلي بلسانه على النبي صلى الله عليه وسلم عند الكفاية ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلوة دون التسليم ويكره الترمز لذلك في الكفاية **ص** وعرضه **ش** من المهم ايضا معرفة صفة عرض كتابه اي مقابلته باصل سيخ الذي يرويه عنه سماعا واجازة او باصل اصل سيخ المقابل باصل سيخ المقابل به اصل سيخ او بفتح مقابل باحد هما المقابل المعبرة فقد قام عروة لابنه هشام عرض كتابك قال لا قال لم يكتب وصفه ذلك ان عسكر الطالب كتابه ولفته غيره وعسكر السيخ كتابه ولفته غيره في حالة السماع عن السيخ والقرأة عليه ان امكن ذلك وقد تقدم المقابل على السماع اولى لانه ان وقع فيه اشكاله كشف عنه وضبطه فقري على الصحة فاذا وقع فيه نقص وكان من وسط السطر خرج له من موضعه في السطر حط اصاعدا قليلا الى تحت السطر نحو الذي فوقه ثم يعطف طرفه بين السطرين عطفًا ليسير الى الجهة التي يكتب فيها المتخ بفتح اللام ولحا المهد وهو الساقط ويكتبه في الة العطف لها مسلاين ان اشبع الا ان يكون السقط بعد تمام السطر من الصفحة التي لم يضيف ما بعدها من الصفحة اليسرى فيكتبه متصلا به في الخامس الايسر ولا يكتب الا صاعدا الى اعلا الورقة لا الى اسفلها لاحتمال الخرج اخرها اذا كان الحق اكثر من سطر ابتداء سطوره من جهة طرف الورقة ان كان في عين الورقة بحيث ينتهي سطوره الى اسطر الكتاب وان كان في السهل ابتداء الاسطر من جهة اسطر الكتاب لم يكتب بعدها كفاية الساقط ولا يكتب صغيره لئلا يتوهما تمام الساقط واذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه كذا صغيره وكتب في الحاشية صوابه كذا ان تحققه وان وقع فيه ما ليس منه ناله اما بالخط او بالحن كانت الكتابة في رق او ورق صفيح في خط طراوة المكتوب او بالخط عليه وخير منها وصفته ان يحذف حرفا بنسخا بخطابه يد على ابطاله ويفر ما خط عليه من تحته ويتركه لا يخطه بالكتابة بل يكون فوقه معطوفا على اوله واخره وقيل يحرق

عليه نصف دايره وعلى اخره نصف دايره وقيل يكتب لافي اوله والي في اخره وان وقع فيه
 كلمة مكررة في اول السطر ضرب على الثانية وان كانت في اخر السطر ضرب على الاولى صيانتا ولا
 بل السطور واخرها وان كانت احديهما في اخر سطره والاخرى في اول الذي يليه ضرب
 على الاولى لان مرات اول السطر اولي وان كانتا في وسط السطر ضرب على الثانية وقيل
 يبقى احسنهما وابينهما صورة فان تكرر المضاف والمضاف اليه او الموصوف والموصوفه راعي الا
 اتصال بين المضاف اليه والصفة والموصوف والاتصال بينهما لان مرات المعاني اولي من
 مرات تحسين الصورة في الخط واذا اختلفت الروايات في كل جعل من كتابه على رواية ثم
 ما كانت من زيادة الحقها في الخامسة او نقصان علم عليه ويذكر اسم من رواه بتمامه فان رز
 له بين رواية في اول الكتاب واذا صح كلام رواية ومعني الا انه عرضته للشك والخلاف كتب
 عليه ويحيى هذا التعحيح فان كان نابها من جهة النقل الا انه فاسد لفظا ومعني او
 ضعيفا وناقض لرسالة او انقطاع او غير جابر عند اهل العربية او ساذع عندهم او مخفف
 او نقص منه كلمة او اكثر وما السبب ذلك وضع عليه خطا ممدودا او لمثل الصاد هكذا
ولا يلزم بالمعنى عليه ليلابني ان ضرب ويسري ضبة وتمر بخاص **واسماعه واسماعه**
 والرحلة فيه **ش** من المهم ايضا معرفة صفة سماع الحديث واسماعه وقد تقدم بيانها في ادب
 الطالب والشيخ ومن المهم ايضا معرفة صفة الرحلة في طلب الحديث فانها عادة الحفاظ الميراث
 رويها عن ابراهيم بن ادهم رحمه الله انه قال انه يدفع عن هذه الامة برحلة اصحاب الحديث
 وقائ الخياط المصنوع بالرحلة في الحديث امر ان احدهما يحصل علو الاسناد وقدم
 السماع والساقي لفظا والحفاظ والمذاكرة لعمد والاستعادة عنهم فاذا كان الامر موجودين في
 بلد الطالب ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة والا فتصارع على ما في البلد اولي واذا
 كانا موجودين في بلد الطالب وفي غيره الا ان ما في كل واحد من البلدين يختص به فالمستحب للطلاب
 الرحلة لجمع العايدين من علو الاسناد وعلم الطائعتين لكن بعد تحصيل حديث بلد وقائ
 في المعرفة قائل واذا عزم الطالب على الرحلة فينبغي له ان لا يترك في بلد من الرواة لحظا
 الا وليكتبه عنه ما يتيسر من الاحاديث وان قلت فاني سمعت بعض اصحابنا يقول ضع ورقة

به

ولا تصحح **سنيخا** وتصنيفه على السانيدا والابواب والسنيوخ والعلل والاطراق **ش**
 من المهم ايضا معرفة تصنيف الحديث فان الحديث اذا اهل الجمع والتأليف واستعد لذلك
 ينبغي ان يبادر اليه فقد قال الخطيب قل ما يميز في علم الحديث وثقة على غوامضه وتبئين
 الخفي من فوائده الامن جمع متفرقة والف مستترة وضم بعضها الى بعض واستغل تصنيفا بوابه
 وتربيا خاتمة فان ذلك الفعل مما يقوي النفس ويثبت الحفظ ويذكر القلب ويسهل الطبع
 ويبسط اللسان ويحدد البيان ويكشف المسببة ويوضح الملبس ويكتسب ايضا جميل
 الذكر ويخلد الى اخر الدهر كما قال الشاعر سموت قوم في العلم ذكرهم والهل على اموالنا باقوات
 وتصنيف الحديث اما على السانيدا فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيح
 وسقيم ويرتفع على الحروف واوعى العقاب فيقدم بني هاشم ثم الاقرب في فالاقرب او على السوا
 فيقدم العشرة ثم اهل بدر ثم اهل الحديبية ثم من هاجر بينها وبين الفتح ثم اصغار الصحابة
 كالذي الطفيل ثم النسائي ويبدأ بامهات المؤمنين واما على ابواب العقبة كما فعل البخاري رحمه الله
 وغيره واما على السنيوخ فيجمع حديث كل سنيخ على اقاربه كالك وسبعة والنوري وابن عيينه
 وحامد بن زيد قال عثمان بن سعيد يقال ما لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث وما
 صول الدين واما ان يجمع في كل حديث طرفه واختلاف روايته مع كل ما فعل يعقوب ابن سنييد
 فان معرفة العلل اهل انواع الحديث قال ابن مهدي لان معرفة حديث ما وعندي حب الى من
 ارا كتب عشرين حديثا ليس عندي واما ان يذكر كل حديث طرفه ويذكر من رواه **ص**
 ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض سنيوخ القاضى الى يحيى بن الفراء **ش** من
 المهم ايضا معرفة سبب الحديث مثل ما قيل قوله صلى الله عليه وسلم من كتب بحجة الى دينا
 يصيبها او امرأة تزوجها فبجرت الى ما هاجر اليه ان سبب ذكر المرأة قصة مهاجر ام قيس رواها
 الطبراني في المعجم الكبير باسناد رجاله ثقات من رواية الامش عن ابيه ويل عن ابن مسعود
 قال كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها ام قيس حتى هاجر فهاجر فبجرت وهاجر فبجرت فهاجر
 ام قيس ولم يسم هذا الرجل واما ام قيس فذكر ابن دحيان اسمها قبيلة وقد صنف في هذا
 النوع من المتقدمين ابو حفص العكبري بعض سنيوخ القاضى الى يحيى بن الفراء **ص** وصفوا

غالب

في هذه الأنواع وهي نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وخصوصها متعسر
 فليراجع لها متوسطاتها **ش** يعني ان علم الحديث صنفوا في غالب الأنواع المذكورة
 في الخاتمة وهي من قبيل النقل المحض وهذا خاتمة هذا الكتاب والله الموفق ولها
 دي للصواب لا رب سواه ولا معبود الاياه وكان الفراغ من وضع هذا السراج
 في العشر الاخير من رمضان سنة سبع وعشره وثمان مائة بالقاهرة المعزية حررها
 الله تعالى وكان الفراغ من نسخة يوم الاثنين يوم ستة وعشرين في شهر في شوال
 سنة الف وستة وثمانين من بعد الهجرة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة والحمد

السلام على يد اقل عباد الله الراعي رحمة بربه

المنان المقر بالذنب والتقوى تراب اقدام

اهل الله عبدك ناصر اصلان

غفر الله له ولوالديه ولا سناد

ولجميع المسلمين والحمد لله رب

العالمين امين

الهم امين

محمد
 محمد